وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بيداغوجية تتضمن دروس في مقياس

مدخل إلى الاقتصاد

موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم اجتماعية

من إعداد الدكتور:

مولود فتــحي

أستاذ محاضر أ

السنة الدراسية

2024 - 2025

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	IV - I
مقدمة	05
الفصل الأول: مفاهيم أولية في الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية	06
1 . مفاهيم أولية حول علم الاقتصاد	07
1.1 تعريف علم الاقتصاد	07
1 . 2 فروع علم الاقتصاد	09
2 . المشكلة الاقتصادية	10
2 . 1 مفهوم المشكلة الاقتصادية	10
2.2 أركان المشكلة الاقتصادية	11
1.2.2 الحاجات الانسانية	11
2.2.2 الموارد الاقتصادية	12
3.2 عناصر المشكلة الاقتصادية	15
4.2 حل المشكلة الاقتصادية	16
الفصل الثاني: المناهج المستخدمة في علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى	17
1 . المناهج المستخدمة في علم الاقتصاد	18
1.1 المنهج الاستنباطي	18
2.1 المنهج الاستقرائي	19
3.1 المنهج الفرضي	19
2. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	21
1.2 علم الاجتماع	21
2.2 علم السياسة	22
3.2 علم النفس	23
4.2 علم القانون	25

5.2 علم التاريخ	26
6.2 علم الاحصاء	28
7.2 علم الرياضيات	29
8.2 علم الفلسفة	30
الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية	33
1 . مفهوم النظام الاقتصادي	34
2. أهداف النظام الاقتصادي	35
3. أنواع الأنظمة الاقتصادية	36
1.3 النظام الاقتصادي البدائي	36
2.3 النظام الاقتصادي العبودي	37
3.3 النظام الاقتصادي الإقطاعي	38
4.3 النظام الاقتصادي الرأسمالي	39
5.3 النظام الاقتصادي الاشتراكي	43
6.3 النظام الاقتصادي المختلط	46
7.3 النظام الاقتصادي الاسلامي	49
الفصل الرابع: الناشط الاقتصادي وعناصره، الانتاج والتوزيع	52
1 . تعريف النشاط الاقتصادي	53
2 . عناصر النشاط الاقتصادي	53
1.2 الانتاج	53
1.1.2 تعريف الانتاج	53
2.1.2 عوامل الانتاج	54
3.1.2 أهمية الانتاج	56
2.2 التوزيع	57
1.2.2 تعريف التوزيع	58
2.2.2 أنواع التوزيع	61
3.2.2 التوزيع في النظم الاقتصادية	61
الفصل الخامس: الاستهلاك، الادخار، الاستثمار	68

أولا: الاستهلاك	69
1. مفهوم الاستهلاك	69
2. أنواع الاستهلاك	70
3. العوامل المؤثرة في الاستهلاك	70
4 . أشكال الاستهلاك	71
5 . مؤشرات الاستهلاك	72
6. تأثيرات الاستهلاك	73
ثانيا: الادخار	75
1 . تعريف الادخار	75
2 . أنواع الادخار	77
3 . العوامل المؤثرة في الادخار	78
4 . أهمية الادخار	79
5 . مؤشرات الادخار	80
ثالثا: الاستثمار	81
1 . تعريف الاستثمار	81
2 . أنواع الاستثمار	83
3 . أهمية الاستثمار	85
4 . أهداف الاستثمار	85
5 . العوامل المساعدة على الاستثمار	86
الفصل السادس: البطالة والتضخم	87
أولا: البطالة	88
1 . تعريف البطالة	88
2. قياس البطالة	89
3 . أسباب البطالة	89
4 . أنواع البطالة	92
5 . آثار البطالة	94
6. حلول ومقترحات لعلاج مشكل البطالة	98

ثانيا: التضخم	101
1 . تعريف التضخم	101
2. أسباب التضخم	102
3 . أشكال التضخم	103
4 . أنواع التضخم	104
5 . آثار التضخم	106
6 . علاج مشكل التضخم	108
الفصل السابع: النقود والبنوك	111
أولا : النقود	112
1 . تعريف النقود	112
2 . أنواع النقود	113
3 . وظائف النقود	116
4 . السياسة النقدية	117
5 . أهداف السياسة النقدية	118
6. أدوات السياسة النقدية	119
ثانيا : البنوك	121
1. تعريف البنوك	121
2. وظائف البنوك	121
3. أنواع البنوك	122
4. تعريف البنك المركزي	123
5. وظائف البنك المركزي	123
6. أهمية البنوك	124
المراجع المستخدمة	127

مقدمة

منذ ظهور الانسان على الأرض، كان لزاما عليه البحث عن أي وسيلة تشبع حاجاته وغرائزه التي يمتلكها بالفطرة، وبالأخص عند اندماجه ضمن أفراد ومجتمعات نتيجة تطور المجتمع، ما أدى بذلك إلى التشارك في القيام بمختلف الأنشطة التي تمكن من إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، فقد تم اللجوء إلى الصيد ثم الزراعة ثم التبادل ثم الصناعة، وقد تطورت على إثرها هذه الممارسات لتأخذ أشكالا وأنواعا مختلفة، فازدهرت العمليات التبادلية وتطورت التجارة، وتنوعت الأساليب الصناعية والزراعية وتطورت لتصبح أعمالا يقوم ويزدهر بها المجتمع ككل، كنتاج لاستغلال الانسان للطبيعة وما فها من خيرات تمكن من تلبية كل متطلباته.

إلا أن هذه الوسائل التي كان الانسان يحصل عليها ويحقق بها مبتغاه، لم تكن سهلة الحصول عليها، فقد كانت مكلفة إما بدنيا أو بمقابل مادي، والأهم من ذلك انها لم تكن متاحة بشكل مطلق، ما جعل الانسان يدرك أنه أمام حتمية إيجاد الطرق المثلى لكيفية استغلال هذه الموارد استغلالا قائما على مبدأ العقلنة والرشادة، ليتمكن من تحقيق التكافؤ بينها وبين حاجاته التي تتسم باللانهاية.

وبالتالي ظهر لدينا ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية، والتي تعتبر أساس ظهور علم الاقتصاد، الذي يسعى إلى محاولة التوفيق بين الحاجات والموارد من خلال دراسة السلوك الاقتصادي الانساني دراسة مضبوطة ودقيقة للتمكن من وضع القوانين والنظريات المفسرة له، وأيضا لتكثيف الجهود من اجل العمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بأقصى قدر ممكن في حدود الموارد المتاحة.

وتأتي هذه المطبوعة من أجل إلمام الطالب بالمفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، والتعرف على كل الظواهر والمواضيع التي تندرج ضمن تخصص الاقتصاد ابتداءا من المفاهيم الأولية في علم الاقتصاد، إلى دراسته كعلم مستقل ومعرفة العلاقة بينه وبين العلوم الأخرى لعرفة وزنه ضمن باقي المعارف، ثم التطرق إلى الأنظمة الاقتصادية التي عاشتها البشرية منذ القدم إلى يومنا هذا، ثم التطرق إلى عناصر النشاط الاقتصادي بدءا بالإنتاج والتوزيع، ثم الاستهلاك والادخار والاستثمار، بالإضافة إلى مختلف الظواهر ذات بعد اقتصادي كالبطالة والتضخم، وكذلك التعرف على كل الأدوات التي تطورت بتطور النشاط الاقتصادي، كالنقود والبنوك.

الفصل الأول:

- مفاهيم أولية في الاقتصاد
- المشكلة الاقتصادية

مفاهيم أولية حول علم الاقتصاد.

المشكلة الاقتصادية

1- مفاهيم أولية حول علم الاقتصاد.

يمارس المجتمع دائما مختلف النشاطات الاقتصادية في حياته اليومية، فبغرض تحقيق مدخول معين من أجل تحصيل القوت وتحسين المعيشة، يلجأ الاشخاص إلى إنتاج لوازم الحياة، من سلع وخدمات وفي نفس الوقت يتم استهلاكها، ويتم التعامل بين الأفراد بالنقود في البيع والشراء، ويلاحظ الجميع تقلبات الأسعار دائما ويتحدثون حول خاصية الطلب والعرض، ويسعون لتعزيز فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، إلى غير ذلك من مختلف العمليات الهادفة لتحسين المستوى المعيشي وتلبية الحاجات الانسانية.

1.1- تعريف علم الاقتصاد:

قبل التطرق إلى مفهوم علم الاقتصاد تجدر الإشارة أولا إلى تعريف مصطلح الاقتصاد، حيث يعود الأصل اللغوي لهذه الكلمة إلى اللغة اليونانية OIKONOMIA والتي تعني في مجملها إدارة وتدبير شؤون المنزل، ويشير مصطلح الاقتصاد أيضا إلى التوفير والادخار والوسطية في التصرف في الأشياء، حيث يقول الله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل في سورة لقمان (واقصد في مشيك)، أي الاعتدال، وبالتالي التصرف دون إسراف أو تقتير أكثر من اللزوم.

أما بالنسبة لعلم الاقتصاد فهناك تعاريف عديدة نذكر أهمها لأشهر العلماء في هذا المجال:

تعريف آدم سميث: علم الاقتصاد هو العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي تمكن الأمة من الاغتناء. وقد أصدر آدم سميث هذا التعريف في كتابة الشهير ثروة الأمم.

تعريف بيجو: علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية.

تعريف بول صامويلسون: هو العلم الذي يدرس كيفية استعمال المجتمعات للموارد النادرة لإنتاج السلع وتوزيعها على جميع الأفراد.

تعريف كارل ماركس: الاقتصاد هو دراسة الإنتاج المادي والتوزيع في المجتمع، مع التركيز على الصراع الطبقي وعلاقاته. ماركس كان مهتمًا بدراسة التناقضات بين الطبقات الاجتماعية وكيف تؤثر علاقات الإنتاج على توزيع الثروة والسلطة، مع نقده للنظام الرأسمالي.

تعريف جون مايناردكينز: الاقتصاد هو دراسة كيفية تخصيص الموارد المحدودة على الاستخدامات المتعددة بما يتوافق مع احتياجات المجتمع..

في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" (1936)، قدم كينز مفهوم التدخل الحكومي في الاقتصاد لتنظيم الطلب الكلي ومنع الأزمات الاقتصادية.

تعريف ميلتون فريدمان: الاقتصاد هو دراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة لتحسين رفاهية المجتمع..

وقد كان فريدمان كان من أبرز دعاة الاقتصاد الليبرالي والتقليدي، وكان يعتقد أن السوق يجب أن يكون حرًا بدون تدخل حكومي، مشيرًا إلى أن النظام الحر هو الأفضل لتحقيق التوازن.

تعريف ألبرت شفايتزر :الاقتصاد هو دراسة الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الثروات والموارد في المجتمع، وتأثير ذلك على رفاهية الأفراد".

وقد كان شفايتزر يهتم بالبعد الإنساني في الاقتصاد ويشدد على أن الاقتصاد لا يجب أن يكون فقط موجهًا نحو الربح بل أيضًا من أجل خدمة رفاهية الإنسان.

تعريف توماس مالتوس: الاقتصاد هو دراسة العلاقة بين النمو السكاني والموارد المتاحة، وكيفية تأثير ذلك على الثروة.

وقد اشتهر مالتوس بنظرياته حول النمو السكاني وأثره على إنتاج الغذاء، حيث اعتقد أن النمو السكاني يزداد بشكل أسرع من القدرة على توفير الموارد الضرورية.

تعريف فريدريك هايك: الاقتصاد هو دراسة كيفية تحقيق التنسيق بين الأفراد المتفرقة لتحقيق الأهداف المشتركة في ظل موارد محدودة".

وقد دافع هايك عن السوق الحرة، حيث اعتقد أن السوق يجب أن يظل حرًا ليحقق التوازن الطبيعي بين العرض والطلب دون تدخلات حكومية.

تعريف إيمانويل كانط: الاقتصاد هو دراسة كيفية تنظيم الإنتاج والتوزيع باستخدام المبادئ الأخلاقية التي تؤثر في رفاهية المجتمع".

وهنا كان كانط يربط بين الاقتصاد والفلسفة الأخلاقية، حيث أكد على ضرورة أن يكون التنظيم الاقتصادي قائمًا على قيم العدالة والمساواة.

تعريف آرثر سيسل بيتي: الاقتصاد هو علم دراسة رفاهية الأفراد والمجتمع وكيفية التأثير على هذه الرفاهية من خلال السياسات الاقتصادية".

بيتي كان من أوائل من اهتموا بدراسة الاقتصاد الاجتماعي، وقد وضع أسسًا لفهم تأثير الضرائب والسياسات الحكومية على رفاهية الأفراد.

من التعاريف السابقة نلاحظ أن علم الاقتصاد يقتصر على كيفية تلبية الحاجات الانسانية التي تتسم باللانهائية والتعددية والاستمرارية، وهذا في ظل الموارد الموجودة والتي لا تتوفر عليها الطبيعة بصفة مطلقة حيث أنها رهينة الزوال على المدى البعيد، وبالتالي التصرف مع هذه الموارد بشكل رشيد وعقلاني يمكننا من تلبية الحاجات قدر الإمكان وفي نفس الوقت العمل على المحافظة على الموارد. وهذا ما يعتبر لب المشكلة الاقتصادية.

وبالتالي يمكننا تعريف علم الاقتصاد على أنه **العلم الذي يهتم بتلبية الحاجيات الانسانية المتزايدة والمستمرة في ظل الموارد النادرة نسبيا. عن طريق الاستغلال الأمثل والعقلاني لهذه الموارد.**

2.1- فروع علم الاقتصاد

باعتبار علم الاقتصاد علم قائم بذاته له قوانينه ومناهجه الخاصة في التعامل مع معطياته والتي تتطلب تحليلات خاصة به، تساهم في حل المشاكل الاقتصادية وتعميمها على مشاكل أخرى مشابهة، وينقسم علم الاقتصاد إلى الفروع التالية:

أ. **الاقتصاد الجزئي:** وهو العلم الذي يتناول سلوك الأطراف الاقتصادية ويقتصر على مستوى العناصر كالمؤسسة والدولة والأسرة، أي دراسة الوحدات الاقتصادية بصفة منفردة كالسلوك الاستهلاكي للمستهلك أو السلوك الانتاجي للمنتج، وعلاقتهم بمختلف الأسواق.

ب. الاقتصاد الكلي: وهو الذي يدرس المجموعات الكبرى والمؤشرات العامة لاقتصاد على مستوى الوطن أو المنطقة أو المدينة فنتحدث عن البطالة والنقد والدخل والأسعار والاستثمار وغيرها من المؤشرات، وبالتالي دراسة الاقتصاد القومي كوحدة واحدة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ككل، من بطالة وتضخم وأجور وناتج داخلي خام واستثمار...الخ،

ج . الاقتصاد القياسي: يتمثل في مجموعة المناهج والأساليب الكمية التي تهدف إلى تحديد وقياس المعطيات والمتغيرات وعلاقاتها ببعضها البعض فهو يشكل علم القياس والتكميم. أو يمعنى آخر يهدف إلى تطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية لتحليل الظواهر الاقتصادية وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. يركز الاقتصاد القياسي على استخدام البيانات التجريبية لاختبار النظريات الاقتصادية وتفسير الأنماط الاقتصادية، مما يساعد في فهم وتفسير الواقع الاقتصادي بشكل علمي ومنهجي.

د . اقتصاد التنمية: ويضم مجموعة النظريات والنماذج والآليات المستخدمة بهدف التنمية الاقتصادية على مستوى بلد أو منطقة محددة، ويركز على دراسة وتحليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والفقيرة، ويهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق تحسينات في مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي. كما يسعى إلى معالجة القضايا التي تعيق التنمية مثل الفقر، البطالة، التفاوت الاجتماعي، وعدم المساواة.

2- المشكلة الاقتصادية

من خلال ما سبق، نلاحظ أن أهم مشكل أو تحدي يواجه الحاجات الانسانية كالأكل والشرب والدفئ مثلا هو ندرة الموارد ومحدوديتها بصفة نسبية، وهذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية، حيث تعني وجود حاجات إنسانية لدى البشر غير محدودة مقابل موارد اقتصادية محدودة نسبيا.

1.2- مفهوم المشكلة الاقتصادية

ومع ذلك فقد تحدث المشكلة الاقتصادية رغم عدم ندرة الوسائل، ويحدث هذا عندما لا يكون هناك استغلال مثالي وعقلاني للموارد الاقتصادية أو ما يعبر عنه بسوء تسيير الموارد، في المقابل فلن يكون هناك مشكلة اقتصادية إذا توفرت الموارد والوسائل بشكل مطلق، حيث إنها تتصف بالعمومية، ويمكن للمشكلة الاقتصادية أن تحدث في أي مجتمع بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي أو الاجتماعي أو مرحلة تقدمه الاقتصادي، لكن الطريقة المستخدمة في حل المشكلة الاقتصادية هي التي

تختلف من نظام إلى آخر، حيث تختلف الاستراتيجيات والخطط التنموية الكفيلة بتحقيق رغبات المجتمع واشباع حاجاته المتنوعة.

2.2- أركان المشكلة الاقتصادية

يمكننا استخلاص أركان المشكلة الاقتصادية من التعريف السابق لها، حيث هناك ركنان اساسيان هما الحاجات الانسانية والموارد الاقتصادية.

1.2.2 الحاجات الانسانية

تعرف الحاجة على انها شعور الشخص بنقص معين تجاه شيئ ما، أو الشعور في الرغبة في الحصول على شيئ معين يلبي الدافع النفسي الذي جعله يشعر باحتياجه، مثل وبالتالي يسعى الشخص للحصول على وسيلة تمكنه من سد ذلك النقص، مثل حاجة الانسان للطعام بسبب شعوره بالجوع وهكذا.

هذه الحاجات الانسانية تتميز بصفة الشخصية، بحيث أن لكل فرد القرار الشخصي إذا ما كان لديه حاجة يريد إشباعها ام لا، فهنا يجب أن نفرق بين الحاجة الاقتصادية عن الباقي الحاجات الاجتماعية والاخلاقية ..الخ. وبالتالي فإن الحاجة الاقتصادية تحدث عندما يرغب الفرد في مقاومة الندرة النسبية للموارد. وهي أهم جوانب المشكلة الاقتصادية.

أنواع الحاجات الانسانية:

- حاجات ضرورية وحاجات كمالية، فالضرورية هي التي تتوقف حياة الانسان عليها مثل الأكل والدواء، بحيث لا يمكنه الاستغناء عنها ولا تتحمل التأجيل في إشباعها، ويعتبر بقاء الانسان مرهونا ببقائها وإذا فنيت يفنى الانسان أيضا، أما الكمالية فلا تتوقف عليها حياة الانسان، والحصول عليها بزيد فقط من متعة الانسان مثل السياحة. وبالتالي فهي عبارة عن رغبات يمكن تأجيل إشباعها ولا يمكن لحياة الانسان أن ترتبط بها فهي ليست على درجة كبيرة من الأهمية.
- حاجات فردية وحاجات جماعية، فالفردية تخص حياة الانسان الشخصية وحده، كالسيارة والمنزل، وتحقيقها يعود بالنفع على صاحبها بصفة فردية فقط دون أن يستفيد منها باقي الأفراد، أما الجماعية فهي التي يشترك الجميع في حاجتها مثل الإنارة العمومية والطرقات ...الخ. حيث الاستفادة هنا تكون جماعية تشاركية تحقق رغبة مشتركة عند الجميع.

- حاجات حاضرة وحاجات مستقبلية، فالحاجات الحاضرة تتطلب التلبية فور الحاجة إليها مباشرة مثل الأكل وقت الجوع او الشرب أثناء العطش، أم المستقبلية فبتم إشباعها في وقت لاحق مثل السفر ..الخ.

خصائص الحاجات الانسانية

تتميز الحاجات الانسانية بمجموعة من الخصائص، من أهمها ما يلي:

- **التعدد:** أي أن الحاجات متعددة ولا تقتصر على انواع محددة فقط، وهي فطرة عند جميع البشر كالأكل بمختلف أنواعه والدواء والسفر والدفئ واللباس....الخ.
- **التجدد:** حيث أن هناك بعض الحاجات لا تكتفي بالاشباع مرة واحدة إنما يتجدد اللجوء إلى اسباعها دائما كالأكل والشرب.
- **الإحلال:** أي أن الحاجات قابلة للإحلال فيما بينها فمثلا شرب الشاي يغني عن تناول القهوة...الخ.
- **القابلية للاشباع:** أي أن الرغبة يجب أن يقابلها ما يستوفي شروط انهائها، فعند الجوع مثلا يستلزم وجود الطعام، وعند البرد يستلزم وجود الدفئ، وكلما أشبع الانسان حاجته فإن حدة الشعور بالحاجة لها تقل وتتلاشى على الأقل لفترة زمنية محددة، وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.
- **اللانهائية:** بمعنى أن حاجات الانسان لا تنتهي مادام باقيا على قيد الحياة، فبمجرد إشباع إحدى حاجاته إلا وتظهر حاجة أخرى يرغب في إشباعها مجددا بوسائل معينة أخرى، وهكذا في سلسلة لا تنتهي، وتجدر الاشارة إلى أن هذه الخاصية تعتبر دافعا أساسيا للرقي والتقدم الاجتماعي وبناء الحضارات، فلولاها لبقي الانسان في مستوى معين من المعيشة قد لا يكون مرضيا بالشكل الكافي، فالحاجة دائما هي أم الاختراع وكلما فكر الانسان في حاجاته أدى به إلى التفكير في ابتكار أو اختراع كل الوسائل الممكنة لتلبية تلك الرغبات ولاتي من شأنها تطوير الأساليب المعيشية للبشرية.

2.2.2 الموارد الاقتصادية

يقصد بالموارد الاقتصادية اللوازم المادية التي يحتاجها الأفراد في حياتهم اليومية لإشباع حاجاتهم المختلفة، وما يميز هذه الموارد أنها تكون مقابل تكلفة معينة بسعر محدد.

أنواع الموارد

- **موارد اقتصادية وغير اقتصادية:** هناك موارد اقتصادية تكون مقابل تكلفة وثمن ويساهم الانسان في إنتاجها مثل الطعام واللباس، وموارد غير اقتصادية لا يبساهم الانسان في وجودها وهي موارد حرة في الطبيعة مثل الهواء ومياه الانهار....الخ.
- **موارد استهلاكية وموارد انتاجية:** يقصد بالموارد أو السلع الاستهلاكية تلك التي تشبع حاجة الانسان بشكل مباشر مثل الطعام والدواء، أما الانتاجية فهي التي تستخدم في اشباع الحاجيات بشكل غير مباشر مثل الحديد والالمنيوم المستعمل في صناعة السيارات...الخ.
- **موارد فانية وموارد معمرة:** يقصد بالفانية تلك السلع التي تفنى وتنفذ بمجرد استهلاكها مثل الأكل، أما المعمرة فإنها تحقق اشباعا متكررا لحاجات الأفراد مثل السيارة أو الثلاجة ...الخ.

خصائص الموارد الاقتصادية

الندرة النسبية: أي عدم كفاية هذه الموارد لإشباع كل الحاجات الانسانية المتزايدة والمتعددة، فلا يوجد أي مورد متوفر بصفة مطلقة وغلا فلن يكون هناك أي مشكلة اقتصادية.

تعدد الاستخدام: أي إمكانية استخدام الموارد الاقتصادية في إنتاج سلع متعددة وأغراض مختلفة، فمثلا يستعمل الخشب لصناعة مختلف انواع الأثاث وتشييد المنازل والتدفئة ...الخ.

النسبية: أي أهمية هذا المورد بين بلد وآخر، أو بين موقع اخر، فالأرض في بلاد شاسعة تعتبر موردا حرا، لكنها ليست كذلك في بلد ذو مساحة صغيرة.

كما يمكن إضافة بعض الخصائص التي تميز الموارد الاقتصادية كالتالي:

القابلية للتبديل: بعض الموارد يمكن استخدامها لأغراض متعددة، مما يتيح للأفراد والشركات اختيار كيفية تخصيصها بين مختلف الأنشطة الاقتصادية. مثلًا، الأرض يمكن استخدامها للزراعة أو للبناء.

التنوع: هناك أنواع متعددة من الموارد الاقتصادية، مثل الموارد الطبيعية (المياه، المعادن، الأرض)، الموارد البشرية (العمالة والمهارات)، والموارد الرأسمالية (الأدوات والمعدات)

الإنتاجية: بعض الموارد تكون أكثر إنتاجية من غيرها، أي أنها تساهم بشكل أكبر في عملية الإنتاج. على سبيل المثال، بعض الأراضي الزراعية قد تكون أكثر خصوبة وبالتالي أكثر قدرة على إنتاج المحاصيل.

قابلة للاستهلاك أو التحويل: بعض الموارد مثل المواد الخام يتم تحويلها إلى سلع، بينما يتم استهلاك الموارد الأخرى بشكل مباشر مثل الطاقة أو العمل البشري.

التوزيع المكاني: تختلف الموارد الاقتصادية في توزيعها الجغرافي. بعض الموارد متوفرة في مناطق معينة فقط، مما قد يؤدي إلى الحاجة إلى التجارة أو النقل لتلبية احتياجات مناطق أخرى.

القيمة الاقتصادية: كل مورد له قيمة اقتصادية تختلف حسب نوعه والطلب عليه. يمكن قياس هذه القيمة من خلال الأسعار في الأسواق.

بناءا على ما سبق تتضح لنا العلاقة بين الموارد الاقتصادية والحاجات الانسانية، حيث إنها علاقة تكاملية ومترابطة، حيث إن الحاجات الإنسانية تتطلب موارد اقتصادية لتلبية هذه الحاجات. يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال النقاط التالية:

تلبية الحاجات الأساسية: البشر لديهم مجموعة من الحاجات الأساسية مثل الغذاء، الملبس، السكن، والرعاية الصحية. لتلبية هذه الحاجات، يعتمد البشر على الموارد الاقتصادية المتاحة مثل الأراضي الزراعية، المياه، الطاقة، والعمالة.

تنوع الحاجات: مع تطور المجتمع البشري، تتنوع الحاجات الإنسانية لتشمل حاجات أكثر تعقيدًا مثل التعليم، الترفيه، التكنولوجيات الحديثة، والرعاية الاجتماعية. وهذا يتطلب موارد إضافية، مثل رأس المال البشري (العمالة الماهرة)، والتكنولوجيا، والموارد الطبيعية.

الندرة والاختيار: نظرًا لندرة الموارد الاقتصادية (الموارد المحدودة) مقابل الحاجات الإنسانية التي لا حصر لها، يتم فرض اختيار اقتصادي. يجب على الأفراد والمجتمعات اتخاذ قرارات حول كيفية تخصيص الموارد المحدودة لتلبية أكبر عدد ممكن من الحاجات. وهذا هو جوهر مفهوم الاقتصاد: كيفية توزيع الموارد المحدودة بين الحاجات غير المحدودة.

التوازن بين العرض والطلب: الحاجات الإنسانية تتزايد مع الزمن نتيجة للنمو السكاني والتقدم التكنولوجي. من ناحية أخرى، تكون الموارد الاقتصادية غير متجددة أو محدودة في بعض الحالات (مثل الموارد الطبيعية)، مما يتطلب توازناً بين العرض (الموارد المتاحة) والطلب (الحاجات الإنسانية).

التطور التكنولوجي والإنتاجية: بفضل التطور التكنولوجي، يمكن للموارد الاقتصادية أن تُستخدم بطريقة أكثر فعالية، مما يزيد من قدرة الاقتصاد على تلبية الحاجات الإنسانية. مثلاً، استخدام

التكنولوجيا في الزراعة يمكن أن يزيد من إنتاج الغذاء، وبالتالي يساهم في تلبية احتياجات البشر الغذائية بشكل أكبر.

التجارة والتوزيع: نظرًا للاختلافات في توزيع الموارد الاقتصادية في أنحاء العالم، قد تكون بعض الدول غنية ببعض الموارد (مثل النفط)، بينما تفتقر إلى موارد أخرى (مثل الماء العذب). وبالتالي، فإن التجارة بين الدول تساهم في تلبية الحاجات الإنسانية على مستوى عالمي

وعلى العموم تُعتبر الموارد الاقتصادية الأساس الذي يعتمد عليه الإنسان لتحقيق رفاهيته ورفاهية المجتمع. فكلما كانت هذه الموارد متاحة بشكل كافٍ وتُستخدم بكفاءة، كان بالإمكان تلبية حاجات الإنسان بشكل أفضل.

3.2- <u>عناصر المشكلة الاقتصادية</u>

تتكون المشكلة الاقتصادية من ثلاث عناصر أساسية يشكلون مفهومها كالتالي:

1) **الندرة:** أي محدودية الموارد الاقتصادية بالنسبة للحاجات الانسانية غير المحدودة، وتكون هذه الندرة دائما نسبية وليست مطلقة. وهي مفهوم اقتصادي يشير إلى الحالة التي تكون فيها الموارد المتاحة أقل من الحاجات والمتطلبات الإنسانية. بمعنى آخر، الندرة تحدث عندما لا تكون الموارد كافية لتلبية جميع احتياجات الناس ورغباتهم. وتعتبر الندرة من الأسس الرئيسية في المشكلة الاقتصادية، حيث أن وجودها يفرض ضرورة اتخاذ قرارات اقتصادية بشأن كيفية تخصيص هذه الموارد المحدودة.
2) **الاختيار:** هو عملية اتخاذ قرارات بشأن كيفية تخصيص الموارد المحدودة لتلبية الحاجات والرغبات المتعددة التي لا تنتهي. نظرًا لأن الموارد الاقتصادية (مثل الوقت، المال، الأرض، العمل) نادرة والمجتمع بحاجة إلى تلبية مجموعة متنوعة من الحاجات، فإن الأفراد والمجتمعات يضطرون إلى اختيار ما يجب تخصيصه لكل حاجة أو رغبة ، بمعنى آخر أنه بسبب ندرة الموارد ومحدوديتها، فيتحتم على الفرد اختيار الحاجات التي يمكن إشباعها بتلك الموارد أي توزيع الموارد على عدد معين من الحاجات.
3) **التضحية:** التضحية تعني التخلي عن خيار آخر مقابل اختيارنا لبديل ما. وهي جزء أساسي من عملية الاختيار الاقتصادي، حيث لا يمكننا تلبية جميع احتياجاتنا في الوقت ذاته بسبب الندرة. أي

أنه بسبب الندرة النسبية أيضا، يتوجب على الفرد اختيار حاجات معينة لتلبيتها والتضحية بحاجات أخرى بسبب عدم تمكنه من الحصول على الموارد اللازمة لها.

4.2- حل المشكلة الاقتصادية

يعتبر حل المشكلة الاقتصادية تحديا يواجه جميع الأمم والشعوب ومختلف المجتمعات، وهو ليس عملية بسيطة، بل هو مزيج من الأساليب الاقتصادية، السياسات الحكومية، الابتكار التكنولوجي، والعدالة الاجتماعية. ويتطلب التوازن بين تلبية الحاجات المتزايدة للأفراد والمجتمع مع الموارد المحدودة المتاحة. ورغم تعدد وتنوع الحلول هي كلها عبارة عن إجابات لثلاث أسئلة رئيسية:

1) **ماذا ننتج؟** أي ما هي طبيعة السلع والخدمات التي تلبي حاجات المجتمع والكميات المناسبة له. أي تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات كما ونوعا حسب نسبة أهميتها، فبما أن حاجات البشر تتميز بالتجدد والتعدد والتطور فإن أي اقتصاد مهما كانت طاقته وإمكاناته، فيصعب عليه إنتاج كل ما يحتاجه المستهلكون من سلع وخدمات مما يؤدي بالأفراد إلى تفضيل سلع معينة على حساب سلع اخرى تساهم في تحقيق أقصى منفعة لمستهلكها، وبالتالي فمن باب الرشادة ينبغي أن توجه كل الطاقات الاقتصادية للمجتمع نحو السلع والخدمات التي تضمن تحقيق رفاهية اقتصادية للمجتمع.
2) **كيف ننتج؟** أي البحث عن الطريقة الانتاجية المثلى للحصول على تلك السلع والخدمات. أي اختيار المنهج الانتاجي الأمثل والأكثر ملائمة واستخدام الطرق والأساليب الانتاجية وذلك من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعمال على اليد العاملة في المجتمع.
3) **لمن ننتج؟** أي كيفية توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع. ويتضمن السؤال هنا الطريقة التي يتم بها تقسيم العوائد على العوامل التي ساهمت في العملية الانتاجية، حيث تختلف آليات وأساليب التوزيع من مجتمع إلى آخر، أو من انظمة اقتصادية معينة إلى انظمة أخرى، حسب مقتضيات وحاجة المستهلكين للسلع والخدمات، لذلك لابد من إيجاد أسلوب توزيع مناسب لكافة عناصر الانتاج، من شأنه تحقيق العدالة في تقسيم تلك الموارد على مختلف المنتجات وتقسيم الحواصل بشكل عادل يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع.

الفصل الثاني :

- **المناهج المستخدمة في علم الاقتصاد**
- **علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى**

1. المناهج المستخدمة في علم الاقتصاد

إن عملية التفكير العلمي تؤدي إلى إنتاج العديد من النظريات والقوانين الاقتصادية التي تعمل على ممارسة الاقتصاد بكل وضوح وديناميكية، ويعتمد هذا التفكير على أساليب ومناهج معينة في علم الاقتصاد مثله مثل باقي العلوم، وباعتباره علما قائما بذاته فلابد له من مناهج بحث معينة تحكم قواعده، ويتطلب استخدام هذه المناهج مهارات علمية يصل بها الباحث الاقتصادي إلى نظريات وقوانين تحكم النشاط الاقتصادي، ومن ثم الوصول إلى حلول لمختلف الظواهر والمشاكل الاقتصادية التي يعرفها الجميع.

ويعرف المنهج العلمي عموما على انه الطريقة العلمية لتنفيذ البحوث العلمية المختلفة، يساعد الباحث في تنظيم أفكاره حول موضوع أو ظاهرة معينة ما، حيث يترتب عليه اتباع خطوات علمية وفق قواعد ومبادئ المنهج المستخدم، من أجل الوصول إلى نظريات او قوانين وحلول لمشاكل معينة في مجالات مختلفة

1- مناهج البحث المستخدمة في علم الاقتصاد

رغم كون الظاهرة الاقتصادية واحدة، إلا ان دراسة مختلف قضاياها يتطلب أدوات وأساليب متعددة لتحليلها، والاقتصاد مثله مثل العلوم الأخرى يتطلب مناهج معينة تستخدم للوصول إلى الحقائق وبناء النظريات والقوانين اللازمة لتفسير مختلف الظواهر الاقتصادية. والمنهج في حد ذاته يعرف على أنه الطريقة التي يسلكها الباحث لبلوغ هدف علمي محدد، ومن هذه المناهج المستخدمة في عم الاقتصاد نجد ما يلي:

1.1- المنهج الاستنباطي:

يرجع هذا المنهج إلى عهد أرسطو ويعتبر من أقدم مناهج المعرفة، وهو منهج يقوم على الانتقال من العام إلى الخاص للوصول إلى قوانين اقتصادية حيث يستند على فكرة السبب والأثر، ما يسمى أيضا بالمنهج الرياضي ضمن المنهج الاستنباطي، ويسمى أيضا بالاستدلال النازل حيث ينطلق من الكل إلى الجزء، فيعتمد المنهج الاستنباطي على مقدمات عامة تكون عبارة عن نظريات أو قوانين خاصة بظاهرة معينة، ثم التأكد من صدقها او بطلانها على الظواهر محل البحث.

ويكون الانطلاق في استخدام هذا المنهج ببناء النماذج حيث تكون البداية من مجموعة معينة من الفروض للوصول إلى تعميمات أو مبادئ تستنتج من الفروض الموضوعة، حيث يمكن دراسة العلاقة بين متغيرين مع إبقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، فمثلا في تحليل الطلب تدرس العلاقة بين سعر

إحدى السلع والكمية المطلوبة منها مع إبقاء كل شيئ ثابت، مع العلم ان العوامل المؤثرة على الكمية المطلوبة كثيرة، كل منها يتطلب دراسة، ولكن من خلال تركها ثابتة سنتمكن بسهولة أكثر من دراسة العلاقة الدالية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها.

2.1- **المنهج الاستقرائي:**

هو عملية منطقية يخلص بواسطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهر قيد الدراسة، أي أنه ينتقل من الخاص إلى العام عكس المنهج الاستنباطي، ولهذا يطلق عليه بالاستدلال الصاعد، يرتكز هذا المنهج بشكل كبير على الاحصاء والمنهج التاريخي ويعتمد على الملاحظة والفرضيات كخطوات أساسية لحل المشكلات الاقتصادية. ويسمح هذا المنهج بقراءة الأحداث والظواهر الاقتصادية من منظور علمي دقيق، من خلال عملية استقراء الأحداث التي تؤدي إلى استنتاج نظريات وقوانين تحكم الظواهر.

ويقوم الاستدلال الاستقرائي على الملاحظة والتجربة، ويبدأ من المادة وليس العقل، فهو بذلك ينطلق من مشاهدة أكبر عدد من الوقائع واستخراج أحكام من هذه المشاهدات في شكل قوانين تفسيرية للواقع. مثال على ذلك الدراسات الاحصائية عن العلاقة بين السعر والكمية المشتراة، وبين حجم الانتاج والتكلفة وكذلك بين الدخل والكمية المشتراة.

3.1- **المنهج الفرضي:**

يمكن اعتبار هذا المنهج مزيج ما بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، ويستخدم هذا المنهج في الاقتصاد القياسي الذي يجمع بين النظرية الاقتصادية وعلمي الإحصاء الرياضيات، وهو المنهج الأكثر شيوعا واستعمالا في الوقت المعاصر.

من خلال ما سبق يظهر لنا ان الاختلاف الأساسي في منهج المفكرين يكون في نقطة البدء، هي يبدأ بملاحظة الواقع لينتهي باستخلاص فرضيات، أم يبدأ بفروض نظرية ثم التحقق منها بغض النظر عن ملاحظة الواقع، وبالنسبة لعلم الاقتصاد مهما كان المنهج المتبع في الوصول إلى الحقائق، فلا بد أن يعتمد التحليل الاقتصادي على الأساليب التالية:

أ. **الأسلوب الوصفي:** حيث يتم استخدام الألفاظ والكتابة عند القيام بتحليل الظواهر، والتعبير اللغوي المناسب لإعطاء تعريفات مضبطة ودقيقة لمتغيرات الظاهرة المدروسة.

ب. **الأسلوب الرياضي:** يساعد هذا الاسلوب في الحصول على معلومات ونتائج أكثر دقة وذلك من خلال تحويل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية إلى علاقات ودوال رياضية.

ت. **الأسلوب القياسي (الاحصائي):** يعمل هذا الاسلوب على تحويل الظواهر الاقتصادية عن طريق استخدام المقاييس والدلالات الاحصائية ليسهل على الباحث تصنيفها والحصول على النتائج الدقيقة، وتجدر الاشارة إلى ان هناك العديد من الظواهر لا يمكن اتباع نفس الاسلوب معها بسبب تعثر قياسها رقميا مثل المنفعة والاشباع والرفاه ومع ذلك فإن الاسلوب الاحصائي الدقيق يضمن توضيح بعض النقاط الثانوية.

2- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يلتقي علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى في كثير من النقاط والعلاقات، ولا يمكنه بأي حال من الأحوال التخلي عن معطيات العلوم الأخرى واستعمالها، وأبرز هذه العلوم هي ما يلي:

1.2- علم الاجتماع:

يتداخل علم الاقتصاد مع علم الاجتماع في العديد من الظواهر الاقتصادية ذات بعد اجتماعي، مثل الفقر والبطالة والجريمة، وبالتالي يحتاج الباحث الاقتصادي إلى معطيات ونتائج التحليل الخاص بعلم الاجتماع لهذه الظواهر قصد دراستها دراسة دقيقة، كما أن النشاط الاقتصادي تتجلى أهميته في تأثيره على العلاقات الاجتماعية بين المنتجين والمستهلكين أو أرباب العمل والعمال مثلا، كما ان ظهور المجتمع والتركيبة الاجتماعية أدى بالضرورة إلى إقامة النشاط الاقتصادي من خلال إنتاج وسائل المعيشة وتبادل المنافع والسلع بين الأشخاص داخل المجتمع الواحد وبين مختلف المجتمعات. وسنقوم بإبراز العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع في النقاط التالية:

دراسة السلوك الاقتصادي: علم الاقتصاد يركز على كيفية تخصيص الموارد وإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بينما يهتم علم الاجتماع بدراسة سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع. الاقتصاد يعتمد على السلوك الاجتماعي لفهم كيف يتخذ الأفراد قرارات استهلاكية وإنتاجية. مثلاً، القيم الاجتماعية والثقافية قد تؤثر في سلوك الأفراد تجاه الاستهلاك أو الادخار.

تأثير العوامل الاجتماعية على الاقتصاد: علم الاجتماع يدرس كيف تؤثر العوامل الاجتماعية مثل الطبقات الاجتماعية، والدين، والتعليم، والمعتقدات على سلوك الأفراد الاقتصادي. على سبيل المثال، يدرس علماء الاجتماع كيف يمكن أن يؤدي التفاوت الاجتماعي إلى تفاوت في الفرص الاقتصادية. هذا التفاوت يمكن أن يؤثر في توزيع الدخل والثروة.

الاقتصاد الاجتماعي: هو فرع من فروع الاقتصاد الذي يدرس التأثير المتبادل بين النظام الاقتصادي والمجتمع. يركز على القضايا الاجتماعية مثل العدالة الاجتماعية، والفقر، والمساواة، والرفاهية الاجتماعية. يساهم علم الاجتماع في دراسة آثار النظام الاقتصادي على الحياة الاجتماعية وجودة الحياة.

المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية: كلا العلمان يدرسان تأثير المؤسسات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة، والتعليم، والدين تؤثر في قرارات الأفراد الاقتصادية (مثل اختيار المهنة أو الاستهلاك). وفي المقابل، تؤثر المؤسسات الاقتصادية مثل الأسواق والتجارة على هيكل المجتمع.

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية: يتقاطع العلمين في دراسة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مر الزمن. على سبيل المثال، في فترات التحول الاقتصادي مثل الثورة الصناعية أو العولمة، تتغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب دراسة تأثيرات هذه التحولات من خلال كل من منظور اقتصادي واجتماعي.

2.2- **علم السياسة:**

يعتبر الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، وعلم السياسة هو الأكثر ارتباطا بالاقتصاد من العلوم الأخرى، حيث يرتبط النظام الاقتصادي في دولة او مجتمع ما بالنظام السياسي، فالاقتصاد الحر الليبرالي يجب أن يطبق في بيئة سياسية ديمقراطية مثلا، كما أن الوضع السياسي واستقراره ودرجة امنه مرهون بالوضع الاقتصادي، فكلما تحسن هذا الأخير عمل على استقرار السياسة والعكس الصحيح، إذ حسب المعطيات التاريخية فإن الكثير من الأزمات والحروب تعود لسبب تدهور الوضع الاقتصادي والبحث عن الموارد، وبالتالي لا يمكن للسياسي أن يغفل تماما عن الاقتصاد، ولهذا يوجد ما يسمى حتى بالاقتصاد السياسي كدليل ترابط بين العلمين.

ويمكن إبراز جوانب العلاقة بين العلمين في ما يلي:

السياسات الاقتصادية: علم السياسة يعنى بدراسة الأنظمة السياسية، وصنع القرارات، وتوزيع السلطة في المجتمع. بينما يركز علم الاقتصاد على توزيع الموارد وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. الحكومات، من خلال سياساتها الاقتصادية (مثل السياسات المالية والنقدية)، تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد. على سبيل المثال، قرارات مثل فرض الضرائب، تقديم الدعم الحكومي، أو تنظيم الأسواق، تؤثر على النمو الاقتصادي، توزيع الثروة، ورفاهية المواطنين.

اتخاذ القرارات الاقتصادية: في الأنظمة السياسية المختلفة، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، يختلف أسلوب اتخاذ القرارات الاقتصادية. في الديمقراطيات، تتأثر السياسات الاقتصادية بآراء الناخبين والمصالح الاجتماعية، بينما في الأنظمة غير الديمقراطية قد تكون القرارات الاقتصادية مركزة في يد فئة معينة. علم السياسة يساعد في فهم كيف تؤثر السلطة والقرارات السياسية على الأنشطة الاقتصادية.

التوزيع العادل للثروات: أحد المواضيع التي تربط بين علم السياسة وعلم الاقتصاد هو قضية العدالة الاجتماعية وكيفية توزيع الثروة. علم السياسة يدرس آليات اتخاذ القرارات التي تحدد سياسات توزيع الثروة، مثل برامج الرعاية الاجتماعية، والتحويلات المالية، والتعليم، والرعاية الصحية. هذه السياسات تؤثر بشكل كبير على توزيع الموارد الاقتصادية.

الأزمات الاقتصادية والسياسية: الأزمات الاقتصادية قد تؤدي إلى أزمات سياسية، والعكس صحيح. على سبيل المثال، الأزمات الاقتصادية قد تؤدي إلى احتجاجات سياسية أو تغييرات في الحكومة، بينما قد تؤثر الأزمات السياسية مثل الحروب أو الانقلابات على الأداء الاقتصادي للدولة. العلاقة بين السياسة والاقتصاد تظهر بوضوح في هذه الأوقات.

العولمة والاقتصاد السياسي: مع العولمة، أصبح الاقتصاد والسياسة مترابطين بشكل أكبر. الاقتصاد العالمي لا يقتصر فقط على سياسات الدول المحلية، بل يشمل تأثيرات القرارات السياسية الدولية مثل الاتفاقيات التجارية، والعقوبات الاقتصادية، والمؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). علم الاقتصاد السياسي يدرس هذا التفاعل بين السياسات الوطنية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

النظام الاقتصادي ونوع النظام السياسي: يُعتقد أن النظام الاقتصادي يرتبط بشكل وثيق بنوع النظام السياسي. الأنظمة الديمقراطية تميل إلى تبني الاقتصاد السوقي أو الرأسمالي، بينما قد تميل الأنظمة غير الديمقراطية إلى تبني الاقتصاد الموجه أو الاشتراكي. علم السياسة يساعد في فهم كيف تحدد الأنظمة السياسية الأطر الاقتصادية، والعكس صحيح، كيف تؤثر السياسات الاقتصادية على نوع النظام السياسي.

3.2- علم النفس:

يحتاج الباحث الاقتصادي في دراسته وتحليله للسلوكيات الاقتصادية للأشخاص مثل الاستهلاك والادخار وغيرهما، إلى الاطلاع على التحليل النفسي لتلك السلوكيات من أجل الوصول إلى نتائج للتحليل الاقتصادي، كما أن أي تصرف اقتصادي راجع لعوامل نفسية معينة والتي تتمثل أساسا في الرغبة في إشباع حاجات معينة، وتعتبر هذه العوامل النفسية الدافع الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، وعلى سبيل المثال أثر الشائعات على القرارات الاقتصادية، كشائعة حدوث ازمة اقتصادية، فيلجا بسببها الأشخاص إلى سحب مدخراتهم وودائعهم من البنوك وشراء الذهب، أو شائعة نقص مادة استهلاكية معينة في الأسواق فيكثر الطلب عليها واحتكارها، وحتى في علم التسويق وجود ما يسمى بالسعر النفسي المتعلق بتخفيضات معينة تشجع على استهلاك سلع معينة...الخ.

ويمكن توضيح جوانب العلاقة بين العلمين في النقاط التالية:

السلوك الاقتصادي: علم الاقتصاد التقليدي يفترض أن الأفراد يتخذون قرارات اقتصادية بشكل عقلاني وفقًا للمعلومات المتاحة بهدف تعظيم المنفعة أو الربح. ولكن علم النفس يضيف بعدًا آخر لهذه الافتراضات، حيث يساعد في تفسير كيفية تأثير العوامل النفسية مثل العواطف، والضغوط

الاجتماعية، والمعتقدات على سلوك الأفراد الاقتصادي. فالأفراد في الواقع لا يتخذون دائمًا قرارات اقتصادية عقلانية، بل تتداخل العوامل النفسية في عملية اتخاذ القرار.

نظرية اتخاذ القرار: الاقتصاد الكلاسيكي يعتمد على مفهوم "المستفيد العقلاني"، الذي يفترض أن الأفراد يتخذون قراراتهم بطريقة منطقية لتحقيق أقصى منفعة. لكن علم النفس يعترض على هذا الافتراض من خلال نظرية "الاقتصاد السلوكي"، التي تدرس كيفية تأثر الأفراد بعوامل نفسية مثل التحيزات الإدراكية (مثل تحيز التأكيد أو التحيز للمعلومات السابقة) والمشاعر. على سبيل المثال، يمكن أن يتسبب "التحيز نحو الخوف من الخسارة" في أن يتخذ الأفراد قرارات غير عقلانية تتعلق بالاستثمار أو الشراء.

تحليل الاستهلاك:علم النفس يساعد في تفسير سلوكيات الاستهلاك، حيث يمكن أن تتأثر قرارات الأفراد الاستهلاكية بعوامل نفسية مثل الرغبة في الظهور الاجتماعي، والتأثيرات الاجتماعية، والتسويق. قد يشتري الأفراد سلعًا ليس فقط بناءً على فائدتها الاقتصادية المباشرة، بل أيضًا استجابةً لاحتياجات نفسية مثل الرغبة في التميز الاجتماعي أو الراحة النفسية.

التأثيرات النفسية على السياسة الاقتصادية: القرارات الاقتصادية التي تتخذها الحكومات، مثل فرض الضرائب أو تقديم الإعانات الاجتماعية، يمكن أن تتأثر بمدى فهم القادة السياسيين والجمهور للعوامل النفسية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر "نظرية التوقعات" في الاقتصاد على كيفية استجابة الأفراد لسياسات الحكومة الاقتصادية، حيث يمكن أن يفضل الناس أنماط إنفاق معينة أو يتجنبون تغييرات كبيرة في أسلوب حياتهم بسبب المخاوف النفسية من المستقبل.

الرفاهية الاقتصادية: علم النفس يساهم في فهم مفهوم الرفاهية الاقتصادية بشكل أوسع من مجرد الدخل أو الثروة المادية. البحوث النفسية أظهرت أن العوامل مثل الرضا الشخصي، والعلاقات الاجتماعية، والشعور بالإنجاز تؤثر بشكل كبير على مستوى الرفاهية. هذا يعزز فهمنا لكيفية تأثير السياسات الاقتصادية على الرفاهية البشرية، وكيفية قياس السعادة وجودة الحياة بشكل أكثر دقة.

التأثيرات النفسية على العمل والإنتاجية: علم النفس الاقتصادي يساعد في تفسير كيفية تأثير العوامل النفسية على الإنتاجية في بيئة العمل. على سبيل المثال، الحوافز المادية مثل المكافآت قد تكون فعالة لتحفيز الأفراد على العمل، لكن العوامل النفسية مثل الشعور بالإنجاز والتقدير الشخصي يمكن أن تؤدي أيضًا إلى زيادة الإنتاجية. كما أن البيئة النفسية في مكان العمل تؤثر في السلوكيات الاقتصادية للأفراد.

4.2- علم القانون:

يعتبر القانون الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، ويبنى القانون حسب النظام الاقتصادي والسياسي السائد في البلاد، فيكون رأسماليا في دول ديمقراطية، أو اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية، كما أن تنظيم مختلف الأنشطة الاقتصادية يتم بوضع قوانين معينة خاضعة للتطبيق والتنفيذ ضمن دستور معين، كقانون الاستثمار أو قانون الضرائب أو حماية المستهلك، أو القانون التجاري...الخ. ويمكن تفصيل طبيعة العلاقة بين العلمين في النقاط التالية:

التشريعات الاقتصادية: القوانين الاقتصادية تُعد من أهم المجالات التي يجتمع فيها علم الاقتصاد مع علم القانون. مثلًا، قوانين الضرائب، وقوانين العمل، وقوانين الشركات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، كلها تتطلب فهماً عميقًا للجوانب الاقتصادية. يقوم علماء الاقتصاد بتقديم تحليل علمي للمشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في المجتمع، بينما يقوم علماء القانون بصياغة التشريعات التي تنظم تلك المشكلات. وكمثال على ذلك قوانين مكافحة الاحتكار تهدف إلى تنظيم السوق لضمان التنافس العادل، وهو ما يعزز من كفاءة السوق ويمنع الشركات من استغلال قوتها السوقية بطرق تؤثر سلبًا على المستهلكين.

حقوق الملكية: الملكية الخاصة تُعتبر إحدى الأسس المهمة في الأنظمة الاقتصادية، وقد ساهم قانون الملكية في تحديد كيفية استخدام الأفراد أو الشركات للموارد. يساعد علم الاقتصاد في فهم كيفية تأثير حقوق الملكية على الإنتاجية والابتكار، بينما يقدم علم القانون الأنظمة والآليات لحماية هذه الحقوق.

العدالة الاقتصادية: يُعد مفهوم العدالة الاجتماعية والاقتصادية من القضايا التي يجتمع فيها علم الاقتصاد مع علم القانون. قوانين التوزيع العادل للثروة، مثل قوانين الضمان الاجتماعي أو قوانين توزيع الدعم الحكومي، تستند إلى تحليل اقتصادي لتحديد كيف يمكن تحقيق توزيع أكثر عدالة للموارد. مثل قوانين العمل التي تتعلق بتحقيق العدالة في الأجور وظروف العمل، حيث يحلل علماء الاقتصاد تأثير الحد الأدنى للأجور، بينما يساعد القانون في تنفيذ هذه السياسات لضمان حقوق العمال.

الأنظمة المالية والمصرفية: علم الاقتصاد يلعب دورًا مهمًا في تحديد السياسات المالية والنقدية التي تحكم أسواق المال، بينما يقوم علم القانون بتطوير الأنظمة التي تضمن شفافية ونزاهة هذه الأسواق.

فعلى سبيل المثال قوانين الأسواق المالية (مثل قوانين الإفصاح المالي، وقوانين مكافحة الاحتيال) تهدف إلى تنظيم كيفية تداول الأوراق المالية وضمان العدالة في الأسواق المالية، وهو ما يعزز من الثقة في النظام الاقتصادي.

.**الضرائب والسياسات المالية**: العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم القانون واضحة في مجال الضرائب. قوانين الضرائب تتطلب تحليلاً اقتصادياً لفهم كيفية تأثير النظام الضريبي على سلوك الأفراد والشركات. في الوقت نفسه، يقوم القانون بتحديد القواعد التي تنظم فرض الضرائب وجمعها.

فإذا أرادت الحكومة مثلا تقليل الاستهلاك المفرط للكحول أو التبغ، فإنها قد تفرض ضرائب مرتفعة على هذه المنتجات، مما يعكس تحليلًا اقتصاديًا للآثار المترتبة على الطلب والعرض، وتنفيذًا قانونيًا من خلال تشريعات ضريبية.

العقوبات الاقتصادية: في بعض الأحيان، يتم استخدام العقوبات القانونية كأداة للتأثير في السلوك الاقتصادي. يمكن أن تكون العقوبات الاقتصادية مفروضة على الدول أو الشركات في سياق الاقتصاد الدولي، مثل فرض العقوبات التجارية على الدول التي تنتهك القوانين الدولية. ونرى ذلك مثلا في حظر التجارة أو تجميد الأصول حيث يمكن أن تكون وسيلة قانونية للتأثير في سلوك الدولة اقتصاديًا، وهو ما يعكس تأثير العلاقات الدولية على الاقتصاد.

النزاعات الاقتصادية وحلها: التعامل مع النزاعات الاقتصادية يتطلب استخدام القانون لحل القضايا بين الأفراد أو الشركات. مثلًا، قانون العقوبات يتعامل مع قضايا الاحتيال المالي أو التهرب الضريبي، بينما يتعامل قانون الأعمال مع قضايا الشركات والملكية التجارية. علم الاقتصاد يساهم في تحليل الأضرار الاقتصادية الناجمة عن هذه النزاعات وتحديد التعويضات.

5.2- علم التاريخ:

يحتاج الباحث الاقتصادي إلى معرفة الأحداث التاريخية للوقائع الاقتصادية وتفسيرها عبر التطور التاريخي لها، من أجل فهمها وأسباب ظهورها، وبالتالي فإن التاريخ بعتبر بمثابة مختبر تجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظواهر الاقتصادية عبر مراحل زمنية معينة للكشف عن مواطن التكرار في أسباب الظاهرة لاقتصادية، كالتضخم أو الأزمات الاقتصادية، وهذا من اجل الوصول في النهاية إلى تعميمات وتأسيس قوانين اقتصادية ونظريات، وبالتالي فإن المنهج التاريخي من أهم أدوات التحليل الاقتصادي ولا يمكن الاستغناء عنه. وعليه يمكننا حصر أسس العلاقة بين العلمين في النقاط التالية:

فهم تطورالأنظمة الاقتصادية: علم التاريخ يساعد في فهم تطور الأنظمة الاقتصادية عبر العصور. على سبيل المثال، يمكن دراسة تطور النظام الرأسمالي من خلال الثورات الصناعية في القرن الـ19 أو تطور الاقتصاد الاشتراكي بعد الثورات الاشتراكية في القرن العشرين. علم الاقتصاد يستخدم هذا الفهم التاريخي لتفسير الأنماط الاقتصادية الحالية. وكمثال على ذلك تطور التجارة الدولية من الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى الاقتصاد الصناعي العالمي، حيث ساعد التاريخ في توضيح كيفية تأثر العوامل الاقتصادية بالحروب العالمية، والاختراعات التكنولوجية، وظهور العولمة.

التأثيرات التاريخية على السياسات الاقتصادية: التاريخ يساهم في فهم كيف تؤثر السياسات الاقتصادية على تطور المجتمعات. على سبيل المثال، الأزمات الاقتصادية مثل الكساد الكبير في الثلاثينات أو انهيار الاتحاد السوفيتي يمكن أن تكون دروسًا هامة للاقتصاديين في فهم كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

دراسة التحولات الاقتصادية الكبرى: علم التاريخ يوفر السياق الذي يمكن من خلاله فهم التحولات الاقتصادية الكبرى. على سبيل المثال، يمكن دراسة تاريخ التحولات من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، ومن ثم إلى الاقتصاد الرقمي أو المعرفي في العصر الحديث. هذه التحولات تمثل مراحل تطور أساسية في الأنظمة الاقتصادية، وفهم هذه التحولات يحتاج إلى معرفة الأحداث التاريخية التي ساعدت في تشكيلها. ومثال ذلك الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر هي نقطة تحول هامة في تاريخ الاقتصاد، حيث تحولت المجتمعات من اقتصادات زراعية إلى اقتصادات صناعية. هذا التحول كان له تأثير عميق على كيفية تنظيم العمل، الإنتاج، والتوزيع الاقتصادي.

العوامل التاريخية المؤثرة على النمو الاقتصادي: علم الاقتصاد يعترف بأن العوامل التاريخية مثل الحروب، الكوارث الطبيعية، والثورات السياسية تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي. مثلًا، الحروب العالمية الثانية كان لها تأثيرات عميقة على الاقتصادات الوطنية والعالمية، وأدت إلى تغييرات كبيرة في كيفية تنظيم الاقتصاد العالمي. كتأثير الحرب العالمية الثانية في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي من خلال خطة مارشال، التي ساعدت في إعادة بناء اقتصادات أوروبا الغربية بعد الحرب، وهو درس تاريخي استُخدم لفهم كيفية تأثير الحروب على الاقتصاد.

دورالأيديولوجيات الاقتصادية عبر التاريخ: علم التاريخ يساعد في فهم كيف تطورت الأيديولوجيات الاقتصادية عبر العصور، مثل الليبرالية، الاشتراكية، والاقتصاد المختلط. هذه الأيديولوجيات تأثرت بالأحداث التاريخية مثل الثورات السياسية أو الحروب الأيديولوجية بين الأنظمة المختلفة.مثل الثورة الفرنسية (1789)التي كانت نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد العالمي، حيث تزامن معها تحول في الفكر

السياسي والاقتصادي نحو المساواة والعدالة الاجتماعية، وهو ما أثّر في تطوير الفكر الاشتراكي والنظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر.

الاستفادة من الأخطاء التاريخية: علم الاقتصاد يستخدم الأخطاء الاقتصادية التي حدثت في الماضي كدروس لتحسين السياسات الاقتصادية في الحاضر. من خلال دراسة التاريخ الاقتصادي للأزمات مثل أزمة 2008 المالية أو أزمة الديون السيادية في أوروبا، يمكن للإقتصاديين فهم العوامل التي أدت إلى حدوث تلك الأزمات ومحاولة تجنبها في المستقبل. فدراسة الكساد الكبير في الثلاثينات مثلا علمت الاقتصاديين أهمية التنظيم والرقابة على الأسواق المالية، وتطبيق سياسات تحفيزية في أوقات الركود الاقتصادي.

التاريخ الاقتصادي كمجال دراسي :التاريخ الاقتصادي هو مجال يهتم بدراسة كيفية تطور الأنظمة الاقتصادية عبر الزمن. هذا المجال يعالج مواضيع مثل التحولات في الأنماط الاقتصادية، وتحليل كيف أثرت العوامل الاجتماعية والسياسية في توجيه الأنشطة الاقتصادية عبر العصور.

6.2- علم الاحصاء:

يحتاج الباحث الاقتصادي إلى تجميع البيانات وتبويبها وتحليلها إحصائيا وذلك باستخدام الأساليب والمناهج الإحصائية حتى يتمكن الباحث من فهم الظواهر الاقتصادية، يمكن تلخيص العلاقة بينهما في النقاط التالية:

تحليل البيانات الاقتصادية: يعتمد الاقتصاديون على الإحصاء لتحليل البيانات الاقتصادية مثل أسعار السلع، الإنتاج، التضخم، البطالة، والدخل القومي. يساعد الإحصاء في تنظيم هذه البيانات واستخلاص استنتاجات دقيقة حول الحالة الاقتصادية.

التنبؤ والنماذج الاقتصادية: من خلال الإحصاء، يتم بناء نماذج اقتصادية تساعد في التنبؤ بالمستقبل، مثل التنبؤ بمعدل النمو الاقتصادي أو أسعار الفائدة أو مستويات التضخم. يمكن استخدام طرق إحصائية مثل الانحدار الخطي لتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

اختبار الفرضيات: الإحصاء يُستخدم لاختبار فرضيات اقتصادية، مثل دراسة تأثير سياسات معينة على الاقتصاد. يمكن للباحثين استخدام اختبارات الفرضيات لتحديد ما إذا كانت النتائج تتفق مع النظريات الاقتصادية.

دراسات المسوح والاستطلاعات: يُستخدم الإحصاء في تصميم وتحليل المسوح الاقتصادية والاستطلاعات التي تجمع البيانات من مختلف الأفراد والشركات. هذه البيانات ضرورية لفهم سلوك المستهلكين والشركات وتوجهات السوق.

التحليل الكمي: يوفر الإحصاء الأساليب الرياضية والكمية التي يحتاجها الاقتصاديون لتحليل الظواهر الاقتصادية بشكل دقيق. يتم استخدامه في تحليل القرارات الاقتصادية المعقدة مثل اتخاذ قرارات استثمارية أو تحديد سياسات مالية.

7.2- علم الرياضيات

علاقة علم الاقتصاد بـ علم الرياضيات هي علاقة أساسية ومهمة، حيث تُستخدم الرياضيات كأداة رئيسية لتحليل الظواهر الاقتصادية وتقديم حلول رياضية للمشاكل الاقتصادية المعقدة. علم الاقتصاد يعتمد على الرياضيات في العديد من المجالات، ويكمل كل منهما الآخر في فحص وتفسير سلوك الأفراد والشركات والنظم الاقتصادية بشكل دقيق. وسنستعرض أهم الجوانب التي توضح هذه العلاقة:

النماذج الاقتصادية والتحليل الكمي: الاقتصاد الحديث يعتمد بشكل كبير على النماذج الرياضية لتمثيل الظواهر الاقتصادية. تستخدم الرياضيات لوصف وتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية مثل العرض والطلب، والأسعار، والدخل، والنمو الاقتصادي، والتضخم. هذه النماذج تساعد في فهم كيفية تأثير المتغيرات المختلفة على النظام الاقتصادي. مثل استخدام المعادلات الرياضية لتمثيل نموذج العرض والطلب، حيث يعتمد السعر والكمية المتاحة على هذه العلاقة الرياضية بين المتغيرات.

التحليل التفاضلي والتكامل: علم الرياضيات، وخاصة التفاضل والتكامل، يُستخدم بشكل واسع في الاقتصاد لتحليل التغيرات الصغيرة في المتغيرات الاقتصادية. على سبيل المثال، يُستخدم التفاضل لتحليل كيفية تأثير تغييرات صغيرة في الأسعار أو الدخل على الطلب والعرض. أما التكامل فيستخدم لتحديد المساحات تحت منحنيات العرض والطلب، والتي يمكن أن تمثل إجمالي الإيرادات أو التكاليف.

نظرية الألعاب: نظرية الألعاب هي فرع من الرياضيات يُستخدم في الاقتصاد لدراسة القرارات الاستراتيجية التي يتخذها الأفراد أو الشركات عندما يتأثر كل منها بقرارات الآخرين. هذه النظرية تُستخدم في تحليل الأسواق التنافسية، وفهم سلوك الشركات في ظل المنافسة، وتحديد الاستراتيجيات المثلى في مواقف معينة.

البرمجة الرياضية: البرمجة الرياضية تُستخدم في الاقتصاد لإيجاد الحلول المثلى للمشاكل الاقتصادية المعقدة. على سبيل المثال، في مسائل تخصيص الموارد المحدودة بين العديد من الخيارات، مثل البرمجة الخطية لتحديد كيفية تخصيص الموارد بشكل يحقق أقصى فائدة أو ربح.

الاحتمالات والتنبؤ الاقتصادي: نظرية الاحتمالات تُستخدم أيضًا في الاقتصاد لتحليل عدم اليقين والمخاطر الاقتصادية. من خلال الرياضيات، يمكن تقدير الاحتمالات المختلفة للأحداث المستقبلية،

مثل التقلبات في الأسواق المالية أو تغيرات الأسعار، وبالتالي اتخاذ قرارات اقتصادية مدروسة. مثل تحليل الأسواق المالية باستخدام نماذج رياضية مثل نماذج التسعير مثل Black-Scholes للتنبؤ بأسعار الأصول المالية. أو نماذج التنبؤ بالفشل المالية في المؤسسات الاقتصادية كنموذج ألتمان Altman أو نموذج Z-score .

النموذج الاقتصادي وتحليل التوازن: الرياضيات تُستخدم لوصف وتحليل نظريات التوازن في الاقتصاد، مثل توازن السوق في نموذج العرض والطلب. يتم استخدام الرياضيات لتحليل كيفية وصول الأسواق إلى التوازن، وكيف تؤثر التغييرات في السياسات الاقتصادية أو العوامل الخارجية على هذا التوازن. مثل تحليل توازن السوق باستخدام معادلات رياضية لتحديد نقطة التوازن بين العرض والطلب على السلع.

التكاليف والعوائد: في مجال تحليل الكفاءة الاقتصادية، تُستخدم الرياضيات لحساب التكاليف والعوائد المرتبطة بالقرارات الاقتصادية. يمكن أن تتضمن هذه الحسابات تحديد التكلفة الإجمالية أو العائد الإجمالي باستخدام المعادلات الرياضية. مثل حساب التكلفة الحدية (الزيادة في التكلفة عند إنتاج وحدة إضافية من المنتج) باستخدام الرياضيات التفاضلية.

8.1- علم الفلسفة

علاقة علم الاقتصاد بالفلسفة علاقة وثيقة وعميقة، حيث يتداخل كل من العلمين في عدة مجالات تتعلق بالمفاهيم الأساسية حول كيفية تنظيم المجتمعات، توزيع الموارد، وتحديد العدالة الاقتصادية. في حين أن علم الاقتصاد يركز على كيفية تخصيص الموارد بشكل فعّال ويهدف إلى تحقيق النمو والرفاهية، فإن الفلسفة تسعى إلى فهم الأسس الأخلاقية والمبادئ التي تحكم القرارات الاقتصادية. وهذه بعض الجوانب التي توضح هذه العلاقة:

المفاهيم الأخلاقية والعدالة الاقتصادية: الفلسفة توفر الأسس الأخلاقية التي يتم بناء القرارات الاقتصادية عليها. في حين أن علم الاقتصاد يدرس كيفية تخصيص الموارد وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، فإن الفلسفة تسأل عن كيفية توزيع هذه الموارد بشكل عادل. هل يجب أن يكون هناك توزيع متساوٍ للثروات؟ هل من العدل أن يتم تخصيص الموارد بطريقة تعزز التفاوت الاجتماعي والاقتصادي؟ هذه الأسئلة تتعلق بمفاهيم مثل العدالة الاجتماعية و الإنصاف، وهي أسئلة فلسفية بحتة. فمثلا الفيلسوف جون رولز في كتابه "نظرية العدالة" يناقش مفهوم العدالة كإنصاف، والذي يهدف إلى توزيع الموارد بشكل يحقق أكبر فائدة للأكثر حرمانًا في المجتمع. هذه الأفكار تؤثر في سياسات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالتوزيع.

الفلسفة السياسية: علم الاقتصاد والفلسفة السياسية يتداخلان في تحليل العلاقات بين الأفراد والحكومة، وعلاقة الحكومة بالاقتصاد. الفلسفة السياسية تتعامل مع الأسئلة حول طبيعة الدولة، الحقوق الفردية، الحرية الاقتصادية، وكيفية تشكيل السياسات العامة. من جهة أخرى، يقوم الاقتصاد بتحليل تأثير السياسات الاقتصادية على الأفراد والمجتمع ككل.

فعلى سبيل المثال في الليبرالية (مثلما قدمها آدم سميث)، يُعتبر الاقتصاد الحر هو الطريقة المثلى لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، في حين أن الاشتراكية تقدم حلاً يعتمد على التدخل الحكومي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية، وهو مفهوم فلسفي تم تطويره بواسطة مفكرين مثل كارل ماركس.

الحرية الاقتصادية والقيود: الفلسفة الاقتصادية تستكشف مفهوم الحرية الاقتصادية، وهل يجب أن تكون هناك قيود على الأسواق؟ على سبيل المثال، يرى الاقتصاديون الليبراليون أن السوق يجب أن يكون حرًا تمامًا ليعمل بكفاءة، بينما يعتقد آخرون أن هناك حاجة لتدخل الدولة لضمان المساواة وحماية الأفراد الضعفاء. مثل فلسفة آدم سميث حول "اليد الخفية" تقترح أن الأفراد الذين يتصرفون بناءً على مصالحهم الخاصة يمكن أن يحققوا المنفعة العامة من غير تدخل خارجي، بينما الفلسفة الماركسية ترى أن النظام الرأسمالي يخلق تمييزًا بين الطبقات الاجتماعية ويحتاج إلى تدخل الدولة.

الاختيارات الفردية والجماعية: الفلسفة تساعد على فحص القرارات الاقتصادية من منظور أخلاقي. على سبيل المثال، هل يجب أن يتبع الأفراد مصالحهم الخاصة على حساب الآخرين؟ وهل يجب أن يكون المجتمع مسؤولًا عن اتخاذ قرارات تحمي رفاهية الجميع، حتى لو كانت تؤثر على حريات الأفراد الاقتصادية؟

الفلسفة الاقتصادية: مجال الفلسفة الاقتصادية نفسه يدرس الأسس الفكرية التي تقوم عليها الأنظمة الاقتصادية المختلفة. هذه الفلسفة لا تقتصر على تفسير كيف تعمل الأنظمة الاقتصادية بل تتساءل عن لماذا يعمل الاقتصاد بهذه الطريقة، ما هي القيم التي ينبغي أن يحترمها النظام الاقتصادي، وكيف يمكن تحقيق الخير العام في توزيع الثروات. فمثلا في الحديث عن فلسفة المال: الفلسفة الاقتصادية تتساءل عن طبيعة المال، وظيفته، وكيفية تأثيره على المجتمع. هل المال وسيلة لتحقيق الرفاهية أم أنه يصبح هدفًا بحد ذاته؟ كيف يمكن أن يكون المال أداة للعدالة الاقتصادية وليس للتمييز؟

المفاهيم الفكرية الكبرى: المنفعة و الخير العام هي مفاهيم فلسفية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل السياسات الاقتصادية. نظرية المنفعة، التي طورها الفيلسوف جيرمي بنثام، تعتبر أن الفعل الأخلاقي

هو الذي يزيد من المنفعة العامة. هذه الفكرة تم تبنيها في العديد من النظريات الاقتصادية مثل نظرية المنفعة الاقتصادية التي تدرس كيف يمكن للأفراد أن يتخذوا قرارات اقتصادية لتحقيق أعلى منفعة شخصية.

التنمية الاقتصادية والفلسفة الإنسانية: التنمية الاقتصادية لا تقتصر على النمو المادي فحسب، بل تمتد أيضًا إلى تحسين مستوى الحياة الإنسانية، وهو ما يعالجه الفكر الفلسفي بشكل كبير. الفلسفة تتناول أسئلة مثل: ما هو معنى الحياة الأفضل؟ وكيف يمكن للنمو الاقتصادي أن يعزز الحياة البشرية بطرق أخلاقية وإنسانية؟.

الفصل الثالث:

الأنظمة الاقتصادية

الأنظمة الاقتصادية

1. مفهوم النظام الاقتصادي

يعبر النظام الاقتصادي بشكل عام عن جملة من القواعد والمبادئ التي تحكم سير الحياة الاقتصادية لمجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وهو الإطار العام الذي تنظم من خلاله المجتمعات مواردها الاقتصادية وتحدد كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها. ويعتمد كل نظام اقتصادي على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحدد دور الأفراد، والشركات، والدولة في العملية الاقتصادية.

وتختلف النظم الاقتصادية من مجتمع إلى آخر أو من دولة إلى أخرى، حسب التوجهات والايديولوجيات التي يتبناها المجتمع، والتي يجب أن تتوافق مع الأهداف التي يرغب بتحقيقها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه الأنظمة تشمل ثلاث خصائص محددة يتم بناءا عليها التمييز بين مختلف الأنظمة الاقتصادية، تتمثل هذه الخصائص في:

أ. طبيعة الملكية:

الملكية في النظام الاقتصادي تشير إلى حق الأفراد أو الدولة أو المؤسسات في امتلاك الأصول الاقتصادية، مثل الموارد الطبيعية، ووسائل الإنتاج، والعقارات، ورأس المال. وتختلف طبيعة الملكية وفقًا لنوع النظام الاقتصادي المعتمد في الدولة. حسب الأهداف المراد تحقيقها من خلال عمل النظام، فعندما تكون الملكية خاصة فإن الخواص هم من يتخذ قرار النشاط الاقتصادي في إطار ما يسمى باقتصاد السوق، وعندما تكون الملكية عامة، فإن الدولة هي المسؤولة عن اتخاذ القرار بما يحقق الصالح العام.

ب. آلية اتخاذ القرارات الاقتصادية:

والتي تتحدد وفق النظام الاقتصادي المتبع، ففي نظام المليكة الخاصة أو ما يسمى بالنظام الرأسمالي فإن القرارات تتخذ بناءً على آلية السوق والمنافسة الحرة ويهتم الخواص بالأنشطة التي تحقق لهم أعلى معدل أرباح ممكن، أما في ظل النظام الاشتراكي أين تكون الملكية عامة ، فتتخذ الدولة جميع القرارات الاقتصادية، وتكون الخطة الاقتصادية هي البديل للسوق.

ج. الأهداف الاقتصادية:

تختلف الأهداف باختلاف النظام الاقتصادي المنتهج، ففي الملكية الخاصة يكون الهدف الأساسي هو تحقيق أعلى عوائد ممكنة، أي مصلحة القائمين على النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى (المنتجون وأرباب العمل)، على عكس نظام الملكية العامة أين يكون الهدف الأساسي هو تحقيق أكبر مصلحة اجتماعية ممكنة.

د. الحرية الاقتصادية:

في نظام الملكية الخاصة يكون مستوى الحرية الاقتصادية واسعا للأفراد والشركات، لأن الدولة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي وبالتالي المنافسة تكون مفتوحة بين المؤسسات الاقتصادية، على عكس نظام الملكية العامة، حيث يتم تقييد هذه الحريات بسبب سيطرة الدولة وتحكمها في وسائل الانتاج دون غيرها، وبالتالي انعدام المنافسة والعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين جميع فئات المجتمع.

2. أهداف النظام الاقتصادي

تتحدد أهداف النظام الاقتصادي حسب النظام المتبع كالرأسمالي أو الاشتراكي أو الاسلامي، إلا أنه في الأخير فإن أي نظام مسؤول عن تحقيق جملة من الأهداف المشتركة أهمها العمل على الاستقرار الاقتصادي ، من خلال جعل بعض المؤشرات إيجابية على غرار المستوى العام للأسعار، واستقرار قيمة العملة المحلية، وأيضا تحقيق نمو اقتصادي من خلال زيادة الانتاجية والرفع من حصة الفرد من الناتج الحقيقي، إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الحد من التفاوت في توزيع المداخيل والثروة لضمان تحقيق عدالة اجتماعية اكبر، وعموما يمكن حصر أهداف أي نظام اقتصادي في ما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتعزيز الإنتاجية وتحسين التكنولوجيا.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق استخدام الموارد بأفضل طريقة ممكنة وتقليل الهدر وتعزيز الإنتاجية.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة من خلال الحد من الفجوات الاقتصادية بين الطبقات.ودعم الفئات الهشة عبر سياسات الدعم والضرائب التصاعدية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على التضخم والبطالة وتحقيق استقرار الأسعار وسعر الصرف.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بواسطة تعزيز الصادرات وتقليل العجز التجاري وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال تحسين مستوى المعيشة والخدمات الصحية والتعليمية وخلق بيئة اقتصادية تتيح فرص العمل والنمو.

- تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي عن طريق دعم البحث العلمي وريادة الأعمال وتحسين القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

3- أنواع الأنظمة الاقتصادية

لقد سعى الافراد منذ القدم على التعامل مع المشكلة الاقتصادية، وإيجاد التوليفة المثلى لإشباع الحاجات الانسانية في ظل الموارد الاقتصادية المتاحة، وعلى هذا الأساس تطورت الأنظمة الاقتصادية عبر التاريخ بتطور النشاطات الاقتصادية وتنوع الحاجات وكثرتها وظهور الحاجة إلى أطر قانونية تعمل على توزيع الثروات بشكل يسمح بتحقيق الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بأكبر قدر ممكن، وسنتطرق الآن إلى مختلف هذه الأنظمة منذ بداية ظهورها كالتالي:

1.3- النظام الاقتصادي البدائي

ساد هذا النظام قرونا طويلة في المجتمعات البدائية، ويعتبر المرحلة الأولى في تنظيم النشاط الاقتصادي عند الانسان، وكان من أهم خصائص هذا النظام ما يلي:

الإنتاج والتوزيع:

اعتمد الإنتاج في هذه المرحلة على الوسائل البسيطة والأدوات الحجرية أو الأدوات البدائية التي استخدمها الإنسان (مثل العصي والحجارة)، وكانت موجهة أساسًا لسد الحاجات الأساسية وليس لتحقيق فائض يُباع أو يُستثمر. وكان توزيع المنتجات يتم بشكل جماعي؛ إذ لم تكن هناك ملكية فردية، بل كانت الموارد والمنتجات مشتركة بين أفراد الجماعة لتحقيق بقاء الجميع.

النشاط الاقتصادي:

كان النشاط الاقتصادي يعتمد على جمع الثمار والصيد والبحث عن الغذاء في البيئة المحيطة، مما جعل الإنتاج يتميز بالبساطة والاعتماد المباشر على الموارد الطبيعية دون وجود فائض يُدخر أو يُتداول في الأسواق. كما لم يكن هناك تقسيم دقيق للعمل كما هو الحال في المراحل اللاحقة؛ إذ كان يتم العمل بشكل جماعي مع تقسيم بدائي حسب الجنس أو السن.

عدم وجود الأسواق الرسمية:

نظرًا لندرة الفائض في الإنتاج وعدم تطور أدوات التبادل النقدي، كان التبادل قائمًا على نظام المقايضة المباشرة بين أفراد الجماعة دون وجود عملة أو سوق منظمة.

التضامن الاجتماعي:

كان الاعتماد على التعاون المشترك وتوزيع الموارد بصورة متساوية من السمات البارزة، مما ساعد في الحفاظ على وحدة الجماعة وضمان استمرارية البقاء في بيئات غالبًا ما تكون قاسية.

الموقع التاريخي:

يُعد النظام الاقتصادي البدائي نقطة الانطلاق لتطور النشاط الاقتصادي الإنساني؛ إذ سرعان ما بدأ الإنسان بتطوير أدواته ومعارفه، مما أدى لاحقًا إلى ظهور الزراعة وتخصصات العمل المختلفة وتغير أنماط الإنتاج والتوزيع.

2.3- النظام الاقتصادي العبودي:

ظهر هذا النظام على عوامل تفكك النظام البدائي، وخلال هذه الفترة عرفت البشرية حروبا عديدة ، مما مهد لظهور ظاهرة الاستعباد، حيث كان يتم توجيه الأسرى لاستغلالهم في النشاط الانتاجي، وسمي هذا النظام نسبة للعبيد الذين لعبوا دورا هاما في النشاط الاقتصادي وبالأخص الزراعة، وكان هذا النظام شائعًا في الحضارات القديمة مثل مصر، وروما، واليونان، وامتد إلى العصور الوسطى ثم إلى الحقبة الاستعمارية، خاصة في الأمريكيتين، وقد كان من أهم ملامح هذا النظام ما يلي:

- مجانية القوى العاملة، حيث كان يعتمد بشكل أساسي على العبيد في أغلب الأعمال والأنشطة مثل الزراعة أو الصيد أو البناء، وكانوا يجبرون على العمل دون تقاضي أي أجر.
- الملكية المطلقة، كان يُعتبر العبيد ممتلكات شخصية لأسيادهم، يمكن بيعهم وشراؤهم في ظل مجتمع يعرف بالطبقية، حيث انقسمت المجتمعات في هذه الحقبة إلى قسمين: قسم طبقة الملاك أو الأسياد وقسم طبقة العبيد، فكان الملاك يملكون الأرض ووسائل الانتاج والعبيد، بينما العبيد لم يملكوا أي شيئ، فقد كانوا هم بذاتهم ملكا لأسيادهم يسخرونهم للعمل لديهم مجانا، مقابل حد الكفاف.

- الإنتاج الزراعي المكثف، حيث ازدهر في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة، مثل مزارع القطن وقصب السكر في أمريكا.
- غياب الحوافز الاقتصادية بسبب العمل القسري، فكان الإنتاج غالبًا أقل كفاءة مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى. وهذا للاعتماد المطلق على العبيد في العمل، الأمر الذي تسبب في تباطؤ وتيرة تطور وسائل الانتاج.

ظاهرة الاستعباد قوبلت مع مرور الوقت بالرفض والتمرد أحيانا نظرا للظلم الاجتماعي الذي كان طاغيا بشكل كبير خاصة على العبيد، الأمر الذي مهد لانهيار هذا النظام إضافة لأسباب أخرى متمثلة في تمركز الثروة بيد الملاك والأسياد فقط، وخلق فجوة اجتماعية كبيرة بين الملاك والعبيد، حتى ظهرت حركات مناهضة للعبودية في القرن الثامن عشر، وانتهى رسميًا في معظم الدول خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بعد حروب وتغيرات اجتماعية.

3.3- النظام الاقتصادي الاقطاعي

بعد انهيار النظام العبودي، حل محله نظام جديد وهو النظام الاقطاعي، الذي سمي بهذا الاسم نسبة إلى الاقطاعيين وهم ملاك الأراضي، وهو نظام اقتصادي واجتماعي ساد في أوروبا خلال العصور الوسطى (من القرن التاسع حتى القرن الخامس عشر تقريبًا)، حيث استند إلى توزيع الأراضي مقابل الولاء والخدمة العسكرية. نشأ هذا النظام نتيجة لانهيار الإمبراطورية الرومانية وحاجة المجتمعات إلى الحماية والتنظيم.

وانقسم المجتمع في ظل هذا النظام إلى طبقات حيث كان على رأس الهرم الملوك ثم النبلاء ثم الفرسان ثم الفلاحون والعبيد.

أما عن من لهم علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي فنجد ثلاث طبقات رئيسية، فالأولى كانت طبقة ملاك الأراضي أو ما يسمى بالإقطاعيات، والطبقة الثانية هي طبقة الفلاحين الصغار الذين تم تسخيرهم لخدمة الاقطاعيين، إلا انه يجب التفرقة بينهم وبين العبيد، فالعبيد كانوا ملكا لأسيادهم تماما وكانوا مسلوبي الحرية ولا يتمتعون بأي حقوق، على عكس الفلاحين حيث كانوا يتمتعون بكل حريتهم، وكانت وظيفتهم الأساسية خدمة اراضي الاقطاعيين. أما الطبقة الثالثة فتمثلت في طبقة الفلاحين الاحرار، حيث لم يكونوا تابعين للإقطاعيين.

وعلى العموم فقد كانت أهم خصائص هذا النظام ما يلي:

- الملكية الهرمية للأرض فقد كان الملك يمنح الأراضي إلى النبلاء (الإقطاعيين) مقابل الولاء والخدمات العسكرية والنبلاء بدورهم يمنحون أجزاء من الأراضي إلى الفرسان والفلاحين.
- الترابط بين الطبقات، الملك على قمة الهرم، يليه النبلاء، ثم الفرسان، وأخيرًا الفلاحون والعبيد وقد كان الفلاحون (الأقنان) كانوا يعملون في الأرض مقابل الحماية، لكنهم لم يكونوا أحرارًا في التنقل أو تغيير أوضاعهم.
- الاقتصاد الزراعي المغلق، حيث اعتمد الاقتصاد على الإنتاج الزراعي المحلي، وكانت القرى الإقطاعية شبه مستقلة مع ملاحظة قلة الأنشطة التجارية، حيث كانت المجتمعات مكتفية ذاتيًا.
- الخدمات العسكرية، فقد كان الفرسان والنبلاء مسؤولين عن حماية الأرض وسكانها، وكان النظام قائمًا على التحالفات العسكرية.
- غياب السلطة المركزية، وبسبب ضعفها كان لكل إقطاعي سلطة كبيرة داخل أراضيه.

وخلال المرحلة الأخيرة من العصور الوسطى، بدأ هذا النظام في التلاشي للعوامل التالية:

- نمو المدن وازدهار التجارة في أواخر العصور الوسطى.
- ظهور الطبقة الوسطى والتجار أدى إلى تقليل الاعتماد على الإقطاعيين.
- الأوبئة، مثل الموت الأسود (الطاعون) في القرن الرابع عشر، أدت إلى نقص اليد العاملة، مما منح الفلاحين قوة تفاوضية أكبر.
- الحروب والثورات، مثل الثورة الفرنسية، ساهمت في إنهاء الإقطاع رسميًا في معظم الدول الأوروبية.

4.3- النظام الاقتصادي الرأسمالي

ظهر هذا النظام بعد انهيار النظام الاقطاعي السائد آنذاك في نهاية القرن الخامس عشر، وظهرت مرحلة اقتصادية جديدة عرفت بالرأسمالية التجارية إلى غاية القرن الثامن عشر، ومع ظهور الثورة الصناعية تحول الاهتمام إلى النشاط الصناعي بشكل أكبر.

ويعرف النظام الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو تأجيرها من قبل الأفراد قصد تشغيلها لحسابهم الخاص، في ظل الحرية الاقتصادية بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن.

عوامل ظهور النظام الرأسمالي: يمكن حصر أهم العوامل التي أدت إلى ظهور هذا النظام في النقاط التالية:

- انهيار النظام الإقطاعي، فمع تراجع الإقطاع في أوروبا، حصل الفلاحون على حرية أكبر في التنقل والعمل. وأدى نقص العمالة بعد الطاعون الأسود (القرن 14) إلى مطالبة الفلاحين بأجور أفضل، مما عزز سوق العمل الحر.
- التوسع التجاري والبحري حيث ازدهرت التجارة الدولية خلال عصر الاكتشافات الجغرافية مما أدى إلى ظهور طرق تجارية جديدة بين أوروبا وآسيا والأمريكيتين ، الأمر الذي أدى إلى الزيادة في تدفق السلع ورأس المال وتأسيس الشركات التجارية الكبرى مثل شركة الهند الشرقية.
- الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أدت إلى ظهور الآلات والتكنولوجيا الحديثة في الصناعة مما زاد في معدل الإنتاج وسرّع نمو الأسواق. وانتقل الإنتاج من الورشات الصغيرة إلى المصانع، مما أدى إلى خلق طبقة عاملة صناعية كبيرة.
- صعود المدن والطبقة البرجوازية، فمع نمو التجارة والصناعة، أصبحت المدن مراكز اقتصادية بدلاً من القرى الزراعية. وظهرت البرجوازية (طبقة التجار ورجال الأعمال)، الذين أصبحوا القوة الاقتصادية الجديدة بدلاً من الإقطاعيين.
- الفكر الاقتصادي الحديث، حيث نشر المفكرون مثل آدم سميث كتاب "ثروة الأمم" عام 1776، أفكارًا عن السوق الحر، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، والمنافسة الحرة. وانتشار مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر "شجّع على حرية الأسواق والتجارة.
- ظهور البنوك والتمويل الحديث، فتأسيس البنوك ونظام الائتمان سهل عمليات التمويل والاستثمار. وأيضا ظهور الأسواق المالية وسوق الأسهم سمح بجمع الأموال للمشاريع الكبرى.
- الاستعمار وتراكم رأس المال، حيث إن استغلال المستعمرات سمح للدول الأوروبية بجمع ثروات هائلة من الموارد الطبيعية والأسواق الجديدة. ومن ثم نشوء الاقتصاد العالمي حيث أصبحت الدول الاستعمارية تسيطر على تدفق السلع ورأس المال.
- الثورة الزراعية وتحسين أساليب الزراعة وزيادة الإنتاج سمح بزيادة عدد السكان وتوفير فائض من العمال للقطاع الصناعي.ما أدى بذلك إلى انتقال العديد من المزارعين إلى المدن للعمل في المصانع.

خصائص النظام الرأسمالي: يتميز النظام الرأسمالي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي الأنظمة، ومن ضمن هذه الخصائص نجد ما يلي:

1) **الملكية الخاصة لوسائل الانتاج:** والمقصود هنا هو أن الأفراد والشركات الخاصة هي من تملك وسائل الانتاج، من معدات وأراضي ومصانع وموارد، وتتحكم في التجارة، فالدولة هنا لا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إنما يقتصر دورها على تقديم الخدمات العامة متمثلة في الامن والدفاع.

2) **التنافسية وحرية السوق:** يقوم النظام الرأسمالي على مبدأ حرية الأفراد في استخدام مواردهم في المجالات التي يرغبون بها والتي تضمن لهم أكبر عائد ممكن، في إطار ما يسمى السوق الحرة، حيث يتحدد الإنتاج والأسعار وفقًا للعرض والطلب دون تدخل كبير من الحكومة. كما تشجع المنافسة بين الشركات، مما يعزز الابتكار وتحسين الجودة.

3) **تحقيق أقصى ربح ممكن:** في ظل النظام الرأسمالي يُعد تحقيق الربح الحافز الأساسي للأفراد والشركات في النظام الرأسمالي، حيث يسعون لزيادة عوائدهم المالية عبر تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن.

4) **آلية تحديد الأسعار:** تحدد الأسعار في النظام الرأسمالي بناءا على تفاعل قوى العرض والطلب، سواء تعلق الأمر بسوق السلع والخدمات، أو بسوق العمل أو السوق المالي، حيث إن الآلية التي يعمل بها النظام الرأسمالي تتمثل في آلية السوق القائمة على أساس المنافسة الكاملة بين مختلف الأطراف التي تعمل على أساس التفاعل الحر بين قوى السوق. وبالتالي توزيع فعال للموارد والمنتجات.

5) **تفاوت الدخل والثروة:** نظرًا لاختلاف مستويات الدخل والقدرة على الاستثمار، يؤدي النظام الرأسمالي إلى تفاوت اقتصادي بين الأفراد، حيث يحقق البعض ثروات كبيرة بينما يعاني آخرون من محدودية الدخل بشكل واضح.

6) **المرونة الاقتصادية:** يتميز الاقتصاد الرأسمالي بالقدرة على التكيف مع التغيرات في السوق، حيث يمكن للشركات تعديل إنتاجها واستثماراتها وفقًا للظروف الاقتصادية.

إيجابيات وسلبيات النظام الرأسمالي: إن النظام الرأسمالي مثله مثل باقي الأنظمة الاقتصادية، رغم ما يقدمه للاقتصاد القومي من مزايا بشكل عام، إلا أن له أيضا بعض النقائص التي تؤثر بشكل ما على بعض فئات المجتمع، وسنتطرق إلى تقييم هذا النظام من خلال سرد الإيجابيات والسلبيات على النحو التالي:

أ. الإيجابيات:

- تحفيز النمو الاقتصادي، حيث تشجع الرأسمالية على الاستثمار والابتكار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

- حرية اختيار الأفراد للوظائف والمنتجات والخدمات، ما يعزز التنوع في الأسواق.
- تشجيع المنافسة والابتكار، لأن المنافسة القوية بين الشركات تدفع إلى تطوير المنتجات وتحسين الخدمات، مما يعود بالفائدة على المستهلكين.
- كفاءة تخصيص الموارد، حيث يتم توزيع الموارد وفقًا لقوى السوق (العرض والطلب)، مما يساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل الهدر.
- تنوع السلع والخدمات ، فبفضل المنافسة، توفر الأسواق في النظام الرأسمالي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات بجودة وأسعار مختلفة.
- تحقيق الرفاهية المادية، حيث يتيح النظام فرصًا للأفراد لزيادة دخلهم وتحقيق مستويات معيشية أفضل من خلال العمل والاستثمار.
- مرونة اقتصادية، حيث إن الاقتصاد الرأسمالي يتمتع بالقدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات العالمية، مما يسمح بالتوسع والتطور المستمر.

ب. السلبيات:

- عدم المساواة الاقتصادية، حيث يؤدي النظام الرأسمالي إلى فجوات كبيرة في توزيع الثروة، فيصبح الأغنياء أكثر ثراءً بينما يواجه الفقراء وذوي الدخل المحدود صعوبات مالية.
- هيمنة ظاهرة الاحتكار، حيث قد تحتكر بعض الشركات الكبرى الأسواق، مما يقلل المنافسة ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار وضعف جودة المنتجات.
- الدورات الاقتصادية والتقلبات، بحيث يتعرض الاقتصاد الرأسمالي للأزمات الاقتصادية مثل الكساد والتضخم، مما يؤدي إلى البطالة وعدم الاستقرار المالي.
- الاستغلال السيئ للعمالة، فبعض الشركات تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح على حساب العمال، مما يؤدي إلى تدني الأجور وسوء ظروف العمل.
- تأثير المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، حيث قد تهتم الشركات بتحقيق الأرباح أكثر من تقديم خدمات اجتماعية أو بيئية مستدامة، مما قد يؤدي إلى مشكلات بيئية واجتماعية.
- التأثير السلبي على البيئة، بحيث يؤدي السعي وراء الأرباح إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، مما يسبب التلوث البيئي والتغير المناخي.
- ضعف الضمان الاجتماعي، فلا يضمن النظام الرأسمالي الحماية الكافية للفئات الضعيفة مثل العاطلين عن العمل وكبار السن، خاصة في الدول التي تعتمد على الحد الأدنى من التدخل الحكومي.

5.3- النظام الاقتصادي الاشتراكي

إن ظهور النظام الاشتراكي جاء بعد الانتقادات الواسعة التي طالت النظام الرأسمالي، حيث سيطرت الطبقة البورجوازية على حساب الطبقة الكادحة من العمال، وزاد أرباب الأعمال ثراءا ورفاهية، بينما زاد العمال فقرا وبؤسا، إضافة إلى مستوى الأجور المتدني وانعدام الخدمات الاجتماعية، وبالتالي يظهر الفيلسوف والمفكر كارل ماركس خلال القرن التاسع عشر، والذي يعتبر الأب الروحي للاشتراكية، لينادي بضرورة تطبيق الأفكار الاشتراكية تحت لواء الشعار الشهير " يا عمال العالم اتحدوا"، وقد تجسد هذا النظام في الاتحاد السوفياتي بعد الثورة البلشفية.

تعريف النظام الاشتراكي: هو نظام اقتصادي قائم على الملكية العامة لوسائل الانتاج، وعلى التخطيط المركزي في النشاط الاقتصادي، أو بمعنى آخر أن الحكومة أو السلطة هي من تشرف على إدارة وسائل الانتاج والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، ويهدف إلى تحقيق المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد والثروات بشكل عادل بين جميع أفراد المجتمع. والقضاء على الفجوات الطبقية والاستغلال الرأسمالي، مع توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والإسكان مجانًا أو بتكاليف منخفضة، مما يعزز التكافل الاجتماعي.

عوامل ظهور النظام الاشتراكي:

- التفاوت الطبقي والفقر في النظام الرأسمالي الذي أحدث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، حيث تراكمت الثروات في أيدي قلة من الرأسماليين، بينما عانى العمال والفلاحون من تدني الأجور وسوء ظروف المعيشة.
- استغلال العمال وسوء ظروف العمل خلال الثورة الصناعية، حيث كانت المصانع تعتمد على عمالة رخيصة وساعات عمل طويلة وظروف سيئة، مما أدى إلى حركات احتجاجية ونقابية طالبت بتحسين الأوضاع.
- الأزمات الاقتصادية، فقد تعرضت الاقتصادات الرأسمالية لأزمات دورية مثل الكساد والتضخم، مما أدى إلى زيادة البطالة والفقر، ودفع الكثيرين إلى البحث عن نظام اقتصادي أكثر استقرارًا.
- تأثير الفكر الاشتراكي والفلاسفة، فقد ساهمت كتابات الفلاسفة والمفكرين وعلى رأسهم كارل ماركس في نشر الأفكار الاشتراكية، حيث انتقدوا الرأسمالية ودعوا إلى ثورة العمال لإقامة مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية.

- الحروب وتأثيرها الاقتصادي، فقد أدت الحروب الكبرى مثل الحرب العالمية الأولى والثانية إلى أزمات اقتصادية حادة، مما دفع بعض الدول إلى تبني سياسات اشتراكية لضمان توزيع عادل للموارد وتقليل الفقر.
- تصاعد الحركات العمالية والنقابية، حيث نشأت حركات عمالية قوية طالبت بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور، مما أدى إلى تبني بعض الحكومات إصلاحات اشتراكية لحماية حقوق العمال.
- الثورات الاشتراكية، كقيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 بقيادة فلاديمير لينين الذي ساهم في نشر الفكر الاشتراكي، وأدى إلى تأسيس أول دولة اشتراكية، مما ألهم العديد من الدول الأخرى لاعتماد الاشتراكية.
- رد الفعل ضد الاستعمار والهيمنة الاقتصادية، فبعد استقلال العديد من الدول، لجأت بعض الحكومات إلى الاشتراكية كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية بعيدًا عن السيطرة الرأسمالية والاستعمارية.
- **خصائص النظام الاشتراكي:** كغيره من النظم الاقتصادية الأخرى، فإن للنظام الاشتراكي مجموعة من الخصائص تميزه عن باقي الأنظمة، ومن ضمن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1) **الملكية الجماعية لوسائل الانتاج:** على عكس النظام الرأسمالي، يقتضي النظام الاشتراكي أن يكون الجزء الأكبر من وسائل الانتاج والنشاط الاقتصادي ملكا للدولة، بدلا من الأفراد والشركات، هدف تحقيق المصلحة العامة وليس الربح الشخصي.

2) **التخطيط المركزي للاقتصاد:** إن الآلية المطبقة في النظام الاشتراكي تتمثل في التخطيط المركزي بدلا من آلية السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي، حيث يتم تحديد الإنتاج، الأسعار، والأجور من قبل الدولة من خلال خطط اقتصادية مركزية لضمان تلبية احتياجات المجتمع.

3) **المصلحة العامة:** يهدف النظام الاشتراكي بشكل أساسي إلى خدمة الصالح العام، من خلال توجيه وسائل الانتاج لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصلحة الاجتماعية العامة، ويركز الاقتصاد الاشتراكي على رفاهية المجتمع ككل وليس على الربح الشخصي، حيث يتم توجيه الإنتاج لتلبية احتياجات المواطنين وليس لتعظيم أرباح المستثمرين.

4) **العدالة الاجتماعية:** يسعى النظام الاشتراكي إلى توزيع الثروة والدخل والموارد بشكل عادل، عن طريق التحكم في مصادر اكتساب الدخل، مما يقلل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويضمن تكافؤ الفرص للجميع.

5) **توفير الخدمات المجانية**: توفر الحكومة في ظل النظام الاشتراكي الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، السكن، والمواصلات للجميع، بشكل مجاني أو بمبالغ رمزية تكون في متناول معظم فئات المجتمع، مما يضمن مستوى معيشة متساوٍ بين الأفراد.

إيجابيات وسلبيات النظام الاشتراكي: سنحاول من خلال هذه العنصر تقييم النظام لاشتراكي من خلال التطرق إلى مزاياه وعيوبه على النحو التالي:

أ. الإيجابيات

- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الطبقية بحيث يضمن النظام الاشتراكي توزيعًا عادلًا للموارد والثروات، مما يقلل من الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- القضاء على الاستغلال الاقتصادي، بحيث يمنع استغلال العمال من قبل أصحاب رؤوس الأموال، وتضمن الدولة أجورًا عادلة وظروف عمل مناسبة.
- توفير الخدمات الأساسية مجانًا أو بأسعار رمزية، فتوفر الدولة التعليم، الرعاية الصحية، السكن، والمواصلات بأسعار منخفضة أو مجانًا، مما يرفع مستوى المعيشة للجميع.
- تحقيق التشغيل الكامل، إذ تسعى الدولة إلى توفير وظائف لجميع المواطنين، مما يقلل من معدلات البطالة ويحسن الأوضاع الاقتصادية.
- الاستقرار الاقتصادي، حيث يقلل التخطيط المركزي من الأزمات الاقتصادية مثل التضخم والركود، وتتحكم الدولة في الإنتاج والأسعار.
- إعطاء الأولوية للمصلحة العامة، فيُوجه الاستثمار نحو القطاعات التي تخدم المجتمع مثل الصحة والتعليم، وليس لتحقيق الربح فقط.
- تعزيز التضامن الاجتماعي، حيث يشجع النظام الاشتراكي على التعاون بين أفراد المجتمع بدلاً من التنافس الفردي، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي.

ب- السلبيات

- بالرغم من أن النظام الاشتراكي يركز على البعد الانساني في مبادئه، مثل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة، إلا أن به بعض السلبيات والتي نوجزها في ما يلي:
- ضعف الإبداع، فنظرًا لعدم ارتباط الدخل بشكل مباشر بالإنتاجية، تقل الدوافع لدى الأفراد والشركات للابتكار وتحسين الأداء.

- البيروقراطية وانتشار الفساد الإداري، إذ يؤدي الاعتماد على التخطيط المركزي إلى بيروقراطية معقدة، مما يسبب تأخيرًا في اتخاذ القرارات وإهدارًا للموارد.
- ضعف الكفاءة الاقتصادية، فغياب المنافسة قد يؤدي إلى انخفاض جودة السلع والخدمات، حيث لا توجد حاجة لتحسينها كما هو الحال في النظام الرأسمالي.
- تقييد الحريات الاقتصادية يُقلل من حرية الأفراد في امتلاك المشاريع الخاصة والاستثمار، مما يحد من الابتكار والنمو الاقتصادي.
- نقص السلع والخدمات بسبب التخطيط المركزي، فقد يحدث نقص في بعض السلع الأساسية نتيجة تقديرات خاطئة لاحتياجات السوق.
- اعتماد الأفراد على الدولة، بحيث يمكن أن يؤدي تقديم الخدمات المجانية إلى تقليل الدافع لدى الأفراد للعمل بجدية، مما يؤثر على الإنتاجية العامة.
- صعوبة التكيف مع التغيرات الاقتصادية، لأن التخطيط المركزي يجعل من الصعب الاستجابة بسرعة للتغيرات الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى أزمات طويلة الأمد.

6.3- النظام الاقتصادي المختلط

إن النظام المختلط جاء بقصد تصحيح الاختلالات الواقعة في كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، فبعد أزمة الكساد الكبير خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، أدركت الدول المتبنية للرأسمالية ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعد فشل آلية السوق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأصبح لزاما ان تتم مراقبة السوق من سلطة عليا ومنع بعض الظواهر السلبية مثل الاحتكار، والغش، والتهرب الضريبي. .الخ، نفس الشيئ بالنسبة للدول التي تبنت النظام الاشتراكي أصبحت تطلب تسيير مواق لتطورات الاقتصاد العالمي بعد سقوط جدار برلين عام 1989، وبعد زيادة معدلات الفساد تم المطالبة بالتحول لاقتصاد السوق ما نتج عنه تدريجيا خوصصة المؤسسات العمومية، وبالتالي بقاء الحكومة في الاقتصاد بشكل ما.

تعريف النظام المختلط:

يقصد به اندماج لمبادئ نظامين اقتصاديين أو أكثر ، وبالتالي هو نظام هجين يجمع بين خصائص النظامين الرأسمالي والاشتراكي، ويسمح بوجود القطاعين العام والخاص معا، ويعتبر هذا النظام هو

النظام السائد في أغلب دول العالم حاليا، نظرا لمرونته وقابليته للتكيف مع كل التقلبات الاقتصادية الممكنة.

خصائص النظام المختلط: يتميز هذا النظام بمجموعة من الخصائص التالية:

1) **الجمع بين الملكية العامة والخاصة:** يسمح بوجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في بعض القطاعات، بينما تحتفظ الدولة بملكية القطاعات الاستراتيجية مثل الصحة، التعليم، والمواصلات. وتجدر الاشارة إلى أن أهمية كل ملكية تختلف من بلد لآخر.

2) **التوازن بين السوق والتخطيط الحكومي:** تعتمد الدولة على آليات السوق الحر لتحديد الأسعار والإنتاج، لكنها تتدخل عند الحاجة لتنظيم الاقتصاد ومنع الاحتكار. فهكذا لجأت الدول الرأسمالية إلى تأميم بعض المؤسسات، بينما لجأت الدول الاشتراكية إلى خوصصة بعض المؤسسات.

3) **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يضمن النظام المختلط توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة للجميع، مع الحفاظ على حوافز الاستثمار والابتكار.

4) **الحد من الأزمات الاقتصادية من طرف الدولة:** تلعب الحكومة دورًا في تنظيم الأسواق، دعم القطاعات المتعثرة، والتحكم في التضخم والبطالة عبر سياسات اقتصادية فعالة.

5) **دعم المنافسة ومنع الاحتكار:** يتم السماح للمنافسة بين الشركات، لكن الدولة تتدخل لمنع الاحتكارات الكبرى التي قد تضر بالمستهلكين.

6) **مرونة في السياسات الاقتصادية:** يتميز بمرونة في التكيف مع التغيرات الاقتصادية، حيث تستطيع الدولة تعديل السياسات وفقًا للظروف المحلية والعالمية.

7) **ضمان حقوق العمال وحماية المستهلكين:** تضع الحكومة قوانين لحماية حقوق العمال مثل الحد الأدنى للأجور، الضمان الاجتماعي، وساعات العمل، إلى جانب حماية المستهلكين من الاستغلال التجاري.

8) **توازن النظام الضريبي:** تفرض الدولة ضرائب على الأفراد والشركات لتمويل الخدمات العامة، مع الحفاظ على بيئة جاذبة للاستثمار من خلال سياسات التحفيز الجبائي ضمن السياسة المالية.

9) **دعم المقاولاتية:** يشجع هذا النظام إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر الدولة حوافز للمستثمرين مع تقديم دعم اجتماعي للفئات الضعيفة.

10) **تحقيق التنمية المستدامة وتطوير البنى التحتية:** تتبنى الدول ذات الاقتصاد المختلط سياسات تحافظ على الموارد الطبيعية وتحمي البيئة مع تحقيق التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى

توفير البنية التحتية للاقتصاد من طرق وكهرباء وموانئ، من أجل تسهيل النشاط الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

سلبيات النظام الاقتصادي المختلط: بالرغم من ان النظام المختلط ظهر كحتمية للتوفيق بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي والتقليل من حدة سلبياتهما، إلا أنه مزال يشوبه بعض النقائص كالآتي:

- عدم التوازن الدقيق في دور القطاع العام أو الخاص في النشاطات الاقتصادية، ففي بعض الحالات، قد يؤدي تدخل الحكومة المفرط إلى فرض قيود غير ضرورية على القطاع الخاص، مما يحد من الابتكار والمنافسة. كما يمكن أن يؤدي التنظيم المفرط إلى البيروقراطية وتعطيل سير الأعمال التجارية.
- زيادة معدلات الفساد، حيث قد تستغل بعض الجهات الحكومية سلطتها للتحكم في السوق بشكل غير عادل، مما يؤدي إلى انتشار الفساد والمحسوبية في تخصيص الموارد والمناقصات العامة مما يؤدي هذا إلى إعاقة التنمية الاقتصادية ويضر بثقة المستثمرين.
- زيادة العبئ الضريبي، حيث قد تلجأ الحكومات إلى فرض المزيد من الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الخاصة، من أجل تمويل البرامج الاجتماعية، مما يؤثر على أرباح الشركات ويثبط مستوى الاستثمار، ما يؤدي في الأخير إلى التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال.
- عدم الكفاءة في التسيير، ففي كثير من الأحيان، تعاني المؤسسات التي تديرها الدولة من البيروقراطية وضعف الكفاءة مقارنة بالقطاع الخاص، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية وزيادة التكاليف.
- تضارب المصالح بين القطاع العام والقطاع الخاص، إذ قد يحدث صراع بين أهداف الحكومة في تحقيق العدالة الاجتماعية وأهداف القطاع الخاص في تحقيق الربح، مما يؤدي إلى صعوبة وضع سياسات اقتصادية فعالة. وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى تشريعات متناقضة تؤثر سلبًا على بيئة الأعمال والاستثمار.
- البطء في اتخاذ القرارات الاقتصادية بسبب عدم التوفيق بين القطاع العام والقطاع الخاص، مما يؤدي إلى عدم استجابة الاقتصاد بسرعة للأزمات والتغيرات العالمية.

7.3- النظام الاقتصادي الاسلامي

لقد ظهر هذا النظام مع ظهور الاسلام، وقد تم ضبط كل المبادئ والقوانين في التعاملات الاقتصادية وفق الشريعة الاسلامية المستمدة من القرآن الكريم وسنة النبي محمد ﷺ، حيث تم ضبط المعاملات التجارية والقضاء على الغش والاحتكار والربا، واحترام الملكية الخاصة، والحرص على جمع الزكاة كمصدر من مصار تمويل الخزينة العامة والتي توجه إلى فئات معينة من المجتمع وفق ما هو منصوص عليه في الأحكام الاسلامية في إطار إعادة توزيع الثروات.

تعريف النظام الاسلامي: هو نظام اقتصادي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، مع الحفاظ على حرية الفرد في ممارسة النشاط الاقتصادي ضمن حدود الشرع. يعتمد هذا النظام على قيم الأخلاق والتكافل الاجتماعي، ويتميز بالجمع بين الملكية الفردية والمصلحة العامة. واهم ما يميز هذا النظام عن الأنظمة السابقة استناده إلى الطابع الديني الذي يحرص على القيم والأخلاق في كل المعاملات الاقتصادية، وهو الجانب الذي تم إهماله في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وبالتالي فإن النظام الاسلامي يهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الجانب الأخلاقي أولا قبل أي اعتبارات أخرى.

خصائص النظام الاقتصادي الاسلامي: كغيره من الأنظمة الأخرى، فإن النظام الاسلامي له بعض الخصوصيات التي تفرقه عن باقي الأنظمة، ونجدها تتجسد في مبادئ مستمدة من الشريعة الاسلامية وتحرص على أن لا تخالفها، ومن أهمها ما يلي:

- **الملكية الثنائية**: بمعنى أن النظام الاسلامي يعترف بالملكيتين العامة والخاصة، إلا أنه يحدد بعض الضوابط فيما يتعلق بالملكية من اجل إحداث توازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، فمن حق الأفراد امتلاك الأصول الانتاجية وفق ضوابط الشريعة، كذلك من حق الجميع الاستفادة من الموارد الطبيعية كالأراضي والطاقة والمياه، وللدولة أيضا حق الملكية في بعض الممتلكات لتوجيهها في ما يحقق النفع العام.
- **الحرية الاقتصادية مع رقابة الدولة**: يتمتع الأفراد بحرية اقتصادية في البيع والشراء، ولكن ضمن ضوابط تضمن عدم الإضرار بالمجتمع، حيث تتدخل الدولة عند الضرورة لمنع الاستغلال والتلاعب بالأسعار، وفي حال لم تنجح الرقابة الذاتية المتمثلة في الضمير النفسي للفرد في التفريق بين

الحلال والحرام وتجنبه، يأتي دول السلطة للقيام بدورها الرقابي والردعي لأي تجاوزات تخالف مبادئ الشريعة الاسلامية.

- **التكافل الاجتماعي:** حيث يركز الاسلام على ضرورة التكافل المبني على أسس عقائدية وإيمانية وأخلاقية، والعمل على تحقيق المصالح الشخصية والجماعية في حدود الشريعة، دون أي إخلال بنصوصها. ومن أوجه التكافل الاجتماعي الزكاة كنظام مالي، إذ تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال توزيع نسبة من أموال الأغنياء على الفقراء والمحتاجين، مما يقلل من الفجوة بين الطبقات.

- **تحريم الربا والاحتكاروالاستغلال:** حيث يحرم الإسلام الربا لأنه يؤدي إلى الاستغلال وظلم الفئة محدودة الدخل أو المعدومة الدخل. بدلاً من ذلك، يعتمد النظام على المشاركة في الأرباح والخسائر من خلال أدوات مثل المضاربة والمشاركة. كذلك يمنع الاحتكار لأنه يؤدي إلى رفع الأسعار وإلحاق الضرر بالمستهلك. كما يجب أن يكون السوق عادلاً ومفتوحًا للمنافسة المشروعة.

- **التشجيع على العمل وزيادة الانتاجية:** يشجع النظام الاقتصادي الاسلامي على العمل باعتباره عبادة، ويرفض الكسل والبطالة. ويحث على الاستثمار في الموارد بطريقة تحقق التنمية المستدامة.

- **مراعاة القيم والأخلاق:** يركز الاقتصاد الإسلامي على تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والعامة، ويشترط الالتزام بالأخلاق في جميع التعاملات الاقتصادية. مثل الأمانة والصدق وعدم الغش والتزوير...الخ.

تحديات تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي

رغم كل الايجابيات والمزايا التي يتمتع بها النظام الاقتصادي الاسلامي، إلا أن هناك عدة تحديات تعيق تطبيقه الكامل في الواقع، أهمها ما يلي:

أ. **التحديات التشريعية:** بالنظر إلى معظم الأنظمة الاقتصادية والمالية في العالم، نجدها تستمد مبادئها من الأنظمة الرأسمالية أو الاشتراكية، ما يصعب عملية دمج أحكام النظام الاسلامي، وكذلك عدم توافقه مع المنومة المصرفية العالمية، والتي تعتمد بشكل كبير على الفائدة (الربا)، الأمر الذي يصعب أيضا إقحام المؤسسات المالية الاسلامية في النظام الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى غياب القوانين والتشريعات التي تدعم أدوات النظام الاسلامي كالزكاة والمشاركة والقف.

ب. **التحديات الاقتصادية:** إن هيمنة النظام الرأسمالي جعلت كبريات المؤسسات العالمية قائمة على مبادئ السوق الحر، والذي يمارس وفق قواعد الاحتكار والفوائد الربوية، ما من شأنه أن يجعل التنافس مع الاقتصاد الاسلامي صعبا للغاية، خاصة مع ضعف البنية التحتية المالية الاسلامية، فبالرغم من جهود العديد من الدول لتبني الصيرفة الاسلامية وتطويرها، إلا أن تطبيقها مزال محدودا، وبالتالي وجد المستثمرون صعوبة في إيجاد قطاعات للاستثمار تتوافق أحكامه مع مبادئ الشريعة الاسلامية.

ت. **التحديات الاجتماعية والسياسية:** إن تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي هو أمر مرفوض بالنسبة لبعض الفئات التي ترى بأن تحقيق مصالحها يتم من خلال الربا والاحتكار، وبالتالي صعوبة في التحول لهذا النظام خاصة من طرف المجتمعات الرأسمالية، في ظل عدم الوعي والادراك الكافيين لمزيا النظام الاسلامي، وقد أدى هذا الأمر إلى محاولة عرقلة تطبيق أحكام هذا النظام من طرف القوى الاقتصادية الكبرى خوف من أن تخسر نفوذها الاقتصادي في العالم الاسلامي، إضافة إلى ضعف الإرادة السياسية في إعطاء أولوية للنظام الاقتصادي الاسلامي.

الفصل الرابع:

- النشاط الاقتصادي وعناصره
- الانتاج والتوزيع

- **النشاط الاقتصادي وعناصره**
- **الانتاج والتوزيع**

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى النشاط الاقتصادي وعناصره بدءا بالإنتاج ثم التوزيع بهدف أخذ فكرة عامة حول العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي والتي تشكل جوهر الاقتصاد.

1- تعريف النشاط الاقتصادي

يعرف النشاط الاقتصادي على انه سعي الأفراد لإشباع حاجاتهم المختلفة، أي مجهودات مبذولة من طرف الأشخاص للحصول على اموال وسلع وخدمات وتحقيق منافع معينة، ويتميز النشاط الاقتصادي بصفتين، الأولى اجتماعية حيث تتمثل بالتبعية المتبادلة بين شخص وأفراد آخرين بصفتهم منتجين كما تقوم التبعية بينهم بصفتهم مستهلكين، والثانية فردية، حيث يكون مصدرها قيمة الفرد كعنصر اقتصادي تعتمد إلى درجة كبيرة على صفاته من الذكاء وحب النظام والرغبة في العمل وخدمة المجتمع وغيرها من الصفات الشخصية والخاصة.

2- عناصر النشاط الاقتصادي

يعبر النشاط الاقتصادي كما دكرنا في التعريف السابق عن مجموعة من الأفعال والمبادرات التي يأخذها الفرد أو المجتمع في الميدان الاقتصادي أي فيما يخص: الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

1-2 الإنتاج

1.1.2- تعريف الانتاج: يقصد بالإنتاج على أنه عملية اقتصادية هدفها تحويل الموارد الطبيعية والمواد الاولية إلى سلع وخدمات معينة تلبي حاجيات المجتمع والأفراد.

وبمفهوم آخر هو المزج بين عوامل الإنتاج الرئيسية من أجل الحصول على سلعة أو خدمة معينة، تتمثل هذه العوامل الرئيسة في الأرض واليد العاملة ورأس المال والتنظيم، بالإضافة إلى عامل أخر معاصر ومهم وهو التكنولوجيا.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الانتاج هو عملية توليد المنافع المتجسدة في السلع والخدمات، بغرض إشباع حاجات الأفراد المختلفة، وبالتال تحقيق المنافع ضمن هذه السلع والخدمات.

وقد تطور مفهوم الانتاج في الفكر الاقتصادي الحديث نتيجة للثورات الصناعية التي عرفها العالم ومازالت مستمرة إلى يومنا هذا، حيث تم إدخال عناصر جديدة في العملية الانتاجية لتلبية الحاجات والرغبات المتنوعة والمتزايدة، وأصبح مفهوم الانتاج لا يقتصر على خلق الثروة واشباع الحاجات الانسانية، بل أصبح يرتكز على السلع والخدمات من الموارد التي تفرضها التنمية المستدامة، كما أصبح الانتاج يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا إضافة للعوامل الرئيسية (الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم)، كما أصبح يرتكز أيضا على اعتماده على آليات صديقة للبيئة، وبالتالي البحث عن موارد نظيفة

2.1.2- عوامل الإنتاج

كما ذكر سابقا، فإن عوامل الإنتاج الرئيسية والتي تمثل المدخلات الضرورية للموارد التي يحتاجها المنتجون من اجل الخروج بمخرجات تكون في شكل سلع وخدمات لإشباع الحاجات الانسانية، تتمثل هذه العوامل أساسا في ما يلي:

1) **الأرض:** لا يقصد بالأرض سطحها فقط، بل تعتبر كعامل طبيعي شامل، متضمنة مواردها الموجودة في باطنها من خلال استخراج الثروات الطبيعية المختلفة كالحديد والفوسفات والذهب والنفط...الخ، وكذلك سطحها حيث يمارس عليه كافة الأنشطة الانتاجية من زراعة ونقل وخدمات كالنقل البري، بالإضافة إلى الاستفادة من ما هو موجود على سطحها، مثل الغابات ومياه الأنهار والمعادن والأراضي الزراعية، حيث تستعمل في الزراعة وفي الصناعة التحويلية فضلا على أهمية الموقع الجغرافي للمشروع. ويعتبر عنصر الأرض عنصرا دائما وثابتا في عوامل الانتاج.
2) **العمل:** يعرف العمل من المنظور الاقتصادي، على أنه كل جهد بشري، ذهني أو عضلي يبذل بشكل إرادي في إنتاج سلع وخدمات. وهو العنصر الرئيسي في العملية الانتاجية يتجسد في الجهد الناتج عن كسر جمود الانسان بدافع رغبته في اشباع حاجاته، وبالتالي فهو المحرك لباقي عناصر الانتاج، كما انه قابل للتطور بالأخص الجهد الذهني، لدرجة أنه أصبح يمكن للإنسان التقليل من الجهد العضلي في الانتاج بعد الاختراعات التكنولوجية والآلات التي سهلت مهمة العمل نسبيا وساهمت في تحسين الانتاج كما ونوعا.
3) **رأس المال:** هناك مدلولات كثيرة لمصطلح رأس المال، فهو يعبر عن الثروة بشكل عام، وايضا السلع المنتجة، وهياكل الإنتاج من مباني ومخازن، وكذلك البنى التحتية في البلد من طرقات وسدود

وغيرها، كما يستخدم للدلالة على أشياء أخرى مثل رأس المال البشري المتمثل في المهارات والخبرات المكتسبة من طرف الأفراد عن طريق التعليم والتدريب.

وهو يشير أيضا إلى الأموال والمعدات والموارد التي تُستخدم لإنتاج السلع والخدمات. يُعتبر رأس المال من العوامل الثابتة التي لا تُستهلك مباشرة في العملية الإنتاجية ولكن تُستخدم بشكل مستمر في إنتاج غيرها من السلع والخدمات. وينقسم رأس المال إلى نوعين رئيسيين:

رأس المال المادي (الملموس): يشمل المعدات، الآلات، المباني، المصانع، وسائل النقل، وغيرها من الأدوات الملموسة التي تُستخدم في الإنتاج. على سبيل المثال، الآلات في المصانع أو المعدات الزراعية.

رأس المال المالي: يشمل الأموال المستثمرة أو القروض التي يتم استخدامها لتمويل الأنشطة الإنتاجية، مثل رأس المال الذي يُستثمر في شراء الآلات أو تمويل العمليات التجارية.

4) **التنظيم:** يعتبر هذا العامل الدور الحيوي في العملية الانتاجية حيث يقوم على تنظيم وإدارة المشروع الإنتاجي ويتولى وظيفة المزج ما بين عوامل الإنتاج الثلاث السابقة، في إنتاج السلع والخدمات. من خلال التوفيق بين الموارد المادية والموارد البشرية، في شكل أفكار علمية إدارية وتسييرية تدير مختلف وحدات الانتاج، ويتم من خلاله تحديد مسؤوليات العمل والممارسات وتحديد المهام وآليات تنفيذها في الأنشطة، وبالتالي فإن هذا العنصر مهم جدا من أجل نجاح العملية الانتاجية وضمان استمرارية عوامل الانتاج. ويساهم التنظيم في الانتاج من خلال تحقيق النقاط التالية:

تحقيق الكفاءة: التنظيم الجيد يساهم في استخدام الموارد بشكل فعال، مما يقلل من الهدر ويزيد من الإنتاجية.

التنسيق بين العوامل المختلفة: يتطلب التنسيق بين العمل ورأس المال والأرض لتحقيق أفضل مزيج من العوامل في العملية الإنتاجية.

إدارة الموارد البشرية: يُساعد التنظيم في تحديد الأدوار والمسؤوليات للأفراد العاملين وضمان سير العمل بشكل سلس.

اتخاذ القرارات: من خلال التنظيم، يمكن تحديد من يتخذ القرارات وكيفية اتخاذها، مما يعزز سرعة الاستجابة للمواقف المتغيرة.

التحكم والرقابة: يساعد التنظيم في وضع نظم للرقابة والتحكم لضمان سير العمليات الإنتاجية وفقًا للخطط المحددة. وتعتمد عملية التنظيم على مجموعة من المهام الأساسية في علم إدارة الاعمال على العموم، نذكرها باختصار كالآتي:

التخطيط: تحديد الأهداف وسبل تحقيقها.

التوزيع: توزيع المهام والموارد على الأفراد.

القيادة: توجيه الأفراد وتحفيزهم.

التنسيق: تنظيم مختلف الأنشطة والعمليات.

المر اقبة: متابعة الأداء وضمان التزام الجميع بالخطط الموضوعة.

بالإضافة إلى العوامل السابقة، إل أنه لا يمكننا الإغفال عن عامل التكنولوجيا خاصة في عصرنا هذا، باعتباره المحرك الأساسي للإنتاج من الناحية الكمية والنوعية من خلال تطبيقها في مجال الاقتصاد والعمل على تحسين ظروف الإنتاج وتلبية حاجيات المجتمع بأفضل شكل ممكن. وتساهم التكنولوجيا في العملية الانتاجية من خلال:

زيادة الكفاءة والإنتاجية: تُسهم التكنولوجيا في تسريع العمليات وتقليل الوقت المستغرق لإنتاج السلع والخدمات. على سبيل المثال، استخدام الآلات الحديثة في المصانع يؤدي إلى إنتاج أكبر في وقت أقل.

تحسين جودة المنتجات: من خلال التكنولوجيا، يمكن تحسين تصميم المنتجات وتطوير أساليب التصنيع، مما يزيد من جودتها.

خفض التكاليف: استخدام التكنولوجيا يمكن أن يُقلل من الحاجة للعمل اليدوي المكثف، مما يقلل من تكاليف العمالة ويزيد من كفاءة العمليات.

إدخال أساليب إنتاج جديدة: تساهم التكنولوجيا في تطوير أساليب إنتاج جديدة وأكثر ابتكارًا، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي أو الأنظمة الآلية التي تعمل دون تدخل بشري.

تحفيزالابتكار: تدفع التكنولوجيا الشركات إلى الابتكار المستمر من خلال توفير أدوات وأفكار جديدة لتطوير منتجات وخدمات جديدة، مما يعزز من التنافسية.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين مصطلحي الإنتاج والإنتاجية، فالأول قد تم التطرق إليه، أما الإنتاجية فهي تعبر عن العلاقة النسبية بين المخرجات والمدخلات في الوحدة الانتاجية، وبتعبير آخر فإن الإنتاجية تعبر عن عدد الوحدات المنتجة خلال فترة زمنية معينة.

3.1.2- أهمية الانتاج:

إن العملية الانتاجية هي الأساس الذي يقوم عليه باقي الأنشطة الاقتصادية كالتوزيع والاستهلاك والادخار والاستثمار، ومن خلال الانتاج تتم عملية التنمية والنمو الاقتصادي، وكلما ازدهر الانتاج كلما

كانت المؤشرات الاقتصادية للمجتمع او الدلو في وضع إيجابي، من خلال زيادة التدفقات المالية وتقليص نسبة البطالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ويمكننا توضيح اهمية الانتاج في النقاط التالية:

- توفير السلع والخدمات المطلوبة لتحقيق رغبات أفراد المجتمعات.
- توفير مناصب العمل والتقليل من حدة البطالة.
- ظهور تنوع كبير في السلع والخدمات نتيجة الابتكار المستمر والمتواصل في تجديد السلع .
- حل مشكلة الندرة والعمل على توفير الموارد اللازمة خاصة من خلال الاستغلال الأمثل لعناصر الانتاج.
- كلما زادت الانشطة الاقتصادية زادت المداخيل المالية للأفراد والمؤسسات وبالتالي وفرة الضرائب بالنسبة لخزينة الدولة وبالتالي تحقيق المنافع العامة بشكل أفضل.
- الزيادة في الانتاج يقابلها زيادة في الادخار والاستثمار، وهما مؤشران اقتصاديان حيويان يعكسان مدى قوة اقتصاد الدولة.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- استغلال الموارد الطبيعية للدولة من خلال استغلال المناجم والصناعات التعدينية والزراعة.
- تعزيز العلاقات بين دول العالم من خلال التبادل التجاري والصناعي.
- تطوير البنية التحتية للدول، وتطويرها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- تحفيز الابتكار والتطور من خلال استخدام تقنيات جديدة تعمل على تعزيز التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية.
- تحقيق الاستدامة الانتاجية تعمل على حماية البيئة وتحقيق التوازن بين حاجات الأفراد والموارد الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

2-2 التوزيع

بعد الانتهاء من العملية الانتاجية، يتحقق الدخل الذي يتم تقسيمه على الأطراف المساهمة في الانتاج، وهذا ما يسمى بالتوزيع، وفي واقع الأمر فإن عملية توزيع الثروة المحققة ليست بالأمر البسيط، فهي تأخذ ابعادا اقتصادية واجتماعية وفلسفية، وتعتبر قضية توزيع الدخل من القضايا التي شغلت بال الكثير من المفكرين الاقتصاديين منذ زمن قديم، وهذا بسبب ما تخلفه من أزمات وصراعات كبيرة بين مختلف الأفراد والطبقات الاجتماعية في جميع الانظمة الاقتصادية بدءا بالعبودي إلى غاية النظام الرأسمالي.

1.2.2- تعريف التوزيع

يقصد بالتوزيع تقسيم الثروة على الأطراف المساهمة في العملية الإنتاجية وعملت على توليد هذه الثروة، بمعنى العائد أو المقابل الذي يتقاضاه كل عامل من عوامل الإنتاج، وهم أصحاب الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال، والعمال والمنظمين.

ويعتبر هذا العائد الذي يتقاضاه أحد العوامل، كمكافأة نظير مساهمته في العملية الانتاجية، أما بالنسبة للمسميات لهذه العوائد فتختلف حسب العوامل، فأصحاب الاراضي يتحصلون على الريع، بينما يتحصل أصحاب رؤوس الأموال على الفوائد، وبالنسبة للعمال يتحصلون على الأجر، ويبقى عنصر التنظيم الذي يتحصل على الربح.

وتجدر الإشارة إلى التفريق بين مفهوم التوزيع وإعادة التوزيع، فالأول قد تم تعريفه سابقا، أما إعادة التوزيع فيقصد بها فرض الضرائب على المداخيل المتحصل عليها من أجل تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين مختلف شرائح المجتمع. يمكن توضيح ما سبق في الشكل التالي:

عوامل الإنتاج والعوائد المقابلة لها

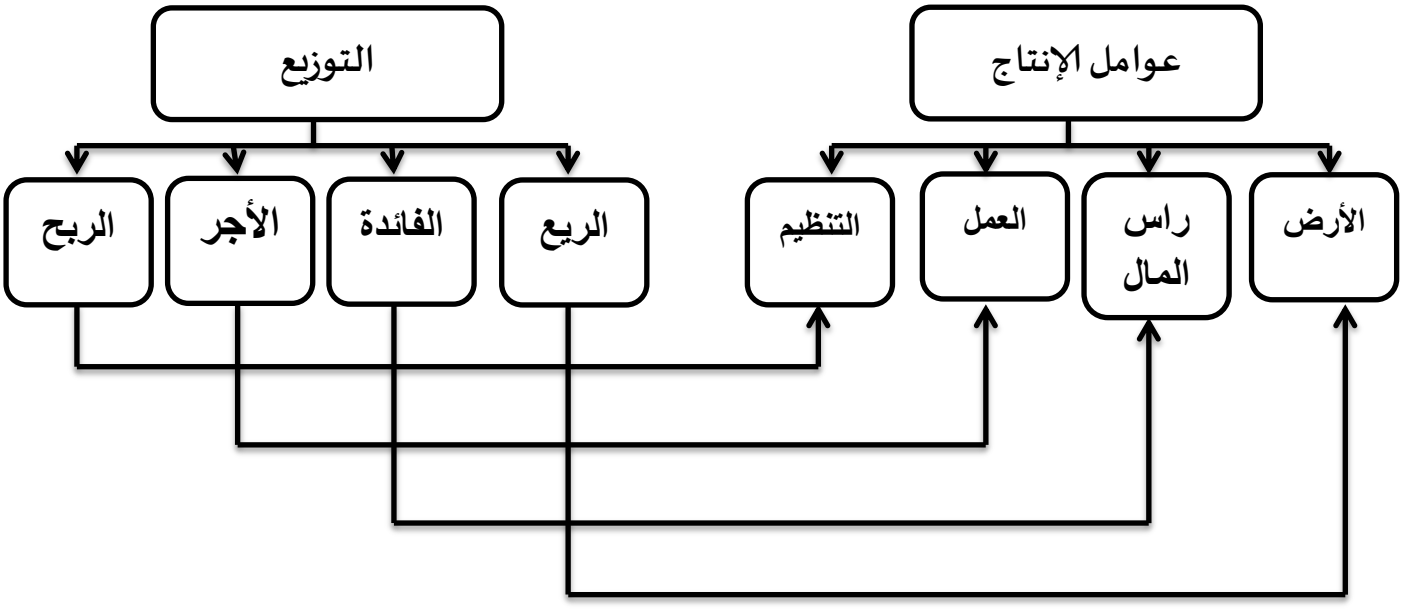

وفيما يلي شرح مفصل لعوائد عوامل الإنتاج:

أ. الريع:

- **تعريف الريع:** يقصد بالريع اصطلاحا على انه الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض نظير تأجيره لأرضه، أما بمعناه الواسع فهو الدخل الذي يتم الحصول عليه دون بذل أي جهد، فعلي سبيل المثال فإن الدول التي تعتمد في اقتصادها على مورد طبيعي كالنفط مثلا يطلق على اقتصادها بالاقتصاد الريعي.
- **أنواع الريع:** نميز بين نوعين من الريع، ريع النوعية أو ريع الخصوبة، حيث تعتبر خصوبة الأرض العامل الأساسي المتحكم في قيمة الريع، فكلما كانت الأرض أكثر خصوبة كلما كان ريعها مرتفعا حيث العلاقة هنا طردية بين درجة الخصوبة وقيمة الريع وذلك لأن المردودية ستكون أكبر مقارنة بأرض قليلة الخصبة.

أما النوع الثاني وهو ريع الموقع، وتكون قيمة هذا الريع كلما اقتربت الأرض من المراكز السكانية والمدن الكبرى والأسواق، حيث العلاقة هنا بين الريع وموقع الأرض والقريب عكسية.

ب. الفائدة:

- **تعريف الفائدة:** يقصد بالفائدة المقابل النقدي الذي يتحصل عليه المقرض نظير إقراض ماله لطرف آخر خلال فترة زمنية معينة، وتبرر اقتصاديا بأنها تعويض للمقرض عن حرمانه من ماله مدة القرض، وأيضا كتعويض لمقرض عن خطر احتمال هبوط القوة الشرائية لنقود.
- **أنواع الفائدة:** توجد انواع عديدة للفائدة وهي:
- فائدة إسمية وفائدة حقيقية، فالأولى لا تأخذ في الحسبان تغير القدرة الشرائية للنقود، أما الثانية فتأخذ تغير القدرة الشرائية بعين الاعتبار، وبهذا غالبا ما تكون الفائدة الحقيقية أقل من الإسمية.
- فائدة بسيطة وفائدة مركبة، فالأولى تعتبر فائدة ثابتة على القرض، بينما المركبة تكون متزايدة ومتراكمة مع طول مدة القرض.

ويتحدد معدل الفائدة حسب الطلب والعرض، فكلما زاد عرض الأرصدة المتاحة للإقراض من طرف البنوك يزيد معدل الفائدة والعكس صحيح.

ج. الأجر:

- **تعريف الأجر:** يقصد بالأجر العائد أو المقابل الذي يتحصل عليه العامل نظير ما قدمه من عمل، سواء بذل جهدا ذهنيا أم عضليا.

- **أنواع الأجر:**
- الأجر الاسمي والأجر الحقيقي، فالأول يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال فترة زمنية معينة، أما الثاني فيعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن للعامل الحصول عليها بواسطة أجره الاسمي.
- الأجر النقدي والأجر العيني، أما الأول يعبر عن المقابل النقدي الذي يتحصل عليه العامل نظير عمله، أما الثاني فيتمثل في المقابل غير النقدي أي يكون في شكل سلع معينة مثل ما يحصل عند الفلاحين.

وبالنسبة لقيمة الأجور فهناك العديد من النظريات التي تدرس تحديد قيمة الأجور، منها نظرية حد الكفاف حيث تعتبر أن العمل سلعة تباع وتشترى في السوق، بحيث يحدد سعره على أساس الكميات الضرورية اللازمة للحفاظ على حياة العامل وأسرته عند حد الكفاف.

كذلك هناك نظرية البقية الباقية حيث أن الأجور هي ما تبقى بعد دفع كل عوائد عوامل الانتاج الاخرى، أما نظرية العرض والطلب فوفقها يتحدد أجر العامل من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في سوق العمل، حيث ترتفع قيمة الأجر كلما زاد الطلب على العمال والعكس صحيح.

د. الربح

تعريف الربح: يقصد به الدخل الذي يحصل عليه المنظم مقابل إدارته للمشروع الاستثماري، وكنظير عن المخاطر التي تحملها أثناء الاستثمار.

أنواع الربح:

- ربح محاسبي، يمثل في الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف المحاسبية الظاهرة في الوثائق المحاسبية.
- ربح اقتصادي يمثل الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية الظاهرة والضمنية المتمثلة في جهد المنظم ورأس ماله الخاص وبالتالي عادة ما يكون الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي.

تتحدد قيمة الربح على أساس الفرق بين الإيرادات المحققة والتكاليف المحملة طيلة فترة المشروع، وبالتالي الربح الصافي يتحقق بعد دفع كافة عوائد عوامل الانتاج الأخرى المساهمة في العملية الإنتاجية.

2.2.2- أنواع التوزيع

قسم الاقتصاديون التوزيع من منطلق الرغبة محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من حدة التفاوت بين افراد المجتمع، إلى نوعين اساسيين وهما:

أ. **التوزيع الوظيفي**: أي توزيع الدخل القومي على الأطراف المساهمة في العملية الانتاجية، على حسب قدر مساهمته، حيث تختلف جهود الأفراد من شخص إلى آخر مهما كانت طبيعة هذه الجهود التي قد تكون مالية أو عملية أو قدرات فكرية إلى غير ذلك.

ب. **التوزيع الشخصي**: أي توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع، بغض النظر عن مساهمتهم في العملية الانتاجية أو عدمها، وبالتالي فإن هذا النوع يراعي الأشخاص وليس المساهمة الانتاجية، ويرتكز هذا المفهوم على درجة التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، وظاهرة الغنى والفقر وأسباب ذلك والاجراءات المناسبة لمعالجته.

3.2.2- التوزيع في النظام الاقتصادية

إن مشكلة توزيع الدخل القومي على الفئات المختلفة من المجتمع سواء تلك الفئة التي شاركت في العملية الانتاجية وحسب ، أم حتى تلك التي لم تشارك، أثارت الكثير من الاهتمام لدى المفكرين والباحثين الاقتصاديين، لما لها من أثر كبير وتداعيات عديدة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي والأمني، فليس من السهل إطلاقا تسيير الثروة بالطريق التي ترضي جميع الأطراف، خاصة في ظل أنظمة اقتصادية متعددة، تخضع كل منها لشروط ومبادئ معينة، وعلى العموم سنرى كيفية القيام بتوزيع الدخل القومي في الأنظمة الاقتصادية الشائعة .

أ. التوزيع في النظام الاشتراكي:

لابد من القول انه لا توجد نظرية واضحة لتوزيع الدخل في النظام الاشتراكي، والمقصود بهذا القول عدم وجود رابطة اقتصادية وثيقة بين الناتج(الدخل القومي) وبين توزيع هذا الإنتاج على من اسهم في تكوينه، فقيمة الحصة التي يتسلمها الفرد من هذا الناتج مستقلة عن قيمة الخدمة التي قام بها، لأن الاساس النظري في التوزيع الاشتراكي قائم في الأساس على وجود الخطة الاقتصادية التي تجعل من الصعوبة تحديد نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج. إلا أنه عموما فإنه تتم مراعاة الجوانب التالية أثناء توزيع الدخل في النظام الاشتراكي:

1) **العمالة (العمل):** في النظام الاشتراكي، يتم تقدير العمل البشري كمصدر أساسي للإنتاج. ولكن بدلاً من أن يتم دفع الأجور بناءً على العرض والطلب في السوق كما في النظام الرأسمالي، يتم تحديد الأجر بناءً على حاجات الفرد وظروفه الاجتماعية. يُعتقد أن جميع الأفراد لهم الحق في عمل لائق وأجر عادل.

تحديد الأجر حسب الحاجة: الأجور في النظام الاشتراكي لا تعتمد بالضرورة على العمل الذي يقوم به الفرد أو على قيمة العمل في السوق، بل تحدد على أساس الاحتياجات الأساسية. فمثلاً، الشخص الذي يعمل في صناعة أو مهنة معينة لا يحصل على أجر أعلى فقط لأنه أكثر مهارة أو إنتاجية، بل يحصل على أجر يعكس احتياجاته وحقوقه كمواطن.

العدالة الاجتماعية: يتم التأكد من أن العمال يحصلون على حقوقهم بشكل عادل ومتساوٍ، مع ضمان حصولهم على فرص متساوية في جميع المجالات.

2) **الأرض والموارد الطبيعية:** في النظام الاشتراكي، تُعتبر الأرض والموارد الطبيعية ملكًا جماعيًا مملوكًا للدولة أو للمجتمع. وبالتالي، عوائد هذه الموارد تُستخدم لخدمة مصالح المجتمع بأسره.

إدارة الموارد: الموارد الطبيعية تُدار من قبل الدولة التي تضع سياسات تهدف إلى توزيع العوائد الناتجة عن استخدامها بما يعود بالنفع على جميع المواطنين.

مشاركة العوائد: العوائد الناتجة عن استغلال الأرض والموارد الطبيعية تُستخدم لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم، الرعاية الصحية، الإسكان، والمرافق العامة.

3) **رأس المال:** في النظام الاشتراكي، رأس المال (مثل المصانع، المعدات، المنشآت الإنتاجية) ليس مملوكًا للأفراد أو الشركات الخاصة بل مملوكًا للدولة أو المجتمع.

توزيع العوائد: الأرباح الناتجة عن استخدام رأس المال تُعاد توزيعها في شكل خدمات ومنافع اجتماعية للشعب. لا يُسمح للأفراد بتحقيق أرباح خاصة من رأس المال، بل يتم استخدام هذه الأرباح لصالح المجتمع بشكل عام.

التخطيط المركزي: يُشرف على توزيع العوائد جهاز تخطيط مركزي يتولى تحديد كيفية استثمار رأس المال في المشاريع التي تضمن تلبية احتياجات المجتمع وتنمية الاقتصاد.

تقاسم العوائد المجتمعية: في النظام الاشتراكي، يُشجع النظام على تقاسم عوائد الإنتاج بين جميع أفراد المجتمع، وليس فقط بين أصحاب وسائل الإنتاج. يتم ذلك عن طريق تخصيص جزء من العوائد لتحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال:

- توفير خدمات عامة مجانية مثل التعليم والرعاية الصحية
- دعم الإسكان وتأمين مستويات معيشية لائقة لجميع المواطنين.
- تطوير البنية التحتية بشكل عادل.

ب. التوزيع في النظام الرأسمالي

في النظام الرأسمالي، يتم توزيع عوائد عناصر الإنتاج بشكل مختلف عن النظام الاشتراكي، حيث يعتمد توزيع هذه العوائد بشكل رئيسي على آليات السوق وقوى العرض والطلب. في هذا النظام، يتم توزيع الثروات بناءً على ملكية رأس المال ووسائل الإنتاج، ويكون للأفراد والشركات حرية اتخاذ القرارات الاقتصادية. دعني أشرح لك كيف يتم توزيع عوائد عناصر الإنتاج في هذا النظام:

1) **العمل:** في النظام الرأسمالي، يُعتبر العمل أحد عناصر الإنتاج الأساسية، والعوائد التي يتم تحقيقها من العمل تعتمد بشكل رئيسي على العرض والطلب في سوق العمل.
   - **الأجوروالرواتب:** الأجر الذي يحصل عليه العمال يعتمد على نوع العمل، المهارات المطلوبة، والتنافس في السوق. في السوق الرأسمالي، قد تتفاوت الأجور بشكل كبير بناءً على هذه العوامل، مع أن بعض الوظائف قد تدفع أجورًا عالية بناءً على احتياجات السوق أو الندرة في المهارات المطلوبة.
   - **العمل الماهر مقابل العمل غير الماهر:** العمال المهرة الذين يمتلكون مهارات نادرة أو تعليمًا عاليًا يحصلون على أجور أعلى مقارنة بالعمال غير المهرة أو ذوي المهارات البسيطة.
   - **المرونة في الأجور:** الأجور في النظام الرأسمالي قد تتغير بمرور الوقت بناءً على التغيرات في ظروف السوق، مثل ندرة العمال في بعض المجالات أو زيادة الطلب على نوع معين من العمل.
2) **رأس المال (المؤسسات والشركات):** في النظام الرأسمالي، رأس المال يشمل كل شيء من المصانع والأراضي إلى الآلات والموارد المالية. العوائد التي يتم توليدها من رأس المال تُوزع بين أصحاب رأس المال.
   - **الأرباح:** الشركات التي تملك وسائل الإنتاج (المصانع، المعدات، التقنية، الأراضي) تحقق أرباحًا من بيع السلع والخدمات. هذه الأرباح تعود إلى أصحاب الشركات والمستثمرين الذين يمتلكون رأس المال.

- **الملكية الخاصة:** عادة ما يكون رأس المال مملوكًا للأفراد أو الشركات الخاصة التي تستثمر في المشاريع التجارية. وهذه الشركات تعمل على تحقيق أقصى قدر من الربح، ويعتمد ذلك على قدرتها على تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية.
- **تقاسم الأرباح:** الشركات تُقرر كيفية توزيع أرباحها على المساهمين، وبعض الشركات قد تُقرر إعادة استثمار جزء من الأرباح لتوسيع الأعمال أو تحسين الإنتاجية.

3) **الأرض (الموارد الطبيعية):** في النظام الرأسمالي، يتم تخصيص الأراضي والموارد الطبيعية للأفراد أو الشركات الخاصة للاستفادة منها.

الإيجارات: إذا كانت الأرض أو الموارد الطبيعية مملوكة لشخص أو شركة خاصة، فإن العوائد يتم جمعها على شكل إيجار أو رسوم يتم دفعها من قبل أولئك الذين يستخدمون هذه الأرض أو الموارد.

التخصيص الفعّال: يتم تخصيص الأرض والموارد الطبيعية استنادًا إلى أفضل استخدام اقتصادي لها، وهذا يتم عبر قوى السوق حيث يسعى الأفراد أو الشركات إلى الاستفادة من الأراضي والموارد بشكل يزيد من عوائدهم.

زيادة قيمة العقارات: الملاك يحصلون على عوائد مالية من الأراضي التي تزداد قيمتها مع الوقت نتيجة للاستثمار أو التغيرات في السوق.

4) **التوزيع عبر السوق:** واحدة من السمات البارزة للنظام الرأسمالي هي آلية السوق التي تتحكم في توزيع العوائد. آلية العرض والطلب تؤثر بشكل مباشر في توزيع الثروات والموارد في الاقتصاد.

تحديد الأسعار: الأسعار التي تُحدد للسلع والخدمات تعتمد على قوى العرض والطلب. إذا كان الطلب على منتج معين مرتفعًا وكان العرض محدودًا، فإن السعر يرتفع وبالتالي تزيد الأرباح.

التوزيع غير المتكافئ: لأن الأسعار تعتمد على العرض والطلب، قد يكون هناك تفاوت كبير في توزيع الثروات. الأفراد الذين يمتلكون رأس المال ويستثمرون في الصناعات الناجحة يحققون أرباحًا أكبر مقارنة بالآخرين.

المنافسة: الشركات تتنافس لتلبية احتياجات السوق، وإذا كانت إحدى الشركات أكثر كفاءة، فإنها تحصل على نصيب أكبر من العوائد. بينما الشركات التي تفتقر إلى الكفاءة قد تعاني من خسائر أو تحقق أرباحًا أقل.

5) **المستثمرون والمساهمون:** في النظام الرأسمالي، المستثمرون (أفراد أو مؤسسات مالية) الذين يمتلكون أسهمًا في الشركات يتلقون عوائد على استثماراتهم.

الأرباح على الأسهم: يحصل المساهمون على حصة من أرباح الشركات على شكل توزيعات أرباح. وعادةً ما يتم توزيع هذه الأرباح بناءً على عدد الأسهم التي يمتلكها المستثمر.

زيادة قيمة الأسهم: بالإضافة إلى الأرباح المباشرة، يمكن للمستثمرين أن يحققوا أرباحًا من زيادة قيمة الأسهم عندما يرتفع سعر السهم في الأسواق المالية.

ج. التوزيع في النظام المختلط

في النظام الاقتصادي المختلط، يتم توزيع عوائد عناصر الإنتاج من خلال مزيج من الآلية السوقية (التي تعتمد على العرض والطلب) والتدخل الحكومي. يتم الجمع بين مبدأ الملكية الخاصة والتخطيط الحكومي، مما يؤدي إلى توزيع الموارد والعوائد بطرق متوازنة، تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية مع الحفاظ على الكفاءة الاقتصادية. ويتم التوزيع وفق هذا النظام كما يلي:

1) العمل:

الآلية السوقية: في هذا النظام، يتم تحديد الأجور في الغالب من خلال السوق وفقًا لعرض وطلب العمل. إذا كان هناك نقص في نوع معين من المهارات، قد ترتفع الأجور لتشجيع المزيد من الأشخاص على العمل في هذا المجال.

التدخل الحكومي: في العديد من الدول ذات النظام المختلط، تتدخل الحكومة لوضع حد أدنى للأجور لضمان عدم استغلال العمال، ولضمان أن يحصل العاملون في القطاعات المختلفة على حد أدنى من الدخل. كما قد تقوم الحكومة بتوفير الضمان الاجتماعي والتأمينات الصحية لكثير من الأفراد.

2) رأس المال :

الآلية السوقية: في النظام المختلط، يمتلك الأفراد والشركات رأس المال الخاص، ويحققون عوائد من خلال استثمار أموالهم في الشركات والمشروعات. هذه العوائد تكون على شكل أرباح للشركات أو فائدة على القروض. العوائد الناتجة تعتمد على كفاءة الأعمال واستثماراتها في السوق.

التدخل الحكومي: تقوم الحكومات في بعض الأحيان بتنظيم الأسواق المالية أو التدخل لدعم بعض الصناعات أو الشركات الاستراتيجية، وقد تقدم إعانات أو قروض منخفضة الفائدة للمشروعات الحيوية.

3) الأرض :

الآلية السوقية: في النظام المختلط، يمتلك الأفراد أو الشركات الأراضي والموارد الطبيعية (مثل النفط، الغاز، والمعادن) وتُحقق عوائد من الإيجار أو بيع الموارد. يتم تحديد الأسعار وفقًا للسوق، ولكن يمكن أن تتأثر بالتدخل الحكومي مثل فرض الضرائب على الأراضي أو اللوائح التي تحدد كيفية استخدام الموارد.

التدخل الحكومي: في بعض الحالات، قد تكون بعض الأراضي أو الموارد الطبيعية مملوكة للدولة أو تخضع لإدارة حكومية، وتُحَسن الحكومة استخدامها بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية، مثل الحفاظ على البيئة أو دعم المشاريع العامة.

4) ريادة الأعمال :

الآلية السوقية: في النظام المختلط، يعتبر رواد الأعمال والمالكون هم من يتحملون المخاطر الاقتصادية ويحققون الأرباح. يتعين على الشركات تقديم سلع أو خدمات بشكل ينافس السوق لضمان تحقيق أرباح. وتُحدد هذه الأرباح بناءً على الطلب والعرض في السوق.

التدخل الحكومي: رغم أن الريادة والمنافسة تعتمد على السوق، يمكن أن تشارك الحكومة في توجيه وتحفيز ريادة الأعمال في بعض القطاعات الاستراتيجية. يمكن أن توفر الحكومات دعمًا ماليًا، مثل القروض أو الحوافز الضريبية للشركات الصغيرة أو الصناعات التي تدعم الاقتصاد الوطني.

د. التوزيع في النظام الاقتصادي الاسلامي:

يهدف التوزيع في النظام الاقتصادي الاسلامي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل بين أفراد المجتمع. حيث يعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من الأسس والمبادئ المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، والتي تضمن توزيعًا عادلًا للثروة والموارد بين الأفراد. وبخصوص الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، بفيحصل كل فرد على نصيبه العادل وفقًا لجهده وعمله، مع مراعاة الفئات الضعيفة والمحتاجة. في الاقتصاد الإسلامي، لا يقتصر التوزيع

على تحقيق الكفاءة الاقتصادية فحسب، بل يهدف أيضًا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن بين الطبقات.

1) **العمل** :يعتمد النظام الإسلامي على العدل في الأجور بحيث يحصل العامل على أجر عادل مقابل جهده، وفقًا لما ورد في الحديث النبوي الشريف:"أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه" .

ويرفض الإسلام استغلال العمال أو تأخير دفع أجورهم، كما يشجع على إعطائهم أجورًا تتناسب مع مستويات المعيشة العادلة.كما تحكم عقود العمل في الإسلام مبدأ التراضي، بحيث يتم تحديد الأجر بناءً على اتفاق واضح بين صاحب العمل والعامل.

2) **رأس المال:** يرفض النظام الإسلامي الفائدة الربوية كوسيلة لتحقيق العائد على رأس المال،ويعتمد بدلاً من ذلك على المشاركة في الربح والخسارة، مثل:

المضاربة: حيث يقدم أحد الأطراف المال والآخر الجهد، ويتم اقتسام الأرباح بينهما وفقًا للاتفاق.

المشاركة: حيث يشارك طرفان أو أكثر برأس المال والجهد، ويتم توزيع الأرباح والخسائر بينهما بعد الإنتاج. يضمن هذا النظام توزيعًا عادلًا للمكاسب، ويمنع استغلال أحد الأطراف على حساب الآخر.

3) **الأرض:** الأرض تُعتبر موردًا طبيعيًا مهمًا، ويمكن أن يتم استثمارها بطريقتين أساسيتين:

الإجارة: حيث يتم تأجير الأرض لمن يستثمرها مقابل عائد ثابت، بشرط ألا يكون هناك ظلم أو احتكار.

المزارعة والمساقاة: حيث يتم تقسيم الإنتاج بين صاحب الأرض والعامل وفقًا لاتفاق مسبق، كما كان معمولًا به في عهد النبي محمد.

يشجع الإسلام على استصلاح الأراضي غير المزروعة، حيث قال النبي ﷺ:"من أحيا أرضًا ميتة فهي له"

4) التنظيم : يتمثل دور المنظم أو صاحب المشروع في التخطيط والإدارة وتحمل المخاطر، ويحق له الحصول على جزء من الأرباح كمكافأة لجهوده. ويجب أن يكون الربح في الإسلام حلالًا ومشروعًا، ولا يتحقق عبر الاحتكار أو الاستغلال.

الفصل الخامس:

- الاستهلاك
- الادخار
- الاستثمار

- **الاستهلاك**

استكمالا لما سبق فيما يخص عنصر النشاط الاقتصادي الأساسية والتي تتمثل في الانتاج والتوزيع والاستهلاك، سنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى مفهوم الاستهلاك، إضافة إلى عناصر أخرى تعبر بدورها أيضا عن النشاط الاقتصادي متمثلة في الادخار والاستثمار.

1. مفهوم الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك بمثابة الهدف والغاية الأساسية لكل نشاط انتاجي يبذله الإنسان في سبيل تلبية حاجاته، وقد شغل بال كثير من المفكرين والباحثين في مجال الاقتصاد، علم الاجتماع وحتى علم النفس، لما له من أثر واضح على سلوك الانسان.

1.1 **تعريف الاستهلاك:** يعرف الاستهلاك على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل الذي يوجه للإنفاق على السلع والخدمات بغرض إشباع حاجات الأفراد، وبالتالي فإن الاستهلاك هو الهدف من النشاط الاقتصادي وهو المحرك وذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج.

كما يعرف أيضا على أنه استخدام السلع والخدمات في تلبية الحاجات وبالتالي الاستفادة من منافعها.

ويعرف أيضا على أنه ذلك الفعل الشخصي القائم في جوهره على الانتفاع والاستخدام الاقتصادي للسلع والخدمات متضمنا عددا من العمليات المترتبة على تحقيق القرار لذلك الفعل.

وبالتالي يمكن أن نعرف الاستهلاك عموما على أنه عملية تلبية الحاجات من خلال الاستخدام النهائي للسلع والخدمات، ويتم ذلك بواسطة اقتطاع جزء من الدخل لاقتناء هذه السلع والخدمات.

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص مجموعة من الخصائص للاستهلاك على النحو التالي:

- الاستهلاك هو جزء من الدخل.
- الاستهلاك ضروري لبقاء الانسان على قيد الحياة.
- الاستهلاك هو عملية اشباع الرغبات والحاجات الانسانية.
- الاستهلاك هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي.
- الاستهلاك محرك ديناميكي للإنتاج حيث يحافظ على استمرار الدورة الانتاجية.

2. **أنواع الاستهلاك:** هناك تصنيفات عديدة للاستهلاك نذكر من أهمها ما يلي:

- **استهلاك خاص واستهلاك عام**: أما الخاص فيقصد به ما ينفقه الأفراد على السلع والخدمات لإشباع رغباتهم وحاجاتهم الخاصة، حيث يقوم الأفراد والعائلات والمؤسسات الخاصة التي لا تهدف للربح بتلبية حاجاتهم من خلال اقتناء مختلف أنواع السلع والخدمات حسب حاجتهم.

أما الاستهلاك العام فهو استفادة جميع أفراد المجتمع من الخدمات المقدمة من الحكومة سواء بمقابل أم بدون مقابل، حيث يتعلق الأمر بإشباع الحاجات العامة الخاصة بالمجتمع ككل.

وتجدر الاشارة إلى مفهوم ما يسمى بالاستهلاك الحكومي، فهو الاستهلاك الذي تقوم به السلطات العامة في المجتمع بدءا بالحكومة المركزية إلى المحلية، حيث تحتاج هذه الهيئات أنواعا مختلفة من السلع والخدمات لمواصلة تسيير المرافق العامة التي تتولى إدارتها.

- **استهلاك نهائي واستهلاك وسيط**: أما النهائي فيقصد به الاستعمال النهائي والمباشر للسلع والخدمات لإشباع الحاجات، مثل الأكل او اللبس بحيث يتم استهلاكه بطريقة مباشرة ونهائية، اما الوسيط فيقصد به استعمال مواد ومنتجات وخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى مثل المواد نصف المصنعة. كاستخدام بعض أنواع الخضر في صناعة المصبرات مثلا.
- **استهلاك فوري واستهلاك تدريجي**، حيث يكون الاستهلاك الفوري عندما تستعمل السلعة مرة واحدة فقط مثل تناول الطعام، أما الاستهلاك التدريجي فهو الاستعمال المتكرر للسلع والخدمات عدة مرات مثل استعمال السيارات والمباني والملابس...الخ.

3. **<u>العوامل المؤثرة في الاستهلاك:</u>**

يقصد بالعوامل المؤثرة في الاستهلاك المحددات التي تعمل على التأثير في سلوك المستهلك من خلال زيادة أو نقصان استهلاكه للسلع أو الخدمات، وهذه العوامل تتمثل أساسا في:

- **الدخل:** هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك حيث كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك والعكس صحيح، بمعنى أنه كلما زادت قيمة مداخيل الأفراد يسعون إلى زيادة كمية إنفاقهم على السلع والخدمات التي يرغبون بها، فيما لا يمكنهم ذلك في حالة نقصان الدخل.
- **الأسعار:** توجد علاقة عكسية بين مستوى الأسعار والاستهلاك، فكلما زادت الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات تراجع معدل الاستهلاك والعكس صحيح.

- **سعر الفائدة:** هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة المعمول به في البنوك وبين الاستهلاك، فكلما زاد معدل الفائدة يتشجع الأفراد لوضع أموالهم كودائع في البنوك مقابل تضحيتهم بالرغبة في استهلاك سلع أو خدمات معينة، والعكس صحيح.
- **الضرائب:** العلاقة بين الضرائب والاستهلاك عكسية، حيث كلما ارتفع مقدار الضريبة على الدخل يؤثر سلبا على معدل الاستهلاك والعكس صحيح.
- **الوفرة**: كلما توفرت السلع والخدمات بشكل كاف فإن مستوى الاستهلاك يكون لها عاديا دون تفكير المستهلك في زيادة كمية انفاقه عليها، والعكس في حالة ما إذا كانت هذه المواد تعرف ندرة معينة أين يضطر المستهلك لطلب المزيد عليها.
- **الديون:** العلاقة عكسية بين الديون والاستهلاك، فكلما ارتفع مقدار الديون الشخصية على عاتق المستهلك قل معدل استهلاكه، والعكس صحيح.
- **الذوق:** تختلف السلوكيات الاستهلاكية باختلاف أذواق الأفراد، وبالتالي يتحكم الذوق أيضا في استهلاك سلع أو خدمات معينة دون أخرى.

4. أشكال الاستهلاك

تختلف طبيعة السلع عن الخدمات في إطار ما يستهلك الفرد، وبناء عليه يمكن أن نميز هنا بين شكلين من أشكال الاستهلاك:

1.4: الاستهلاك السلعي: ويقصد به عموما استخدام السلع الملموسة في تلبية الحاجات الانسانية كالأكل والتجهيزات..الخ، حيث تنقسم هذه السلع إلى:

- **سلع متداولة:** وهي التي تكون مدة استخدامها طويلة المدى مثل: الآلات، المباني، السيارات.
- **سلع شبه متداولة**: وهي التي تكون مدة استخدامها طويلة نسبيا مثل الملابس أو الأثاث...الخ.
- **سلع غير متداولة:** وهي التي يتم الانتهاء منها فور استهلاكها مباشرة مثل المأكولات، البنزين، ...الخ.

2.4: الاستهلاك الخدمي: وهو الذي يكون موضوعه السلع غير الملموسة أو الخدمات بشكل عام، ونميز هنا بين نوعين كالتالي:

- **خدمات سلعية:** وهي الخدمات التي يتم الحصول عليها بمقابل مالي مثل خدمات الاتصال، النقل، التأمين،...الخ.

- **خدمات غير سلعية:** وهي الخدمات التي يتم الحصول عليها دون مقابل مالي ، مثل الخدمات المجانية المقدمة من طرف الحكومة كالتعليم، الصحة العمومية، الأمن...الخ.

5. مؤشرات الاستهلاك

يقصد بمؤشرات الاستهلاك مجموعة من الدلالات الرياضية التي نقوم بحسابها بغرض فهم أعمق لسلوك المستهلك، والتي تعبر في ضمنها عن العلاقة بين الاستهلاك والدخل، ومن بين هذه المؤشرات نجد ما يلي:

1.5: الميل المتوسط للاستهلاك:

يفيد هذا المؤشر في معرفة نسبة استهلاك الفرد إلى دخله، أي كم استهلك هذا الشخص من سلع وخدمات مقارنة بقيمة دخله، ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

الميل المتوسط للاستهلاك = (الاستهلاك / الدخل) × 100

فعلى سبيل المثال إذا كان دخل أحد الأشخاص 10000 دج، واستهلاك ما قيمته 7000 دج، فإن الميل المتوسط للاستهلاك في هذه الحالة = 0.7 ، أي أن هذا الشخص قد قام باستهلاك 70 % من دخله.

2.5: الميل الحدي للاستهلاك:

يفيد هذا المؤشر في فهم سلوك المستهلك عندما يتغير دخله، أي كم استهلاك هذا الشخص من سلع وخدمات من الزيادة التي طرأت على دخله، ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

الميل الحدي للاستهلاك = (مقدار التغير في الاستهلاك/ مقدار التغير في الدخل) × 100

فعلى سبيل المثال، من المثال السابق لنفترض أن هذا الشخص زاد دخله ليصبح 12000دج، فزاد استهلاكه ليصبح 8000دج. بتطبيق العلاقة السابقة نجد:

الميل الحدي للاستهلاك = (8000- 7000) / (12000 - 10000) = 0.5 .

تفسر العبارة السابقة بأن هذا المستهلك قد استهلك 50% من الزيادة الجديدة في دخله.

وعموما يفسر هذا المؤشر بأنه الزيادة الواقعة في الاستهلاك نتيجة الزيادة الواقعة في الدخل ب 1 وحدة نقدية.

6. تأثيرات الاستهلاك

الاستهلاك أمر ضروري لاستمرارية حياة الانسان، وله تأثيرات على مختلف جوانب الحياة، سواء كان على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، أو البيئي. يمكن أن يكون هذا التأثير إيجابيًا عند تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، أو سلبيًا عندما يتجاوز الاستهلاك الموارد المتاحة أو يسبب أضرارًا بيئية ومجتمعية.

1.6: التأثيرات الاقتصادية للاستهلاك: يعتبر الاستهلاك أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد، وله تأثيرات متعددة تشمل:

أ. تعزيز النمو الاقتصادي: يؤدي ارتفاع الاستهلاك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع الشركات إلى زيادة الإنتاج. يدفع هذا النمو إلى خلق فرص عمل جديدة، مما يعزز الدخل الفردي ويزيد القدرة الشرائيةويحفّز الاستثمار في قطاعات مختلفة مثل الصناعة، التجارة، والخدمات.

ب. التضخم وارتفاع الأسعار: إذا زاد الاستهلاك بشكل كبير دون زيادة مقابلة في الإنتاج، فقد يؤدي ذلك إلى التضخم، أي ارتفاع الأسعار، وبذلك يضعف التضخم القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يؤثر على مستوى المعيشة، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود.

ج. تأثيرعلى التوازن التجاري: عندما يكون هناك استهلاك مفرط للمنتجات المستوردة، قد يؤدي ذلك إلى عجز تجاري، حيث يفوق حجم الاستيراد حجم الصادرات. كما يمكن أن يتسبب ذلك في خروج العملات الأجنبية من الاقتصاد المحلي، مما يؤثر على قيمة العملة الوطنية.

د. تأثيرعلى المدخرات والاستثمار: إن الاستهلاك المفرط يقلل من مستوى الادخار، مما قد يحد من قدرة الأفراد على الاستثمار في المستقبل. وعندما يكون الادخار منخفضًا، تقل فرص الاستثمار في المشاريع التنموية، مما قد يؤثر على استدامة النمو الاقتصادي.

2.5: التأثيرات الاجتماعية للاستهلاك: يؤثر الاستهلاك على النسيج الاجتماعي من خلال تغيير أنماط الحياة والسلوكيات، ويشمل ذلك:

أ. انتشار النزعة الاستهلاكية: في المجتمعات الحديثة، أصبح الاستهلاك رمزًا للرفاهية والمكانة الاجتماعية، مما يعزز الثقافة الاستهلاكية. و يتسبب ذلك في زيادة الإنفاق غير الضروري، وخلق فجوة بين الطبقات الاجتماعية.

ب. تأثير على العلاقات الاجتماعية: يمكن أن يؤدي التفاوت في القدرة الشرائية إلى حدوث تفاوت اجتماعي، مما يولّد شعورًا بالإحباط أو الغيرة بين الأفراد. كما قد تؤدي الديون الناتجة عن الاستهلاك المفرط إلى ضغوط نفسية وعائلية، مما قد يؤثر على الاستقرار الأسري.

ج. تغير أنماط الحياة: مع التقدم التكنولوجي، أصبح الاستهلاك مرتبطًا بالتطور السريع في المنتجات مثل الهواتف الذكية، مما يغير أساليب الحياة والتواصل الاجتماعي. وقد يؤثر ذلك على العادات التقليدية، مثل الاعتماد على المنتجات المحلية مقابل المنتجات المستوردة.

د. التأثير على الصحة العامة: يؤدي الاستهلاك المفرط للوجبات السريعة والمنتجات غير الصحية إلى ارتفاع معدلات الأمراض مثل السمنة وأمراض القلب. كما يمكن أن يسبب التلوث الناتج عن الإنتاج الصناعي والاستهلاك الزائد مشاكل صحية مثل أمراض الجهاز التنفسي.

3.5: التأثيرات البيئية للاستهلاك: يعد الاستهلاك المفرط أحد الأسباب الرئيسية للمشاكل البيئية التي يعاني منها العالم اليوم، ومنها:

أ. استنزاف الموارد الطبيعية: يؤدي الطلب المتزايد على المنتجات إلى استغلال الموارد الطبيعية مثل المياه، الغابات، والمعادن بمعدلات تفوق قدرة الطبيعة على تجديدها. وكمثال على ذلك تزايد استهلاك الخشب يسبب إزالة الغابات، مما يؤثر على التنوع البيولوجي والتوازن البيئي.

ب. التلوث البيئي: ينتج عن الاستهلاك الصناعي والمفرط انبعاثات غازات الدفيئة التي تساهم في تغير المناخ والاحتباس الحراري. كما يؤدي الاستخدام المفرط للمواد البلاستيكية إلى تلوث المحيطات، مما يهدد الحياة البحرية.

ج. تراكم النفايات: يؤدي ارتفاع معدلات الاستهلاك إلى زيادة كميات النفايات الصلبة، مثل الإلكترونيات القديمة والملابس المستعملة. و يعاني العديد من الدول من صعوبة إدارة هذه النفايات، مما يؤدي إلى تلوث التربة والمياه.

د. تأثير على التنوع البيولوجي: يتسبب تزايد استهلاك اللحوم في زيادة الطلب على تربية المواشي، مما يؤدي إلى إزالة الغابات لاستخدامها كمراعٍ. ويؤثر الصيد الجائر والاستغلال المفرط للموارد البحرية على الكائنات الحية ويهدد بانقراض بعض الأنواع.

الإدخار

يعتبر موضوع الادخار أحد اهم مواضيع الأنشطة الاقتصادية، كونه عامل مهم من عوامل التنمية والنمو الاقتصاديين، كما أنه يعتبر الدعامة الأساسية للنهوض بالاستثمار، باعتباره العامل الأساسي في تمويل الاستثمارات. وتحويل المدخرات إلى رؤوس أموال عينية وحقيقية ، فبشكل عام إن تكوين رأس المال في كل اقتصاد يتم بالاعتماد على جزء كبير من المدخرات وسنحاول هنا عر ض ماهية الادخار ودوره في التنمية الاقتصادية.

1. **تعريف الادخار:** يقصد بالادخار ذلك الجزء من الدخل الغير منفق على اقتناء السلع والخدمات، أي ما تبقى من الدخل بعد عملية الاستهلاك، وبالتالي يصبح استهلاكا مؤجلا، لكن هذا الجزء من الدخل يوضع في المؤسسات المالية ليدخل لاحقا في العجلة الاقتصادية.

وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف جاء نتيجة للتطورات في مفهوم الادخار عبر التاريخ من طرف الاقتصاديين والباحثين في هذا المجال، وفي الأخير يمكن تعريف الادخار على أنه اقتطاع جزء من الدخل بشرط تحويله إلى الاستثمار، مما يعني الحد من الاستهلاك لأن الغرض الأساسي من الادخار هو الامتناع عن جزء من الاستهلاك وتحويل هذا الجزء إلى الاستثمار بغرض أنتاج سلع أخرى تهدف في النهاية إلى تكوين رؤوس اموال وأرباح إضافية.

وبالتالي فإن هذا الجزء الذي تم اقتطاعه ولم يتم استهلاكه، يوجه للادخار من خلال إقحامه في الدورة الاقتصادية ولا يبقى محتجزا دون مساهمته في أي شيئ. ومن هنا يجب التفريق بين مصطلحي الادخار والاكتناز.

فالاكتناز يتشابه مع الادخار في كونهما جزءا غير منفق من الدخل، ولم ينفقا على الاستهلاك، لكن الاكتناز هو احتجاز لجزء من الدخل في شكل نقدي أو عيني، بعيدا عن الدورة الاقتصادية، وبالتالي هو سلوك غير سليم وغير مفيد للدورة الاقتصادية، عكس الادخار الذي يساهم في تنمية الاقتصاد بشكل غير مباشر.

كما يعرف الاكتناز أيضا على انه السلوك الذي يتمثل في جمع وتخزين الأموال أو الممتلكات وعدم استخدامها أو استثمارها، بدافع الخوف من المستقبل أو بسبب الميل الشديد للاحتفاظ بالثروة. يمكن أن يكون الاكتناز بشكل نقدي (مثل تخزين الأموال في المنازل بدلًا من إيداعها في البنوك) أو على شكل

ممتلكات مادية مثل الذهب، المجوهرات، العقارات، أو حتى السلع الاستهلاكية. أما بالنسبة لأثره فإنه يؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية كبيرة. لذا، من الضروري التوازن بين الادخار والاستثمار لضمان استدامة النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. ويمكن حصر أضرار الاكتناز الاقتصادية في النقاط التالية:

- تقليل السيولة النقدية في السوق، فعندما يقوم الأفراد باكتناز الأموال بدلاً من إنفاقها أو استثمارها، يقل حجم النقد المتداول في الأسواق، مما يؤدي إلى صعوبة حصول الشركات والأفراد على التمويل اللازم للاستثمار. و تراجع الطلب على السلع والخدمات، مما يضعف النمو الاقتصادي.
- إضعاف الاستثمار والإنتاج، فعندما يتم حبس الأموال وعدم توجيهها للاستثمار، تتأثر القطاعات الإنتاجية والصناعية سلبًا. ويقلل الاكتناز من قدرة الشركات على التوسع، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية والابتكار.
- ارتفاع معدلات البطالة، حيث يؤدي ضعف الاستثمار إلى قلة فرص العمل، مما يزيد من البطالة. كما أنه عندما يقل الإنفاق، تنخفض أرباح الشركات، مما يدفعها إلى تقليل عدد العمال أو إغلاق بعض الفروع.
- زيادة التضخم أو الانكماش الاقتصادي، فإذا قام الناس باكتناز السلع مثل الذهب أو العقارات بدلاً من الأموال، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه السلع (التضخم).أما إذا كان الاكتناز يتمثل في تخزين الأموال دون إنفاق، فقد يؤدي ذلك إلى انكماش اقتصادي، حيث يقل الطلب على المنتجات والخدمات.
- ضعف الدورة الاقتصادية، فالاقتصاد يعتمد على تدفق الأموال بين المستهلكين، الشركات، والبنوك. وعند اكتناز الأموال، يتوقف هذا التدفق، مما يؤدي إلى تباطؤ عجلة الاقتصاد.
- عدم الاستفادة من الفوائد المصرفية، فالاكتناز يقلل من الإيداعات في البنوك، مما يضعف قدرتها على تقديم القروض والاستثمارات. ويؤثر ذلك سلبًا على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي من أهم محركات الاقتصاد.
- زيادة الفجوة الاقتصادية، حيث عندما يحتكر الأفراد أو الشركات الثروة دون إعادة توزيعها من خلال الاستثمار والإنفاق، تتوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضعف الطبقة المتوسطة، مما يضعف الاستهلاك ويؤثر على الاقتصاد بشكل عام.

الفرق بين الاكتناز والادخار:

تفاديا للخلط الواقع بين مفهومي الاكتناز والادخار، يمكننا توضيح الفروق الجوهرية بينهما في الجدول التالي:

الفرق بين الادخار والاكتناز

	الادخار	الاكتناز
المفهوم	تخصيص جزء من الدخل لاستخدامه في المستقبل مع استثماره أو وضعه في البنوك	الاحتفاظ بالأموال أو الممتلكات دون استخدامها أو استثمارها.
الهدف	التخطيط المالي وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.	الخوف من المستقبل أو فقدان الثروة، أو الرغبة في التملك فقط.
التأثير الاقتصادي	يساهم في تحفيز الاقتصاد من خلال تفعيل دور البنوك وزيادة الاستثمارات.	يقلل من السيولة النقدية ويؤثر سلبًا على الاقتصاد.
الاستخدام	وضع الأموال في البنوك، شراء الأصول المنتجة، أو الاستثمار في مشاريع مفيدة.	الاحتفاظ بالأموال أو الذهب أو العقارات دون استثمارها.
النتيجة	يساعد في تأمين المستقبل وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.	يؤدي إلى تعطيل الدورة الاقتصادية وزيادة الفجوة الاقتصادية.

المصدر: من إعداد الكاتب بناءا على المفاهيم المتعلقة بالاكتناز والادخار.

2. أنواع الادخار

للادخار عدة أنواع أهمها ما يلي:

- **الادخار النقدي والادخار العيني**، حيث يمثل النقدي جميع الأشكال النقدية المتمثلة في النقود السائلة والأصول المالية والودائع الجارية والادخارية بجميع انواعها، وهو يمثل الصورة الغالبة في الوقت الحالي، أما الادخار العيني فقد يتخذ شكل فائض سلعي من سلعة معينة مثل المحاصيل الزراعية واستخدامها كبذور في وقت لاحق أو ما شابه.
- **الادخار الفردي والادخار الاجمالي**، حيث يمثل الأول الادخار الذي يقوم به الفرد، بينما الادخار الاجمالي فهو الادخار الكلي في اقتصاد بلد ما.

- **الادخار الخاص والادخار العام**، حيث أن الادخار الخاص هو الذي تقوم به الأسر والمؤسسات الاقتصادية، أما الادخار العام فهو الادخار الحكومي في حالة وجود فائض إيرادات عن النفقات في ميزانية الحكومة.
- **الادخار الاختياري والادخار الاجباري**، يقوم الافراد بالادخار الاختياري من تلقاء أنفسهم وبإرادتهم أما الادخار الإجباري فهو الذي يفرض على الأفراد من خلال الاقتطاعات الضريبية على المداخيل.

3. **العوامل المؤثرة في الادخار**

مثل الاستهلاك، فإن الادخار أيضا يتأثر بعدة عوامل مختلفة تتمثل أساسا في ما يلي:

- **الدخل:** العلاقة بين الدخل والادخار طردية، فكلما زاد دخل الفرد زاد معدل ادخاره والعكس صحيح.
- **الثروة:** كلما امتلك الفرد ثروة معينة في صورة عقارات أو ممتلكات خاصة فإن وضعه المالي يكون مريحا، وبالتالي يلجأ إلى ادخار أمواله في البنوك.
- **معدل الفائدة:** كلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع المعمول به في المؤسسات المالية زاد معدل الادخار، والعكس صحيح.
- **معدل التضخم:** تعتبر العلاقة بين التضخم والادخار عكسية، فكلما زاد معدل التضخم تراجع معدل الادخار والعكس صحيح، لأن ارتفاع التضخم دلالة على تدهور القوة الشرائية للنقود وبالتالي نقص الودائع.
- **الضرائب:** ارتفاع معدلات الاقتطاعات الضريبية تؤثر سلبا على مستوى الادخار، حيث أن الضريبة تقتطع من الدخل وبالتالي نقصان الدخل يؤدي إلى نقصان الادخار كما رأينا آنفا في العلاقة بين الدخل والادخار.
- **المستوى التعليمي:** حيث يلعب الوعي والمستوى الفكري دورا كبيرا في قرار الادخار، غذ لوحظ ان الناس الذين لديهم مستوى تعليمي وفكري متقدم يدركون أهمية الادخار ومزاياه، وميلون أكثر له نظرا لعوائده المستقبلية، على عكس فئة الأشخاص ذو المستوى التعليمي المتدني، أين يميلون بكثرة الى الاستهلاك فقط.
- **التقاليد:** تلعب التقاليد والمعتقدات دورا كبيرا في عملية اتخاذ قرار الادخار من عدمه، ففي النظام الاقتصادي الاسلامي مثلا، فوضع الأموال في البنوك أمر غير جائز نظرا لطبيعة البنوك الربوية،

وبالتالي فإن الجزء المقتطع من الدخل وغير الموجه للاستهلاك، يوجه إما للادخار في البنوك الاسلامية أو الاستثمار مباشرة في مجالات أخرى.

4. أهمية الادخار

للادخار فوائد عديدة لا تقتصر على المدخرين فقط، بل يلعب دورًا أساسيًا في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة. عندما يزداد معدل الادخار في المجتمع، تنعكس آثاره الإيجابية على مختلف جوانب الاقتصاد، بدءًا من تعزيز الاستثمار إلى تحقيق الاستقرار المالي. وتتجلى أهمية الادخار في النقاط التالية:

1.4: زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي: يُعد الادخار المصدر الأساسي للتمويل الاستثماري، حيث تستخدمه البنوك والمؤسسات المالية لتمويل المشاريع الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2.4: تعزيز الاستقرار المالي: يساعد ارتفاع معدل الادخار في تقليل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، مما يحافظ على استقرار العملة الوطنية ويقلل من العجز المالي للحكومات.

3.4: دعم رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة: يوفر الادخار مصادر تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تُعد من المحركات الرئيسية لخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار في الاقتصاد.

4.4: تحقيق الاستقلالية المالية للدولة: عندما يكون لدى الدولة مستوى عالٍ من الادخار، يمكنها تمويل مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة دون الاعتماد على الديون الخارجية، مما يقلل من التأثيرات السلبية للديون على الاقتصاد الوطني.

5.4: تحفيز النشاط المصرفي والمالي: يزيد الادخار من حجم الأموال المتاحة في البنوك، مما يسمح بتقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة، ويعزز من قدرة المؤسسات المالية على دعم المشروعات الكبرى.

6.4: الحد من التضخم: عندما يكون هناك ادخار مرتفع، يقلل ذلك من الإنفاق الاستهلاكي المفرط، مما يساعد في السيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

7.4: تعزيز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الاقتصادية: يساهم الادخار في توفير احتياطيات مالية يمكن استخدامها في الأوقات العصيبة، مثل فترات الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية، مما يساعد في تقليل آثار هذه الأزمات على المواطنين.

5. مؤشرات الادخار

مثلما رأينا سابقا حول مؤشرات الاستهلاك، فإن للادخار أيضا مؤشرات تدرس أو تحاول فهم السلوك الادخاري للأعوان الاقتصاديين، ومن بين هذه المؤشرات نجد الميل المتوسط للادخار، والميل الحدي للادخار.

1.5: الميل المتوسط للادخار: هو مؤشر يقيس نسبة الادخار إلى الدخل انطلاقا من المعادلة الرئيسية:

الدخل = الاستهلاك + الادخار. فإذا كانت نسبة الاستهلاك مثلا 80 % فإن الادخار نسبته تكون 20 %، وهذا ما نجده بتطبيق علاقة الميل المتوسط للادخار كالتالي:

الميل المتوسط للادخار= (الادخار/ الدخل) × 100

فإذا افترضنا مثلا أن دخل أحد الاشخاص هو 10000دج، وقرر ادخار ما قيمته 2000دج، في هذه الحالة فإن الميل المتوسط للادخار هو 0.2 ، أي أن هذا الشخص ادخر 20 % من دخله واستهلك 80%.

2.5: الميل الحدي للادخار: هو مؤشر يقيس نسبة التغير في الادخار الناتجة عن التغير في الدخل لكل وحدة نقدية واحدة، ويحسب بالعلاقة التالية:

الميل الحدي للادخار= (مقدار التغير في الادخار/ مقدار التغير في الدخل) × 100

فإذا افترضنا مثلا من المثال السابق أن دخل هذا الشخص أصبح 12000دج فقرر زيادة قيمة الادخار إلى 3000دج. يصبح الميل الحدي للادخار = (3000-2000)/ (12000-1000) × 100 = 50%.

أي أن هذا الشخص قرر ادخار 50 % من قيمة الزيادة الجديدة في الدخل.

الاستثمار

يمثل الاستثمار بشكل عام أحد أهم مقومات الاقتصاد والسير به نحو النمو، حيث يعتبر أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطوير المؤسسات والبنى التحتية اللازمة لتطوير المجتمعات على جميع الأصعدة ورفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. تعريف الاستثمار:

هناك تعريفات متعددة للاستثمار حسب الزاوية المنظور منها له، فقد اختلف الباحثون في ايجاد تعريف محدد وواضح لها ومبين لأبعاده، إلا انه يمكننا التفريق أولا بين التعاريف اللغوية والقانونية والاقتصادية كالتالي:

1.1- **التعريف اللغوي:** لغة يقصد بالاستثمار طلب الحصو ل على الثمرة وثمر الرجل ماله أي لأحسن القيام عليه ونماه. والمقصود هنا بعد إسقاط المفهوم اللغوي، فإن الاستثمار يقوم على استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن.

2.1- **التعريف القانوني:** معنى الاستثمار في القانون لا يخرج عن معناه في اللغة، فقد عرفه رجال القانون بأنه عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية، المهارة التقنية، نتائج البحث) أو في شكل قروض.

يغلب على هذا التعريف الطابع الاقتصادي أكثر منه القانوني بسبب تداخل العناصر القانونية والاقتصادية في مكونات عملية الاستثمار.

3.1- **التعريف المحاسبي:** يعبر الاستثمار من الناحية المحاسبية عن مجموع الأملاك والقيم الدائمة المادية أو غير المادية التي اكتسبتها أو التي أنشأتها المؤسسة الاقتصادية من أجل استخدامها كوسائل استغلال دائمة والمحافظة على شكلها لمدة طويلة. فهي إذن وسائل منتجة بطريقة غير مباشرة ولا تشكل وسائل عمل.

4.1- **التعريف المالي:** ينظر للاستثمار من الناحية المالية على أنه تبديل قيمة مالية مقابل أمل تحقيق إيرادات مستقبلية. كما يعني أيضا التخلي عن إيرادات مالية سائلة مقابل توقع الحصول على مكاسب مالية بديلة في فترات زمنية لاحقة.

كما يعرف الاستثمار ماليا على أنه التخلي عن أموال يملكها المستثمر في الوقت الحاضر مقابل الانتظار لفترة زمنية مستقبلية بهدف الحصول على تدفقات مالية لاحقة تعوض عن القيمة الحالية لهذه الأموال وكذلك على النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، إضافة إلى الحصول على عائد مجزي مقابل تحمل الخطر الناجم عن تغير الظروف واحتمالات عدم تحقيق التدفقات الداخلة المتوقع الحصول عليها في المستقبل.

من خلال ما سبق نرى أن المفهوم المالي للاستثمار يقوم على التضحية بأموال نقدية حالية، وتوقع الحصول على مبالغ أو قيم أكبر، وعوائد مالية مستقبلية غير مؤكدة الحدوث، وبالتالي فالنظرة المالية تعطي أهمية للمدة الزمنية، وفعالية ومردودية العملية او النشاط، إضافة إلى الخطر المتوقع أو المستقبلي.

5.1- التعريف الاقتصادي: يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية كالتالي:

- كل استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح.
- كل إضافة جديدة إلى الأصول الانتاجية الموجودة في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفترات القادمة.
- استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة أو تجديدها.
- توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية.
- توظيف النقود لأي أجل في أي أصل أو ملكية أو مشاركات، يحتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة، أو بمنافع غير مادية.

وبعد الاسهاب في تعريف الاقتصاديين للاستثمار، نرى عموما انه لا بد من توفر ثلاثة أركان أساسية للاستثمار متمثلة في:

- **الأموال المتاحة:** وهي التي يمكن توفيرها سواء كان مصدرها الأرباح أو المدخرات.
- **الأصول:** وهي التي يوظف فيها المستثمر أمواله سواء على شكل شراء سلع او أسهم او وضع المدخرات في مؤسسات لتوظيفها...الخ.
- **الهدف:** وهو النتائج المتوقعة من الاستثمارات.

ومن خلال ما سبق يمكننا إعطاء تعريف واضح وشامل للاستثمار، فهو أي استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح. من خلال إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الانتاجية الموجود في المجتمع، وذلك بإنشاء مشاريع جديدة أو التوسع في مشاريع قائمة، أي أنه عبارة عن عملية توظيف الأموال في مشاريع إنتاجية أو خدمية من اجل تحقيق عوائد نقدية أو غير نقدية بالنسبة للأفراد والمجتمع ككل.

2. أنواع الاستثمار

للاستثمار تصنيفات متعددة تتداخل فيما بينها، وذلك لاختلاف المعايير وأسس تقسيمها، وعليه سنحاول التطرق لأهم المعايير المتعارف عليها بأسلوب مضبوط ودقيق على النحو التالي:

1.2- تصنيف حسب الأصل محل الاستثمار:

حسب هذا التصنيف نجد هناك استثمار حقيقي واستثمار مالي، حيث يتمثل الاستثمار الحقيقي في الأصول الانتاجية مثل إنشاء المصانع واستغلال الأراضي الزراعية، بمعنى أن الاستثمار الحقيقي يكون في السلع الرأسمالية، أما المالي فموضوعه الأصول المالية مثل الأسهم والسندات. حيث يساهم المستثمر هنا في رأس مال الشركة باعتباره مساهمها إذا كان صاحب أسهم، أو دائنا إذا كان صاحب سندات، ما يخول له الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد.

2.2- تصنيف حسب الجهة القائمة بالاستثمار:

نجد استثمار خاص واستثمار حكومي، أما الاستثمار الخاص فهو الذي يشرف عليه مستثمرون خواص محليين أو أجانب بمعنى القطاع الخاص، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أم معنويين، أما الحكومي فإن الحكومة متمثلة في المؤسسات والهيئات الحكومية هي من تتولاه. وهي من تقوم بتكوين رؤوس الأموال المستثمرة من خلال تمويلها من فائض الإيرادات أو من القروض الداخلية أو الخارجية أو من المساعدات الأجنبية في حالات معينة.

3.2- تصنيف حسب الجنسية:

في هذا التصنيف نجد استثمار محلي واستثمار أجنبي، فالاستثمار المحلي أو الوطني هو الذي يقوم به المستثمرون المحليون أي من ذوي جنسية البلد المستثمر فيه، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني أيضا، أما الأجنبي فهو من يقوم به أجانب لا يملكون جنسية البلد المستثمر فيه. أي يملكون جنسية أجنبية مغايرة لجنسية البلد الذي تم فيه الاستثمار، وبالتالي فالمستثمر الأجنبي هو من ينقل أمواله وخبرته إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي ينقسم بدوره إلى نوعين:

استثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر، حيث يقصد بالنوع الأول ذلك الاستثمار الذي يقوم به الأجانب من خلال إنشاء مشاريع تتجسد في انشاء مصانع واستغلال المناجم مثلا(استثمار حقيقي)، أما النوع الثاني فيتمثل في التعامل في الأوراق المالية في بورصة بلد آخر غير البلد الأصلي للمستثمر (استثمار مالي).

4.2- تصنيف حسب المدة:

استثمار قصير الأجل واستثمار متوسط الأجل واستثمار طويل الأجل، حيث يكون الاستثمار قصير الأجل حين تكون مدته لا تتعدى السنة، ونرى ذلك مثلا في الاستثمار في أذونات الخزينة أو السندات قصية الأجل صادرة من مختلف المؤسسات الاقتصادية، هدفها الأساسي توفير السيولة النقدية قدر الامكان إضافة إلى تحقيق العوائد، ويكون الاستثمار متوسط الأجل عندما تتراوح مدته من سنة إلى خمس سنوات، مثل استئجار الأصول لفترة لا تتعدى الخمس سنوات بغرض الانتفاع منه في نشاط المؤسسة، أما طويل الأجل فيمتد لفترة تزيد عن خمس سنوات، ليس له مدة قصوى محددة مثل إنشاء الشركات الصناعية أو التجارية، أو توظيف الأموال في البنوك لمدة طويلة تزيد عن خمس سنوات.

5.2- تصنيف حسب المجال (القطاع):

المقصود بهذا التصنيف طبيعة النشاط الاقتصادي أو القطاع الاقتصادي تحديدا الذي يتم فيه الاستثمار، حيث نجد:

أ. المشاريع الصناعية: حيث يتم توظيف الأموال في صناعات استخراجية مثل استخراج الفط، الفحم، الذهب أو أي معادن أخرى دون إحداث أي تغيرات جوهرية في خواصها الطبيعية، أو صناعات تحويلية، حيث تقوم بإجراء تغيرات على المواد الخام أثناء عملية النتاج وتحويلها إلى سلع قابلة للاستهلاك مثل الصناعات الغذائية، صناعة النسيج والملابس، صناعة الأدوية...الخ.

ب. المشاريع التجارية: وهي المشاريع التي تعتمد أساسا على عمليات الشراء بغرض البيع لتحقيق الربح، مثل الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والتجزئة.

ج. المشاريع الزراعية: وهي التي تقام في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي وجعلها قابلة للزراعة والانتاج الحيواني.

د. المشاريع الخدمية: وهي المشاريع الفاعلة في قطاع الخدمات، أي تحقيق حاجات اقتصادية لكن بسلع غير ملموسة ذات طابع خدمي، مثل شركات التأمين، النقل، الاتصالات..الخ.

3. أهمية الاستثمار:

يعتبر الاستثمار عملية حيوية تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتجلى أهمية الاستثمار في مساهمته في النقاط التالية:

- تحفيز النمو الاقتصادي، فمن خلال ضخ رؤوس الأموال في المشروعات المختلفة، يزيد الاستثمار من الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- خلق فرص العمل، حيث يؤدي توسع الاستثمارات إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، مما يساعد في تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل للأفراد. وبالتالي التقليل من الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن البطالة مثل الفقر والجريمة.
- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا، حيث يساهم الاستثمار في البحث والتطوير في تحسين التكنولوجيا ورفع كفاءة الإنتاج، مما يعزز القدرة التنافسية للدول والشركات في الأسواق العالمية.
- تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل التعليم، الصحة، والطاقة المتجددة في تحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يعزز مناخ الاستثمار الجيد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يساهم في تحسين البنية التحتية ودعم المشروعات الوطنية.
- تنويع الاقتصاد، حيث يقلل الاستثمار في مختلف القطاعات من الاعتماد على مصادر دخل محددة، مما يجعل الاقتصاد أكثر استقرارًا وقدرة على مواجهة الأزمات.
- المساهمة في تحصيل العملة الصعبة في حالة توجيه البلد نحو تصدير السلع إلى الخارج.
- المساهمة في تطوير البنى التحتية للاقتصاد الوطني.
- المساهمة في تحقيق الأمن الاقتصادي، وبالتالي العمل على استقرار الأوضاع السياسية والامنية في البلاد.

4. أهداف الاستثمار:

باعتبار الاستثمار النوع الأمثل والأفضل لتشغيل الأموال، لأنه يستطيع تحقيق جملة من الأهداف التي يسعى إليها المستثمر، وتتمثل هذه الأهداف في:

- تحقيق أكبر ثروة ممكنة ، حيث أن المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها تأتي نتيجة الاستثمار مضافا إليها العوائد المحصلة.
- تامين الأوضاع المادية والمالية في المستقبل.
- تحقيق أكبر دخل ممكن.
- حماية الأموال من انخفاض القوة الشرائية بسبب التضخم.

5. **العوامل المساعدة على الاستثمار:**

تشجع أغلب الحكومات على الاستثمار من أجل تعزيز بيئة الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن اجل ذلك فيجب توفير مجموعة من العوامل التي تحفز على الاستثمار سواء من المستثمرين المحليين أم الأجانب، أهم هذه العوامل هي:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد، فلا يمكن الاستثمار في ظل بيئة متوترة أمنيا أو سياسيا.
- وجود سياسة اقتصادية ملائمة ورشيدة تخدم مصالح المستثمرين والاقتصاد ككل.
- وجود أطر قانونية تحمي حقوق المستثمرين وتحفزهم على الاستثمار.
- وجود بنية تحتية ملائمة تسهل النشاط الاستثماري مثل شبكات الطرق وشبكات الماء والكهرباء.
- الادخار، حيث كلما زادت الطاقات الادخارية سهل على البنوك تمويل المشاريع الاستثمارية.
- وجود نظام إداري متكور ويتميز بالمرونة والسلاسة خاليا من البيروقراطية والفساد.
- انخفاض معدل التضخم واستقرار العملة الوطنية.
- انخفاض أسعار الفائدة على القروض.
- وجود نظام مصرفي ومالي متطور.

ويمكننا ان نوضح العلاقة بين الادخار والاستهلاك والاستثمار في المخطط التالي:

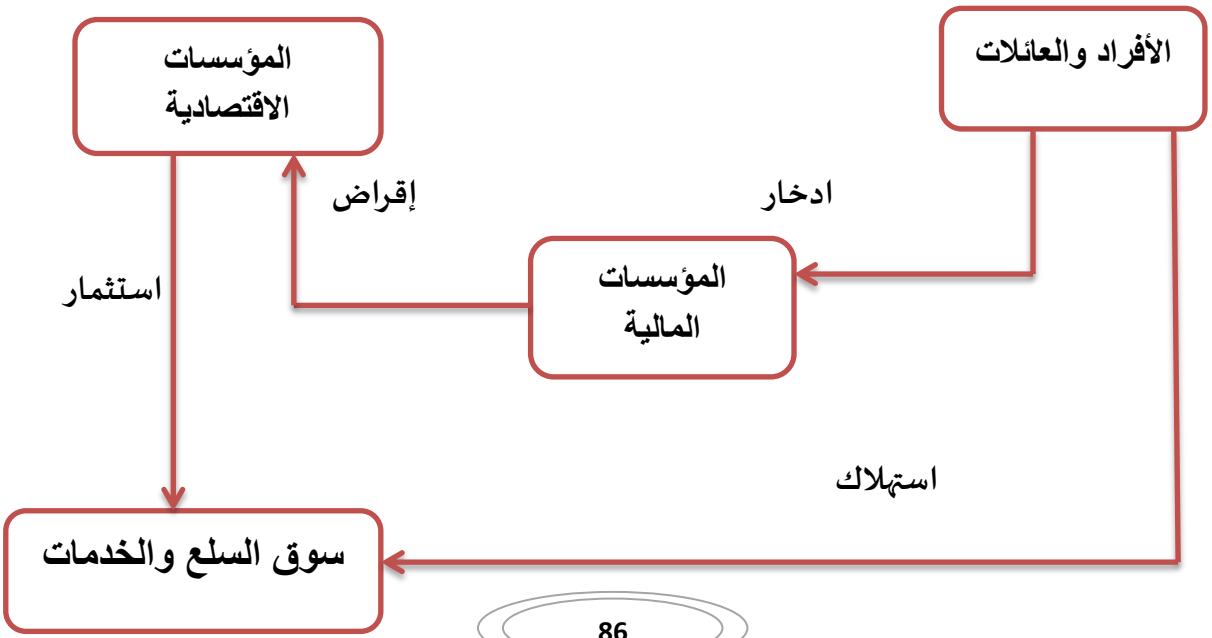

الفصل السادس

- البطالة
- التضخم

البطالة

تعتبر ظاهر البطالة ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، إذ يمتد تأثيرها إلى الأوضاع السياسية والأمنية في أي مجتمع، وهي ظاهرة تعاني منها أغلب المجتمعات بدرجات متباينة، تختلف حدتها من بلد لآخر حسب درجة النمو والرفاه الاقتصادي، حيث أنه هذا الأخير يلع دورا كبيرا في تحديد قيمة البطالة كمتغير مؤثر ومتأثر، إلا أنه تجدر الاشارة أنه من الصعب قياس الحجم الحقيقي للبطالة في ظل تغير المفاهيم في الاقتصاد المعاصر الذي يعتمد بشكل كبير على اقتصاد المعرفة، وفي ظل التحولات الكبيرة على المستوى الرقمي وظهور الذكاء الاصطناعي، لم يعد معدل النمو الاقتصادي لوحده عاملا حاسما في التقليل من حدة البطالة، فبتطور التكنولوجيا تطورت معها الحاجات الانسانية واختفت حاجات أخرى، كما ظهرت مهن معينة حديثة تتماشى مع متطلبات العصر، في نفس الوقت اختفت الحاجة إلى مهن أخرى، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي هنا لم يعد يلعب دوره كعامل هام في مكافحة البطالة، بل أصبح من الممكن أن يساهم في زيادتها، وبالتالي من الصعوبة التحكم في البطالة بشكل مطلق.

1. **تعريف البطالة:** تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية على انها وجود أفراد قادرون على العمل ويبحثون عنه ويرغبون به، ويقبلون به مهما كان مستوى الأجر، لكنهم لا يجدون هذا العمل.

وبالتالي فليس كل من لا يعمل بطال، حيث يجب توفر الشروط السابقة الموجود في التعريف لاستيفاء شرط البطالة، فكبار السن مثلا أو الأطفال لا يعملون بسبب عدم قدرتهم على ذلك، أو الأغنياء أصحاب المداخيل الريعية مثلا لا يعملون بسبب الوضع المادي المريح وهكذا.

وتعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تتباين معدلاتها من دولة إلى أخرى، وتحظى باهتمام الباحثين والأكاديمين في جميع انحاء العالم.

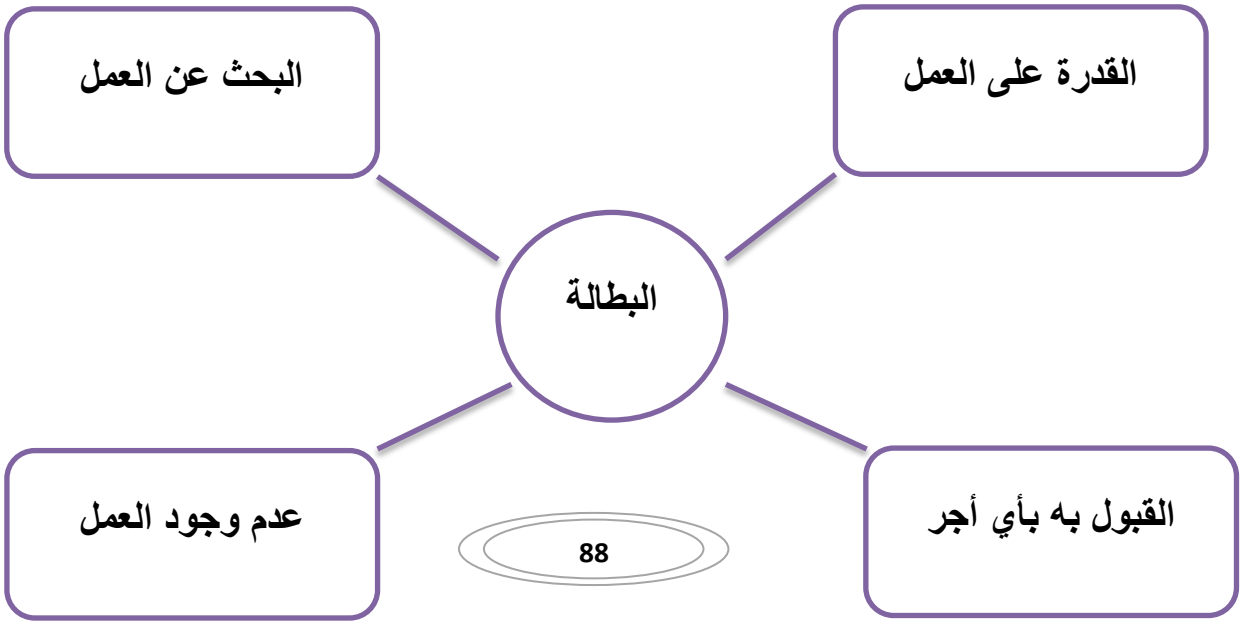

2. قياس البطالة

يحسب معدل البطالة في دولة أو في مجتمع معين ما بالعلاقة التالية:

معدل البطالة =(عدد البطالين / حجم قوة العمل) × 100

حيث أن حجم قوة العمل يقصد به مجموع عدد العمال مع عدد البطالين.

3. أسباب البطالة

تتنوع وتختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر حسب ظروف كل دولة وأخرى، فهناك ما قد يتسبب بالبطالة الاسباب الاقتصادية أو ظروف سياسية أو أمنية معينة او سوء التسيير أو ما شبه ذلك، وبطبيعة الحال فإن للبطالة أسبابا اقتصادية واجتماعية وسياسية، فسنركز هنا على الجانب الاقتصادي أكثر، مع الاشارة إلى الأسباب الأخرى.

تُعد العوامل الاقتصادية من أبرز مسببات البطالة، حيث تؤثر الظروف الاقتصادية للدولة على مدى توفر فرص العمل واستقرار سوق العمل. فيما يلي أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى البطالة:

1) التباطؤ الاقتصادي والركود:

- عندما يمر الاقتصاد بمرحلة ركود أو تباطؤ في النمو، تنخفض معدلات الإنتاج والاستثمار، مما يدفع الشركات إلى تقليص عمليات التوظيف أو حتى تسريح بعض الموظفين.
- في الأزمات الاقتصادية الكبرى، مثل الأزمة المالية العالمية (2008)، فقد الملايين وظائفهم بسبب انهيار الشركات والبنوك.
- ضعف النشاط التجاري والاستثماري يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة، مما يزيد من معدلات البطالة.

2) تراجع الاستثمارات و انخفاض معدلات الإنتاج

- يعد الاستثمار المحلي والأجنبي محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وعندما ينخفض الاستثمار، تقل المشاريع الجديدة وتقل فرص التوظيف.
- ارتفاع الضرائب أو تعقيد الإجراءات البيروقراطية يثبط رواد الأعمال والمستثمرين عن إقامة مشروعات جديدة، مما يقلل من فرص العمل المتاحة.

- انخفاض الإنتاج الصناعي والزراعي يؤدي إلى تقليل الطلب على العمالة، خاصة في الدول التي تعتمد على قطاع معين في تشغيل نسبة كبيرة من السكان.

3) العجز في السياسات الاقتصادية وسوء التخطيط

- بعض الدول تعاني من غياب استراتيجيات واضحة لدعم سوق العمل، مما يؤدي إلى عدم توافر بيئة محفزة لتوظيف العمالة.
- ضعف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم مصادر فرص العمل، يؤدي إلى ارتفاع البطالة.
- التركيز على قطاعات غير إنتاجية بدلاً من الاستثمار في الصناعات والزراعة والخدمات يؤدي إلى عدم خلق فرص عمل كافية.

4) التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة

- التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يجعل الشركات تتحمل تكاليف أعلى في الإنتاج والتوزيع.
- زيادة التكاليف تدفع الشركات إلى تقليل عدد الموظفين أو تجميد التوظيف للحد من النفقات.
- انخفاض القوة الشرائية يؤدي إلى تراجع الاستهلاك، مما يؤثر على أرباح الشركات ويجعلها تقلل من فرص التوظيف.

5) العولمة والمنافسة العالمية

- مع تطور العولمة، أصبحت الشركات تبحث عن العمالة الأرخص في الدول ذات الأجور المنخفضة، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف في الدول التي ترتفع فيها الأجور.
- انتقال المصانع والشركات الكبرى إلى دول توفر بيئة استثمارية أفضل (مثل الضرائب المنخفضة وسهولة الإجراءات) يؤدي إلى إغلاق مصانع وتسريح العمال في الدول الأخرى.
- المنافسة الشديدة بين الشركات الدولية تؤدي إلى تقليل التكاليف عبر الأتمتة، مما يقلل الحاجة إلى العمالة التقليدية.

6) عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل

- بعض القطاعات تشهد تخمة في العرض الوظيفي مقارنة بالطلب، مما يؤدي إلى صعوبة حصول الخريجين على وظائف.
- عدم مواءمة التخصصات الدراسية مع احتياجات سوق العمل يؤدي إلى زيادة البطالة بين فئات معينة من الخريجين.

- بعض الدول تعاني من ندرة العمالة الماهرة في مجالات معينة، بينما يكون هناك فائض في قطاعات أخرى، مما يسبب خللًا في توزيع فرص العمل.

7) الديون الخارجية وضعف التمويل الحكومي

- عندما ترتفع الديون الخارجية، تضطر الحكومات إلى تقليل الإنفاق على المشاريع التنموية، مما يؤدي إلى انخفاض فرص العمل.
- ضعف التمويل الحكومي للمؤسسات الإنتاجية والخدماتية يجعلها غير قادرة على التوسع وخلق وظائف جديدة.
- برامج التقشف التي تتبعها بعض الحكومات للحد من الديون تؤدي إلى تجميد التوظيف الحكومي وتقليص النفقات، مما يزيد من البطالة.

8) ضعف البنية التحتية وغياب البيئة الاستثمارية المناسبة

- ضعف الطرق، الطاقة، والاتصالات يجعل من الصعب على الشركات تشغيل الأعمال بفعالية، مما يقلل من فرص العمل.
- عدم استقرار القوانين الضريبية والاستثمارية يؤدي إلى تردد المستثمرين في ضخ رؤوس الأموال، وبالتالي تقل فرص التوظيف.
- تفشي الفساد الإداري والبيروقراطية يؤدي إلى تعطيل المشاريع الجديدة وتأخير الاستثمارات، مما يؤثر على خلق الوظائف.

من خلال ما سبق يمكننا باختصار حصر أسباب البطالة في النقاط التالية:

- ضعف الأنشطة الاستثمارية، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والبطالة، فكلما قلت المشاريع الاستثمارية زادت معدلات البطالة بسبب تراجع الطلب على اليد العاملة.
- انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث يؤدي هذا إلى تراجع الأنشطة الاستثمارية في البلد بسبب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والبحث عن بيئة آمنة اقتصاديا وسياسيا من أجل الاستثمار فيها.
- ارتفاع معدل النمو السكاني، حيث أن ازدياد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة النمو في الناتج المحلي يرهق المجتمع ماديا، وخاصة إذا لم يتم توظيف الموارد البشرية بشكل ملائم ومثالي يخدم السياسة الاقتصادية للبلد.

- تطور التكنولوجيا، حيث حلت الآلة محل الانسان في إنجاز وصنع مختلف السلع والخدمات وبالتالي قلة فرص العمل.
- عدم التوافق بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل، فلا يمكن مثلا لدولة ذات اهداف تطويرية في مجال الصناعة توظيف الموارد البشرية ذات مؤهلات لا تخدم هذا القطاع.
- العمالة الوافدة، أو الأجنبية بشكل عام، سواء بطرق شرعية أم غير شرعية، حيث يؤدي هذا إلى مزاحمة السكان المحليين على مناصب العمل.
- الأزمات الاقتصادية العالمية، حيث تتأثر كثيرا الاقتصاديات المندمجة بنسبة معينة بالأزمات المالية والاقتصادية مما يؤدي إلى تحقيق خسائر كبيرة في شتى القطاعات وبالتالي انتشار البطالة بسبب تسريح العمال.
- الهجرة من الريف إلى المدينة، حيث يعتبر النزوح الريفي عاملا مؤثرا في التركيبة السكانية مؤديا ذلك إلى ازدحام كبير داخل المدن دون وجود فرص عمل حقيقية وبالتالي معدلات بطالة كبيرة.
- نقص الإنتاجية والاعتماد فقط على الاستيراد بسبب نقص رؤوس الأموال وقلة فرص الاستثمار.
- بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى ذات بعد اجتماعي أو ديني أو نفسي، مثل التمييز الجنسي والعرقي والطائفي، وظهور ثقافة التكبر على العمل واحتقار بعض المهن والحرف اليدوية...الخ.

4. أنواع البطالة

هناك انواع عديدة للبطالة نذكرها كما يلي:

1.4. البطالة الاختيارية: هي حالة يكون فيها الفرد قادرًا على العمل ومتاحًا له فرص وظيفية لكنه يختار عدم العمل بمحض إرادته، إما لعدم رضاه عن الأجر أو ظروف العمل أو لأسباب شخصية أخرى. ويحدث هذا النوع عموما للأسباب التالية:

- انخفاض الأجور، فبعض الأفراد يرفضون الوظائف المتاحة لأنها لا تلبي توقعاتهم المالية.
- عدم ملاءمة بيئة العمل، فقد يرفض البعض العمل في وظائف تتطلب جهدًا بدنيًا كبيرًا أو ساعات طويلة أو بيئة غير مريحة.
- تفضيل الدعم الحكومي، حيث إنه في بعض الدول يحصل العاطلون على إعانات مالية تجعلهم غير متحمسين لقبول وظائف برواتب منخفضة.
- السعي وراء فرص أفضل، حيث إن بعض الأفراد يفضلون الانتظار حتى يحصلوا على وظيفة بمستوى أعلى من حيث الراتب أو المكانة الاجتماعية.

- الاعتماد على مصادر دخل أخرى، كالدخل من الاستثمارات أو المشاريع الخاصة أو دعم الأسرة.
- التقاعد المبكر، حيث إن بعض الأفراد يختارون ترك العمل قبل بلوغ سن التقاعد الرسمي لأسباب شخصية.

2.4. البطالة الإجبارية: وهذا عكس الحالة السابقة، حيث يكون الأفراد في حالة قبول تام لأي مستوى أجر سائد، لكن دون جدوى. وعموما يحدث هذا النوع للأسباب التالية:

- الركود الاقتصادي، فعندما يتباطأ الاقتصاد، تقل فرص العمل بسبب تراجع الإنتاج والاستثمار.
- التغيرات التكنولوجية تؤدي إلى استبدال العمال بالآلات مما يؤدي إلى فقدان الوظائف التقليدية.
- التسريح الجماعي للعمال الذي يحدث عند إغلاق الشركات أو إعادة هيكلة المؤسسات، مما يترك العمال بدون وظائف.
- السياسات الحكومية، مثل فرض ضرائب مرتفعة على الشركات، مما يدفعها لتقليل التوظيف.
- الأزمات والكوارث، مثل الحروب أو الأوبئة (مثل جائحة كورونا التي ظهرت في أواخر سنة 2019)، والتي أدت إلى فقدان ملايين الوظائف.
- عدم توافق المهارات، عندما لا يمتلك العمال المهارات المطلوبة في السوق بسبب التطور السريع للصناعات.

3.4. البطالة الظاهرة: يحدث هذا النوع من البطالة حين يوجد العديد من الأفراد الذين لا تتوفر فيهم شروط معينة أو لا يمتلكون مؤهلات معينة لشغل مناصب معينة تتطلب تلك المؤهلات.

4.4. البطالة المقنعة: تحدث هذه الحالة في حالة وجود فائض في العمال في المؤسسات أكثر من اللازم لدرجة ان العمال قد يتقاضون أجورا دون ان يقدموا أو يعملوا أي شيئ. ويكثر هذا النوع في الدول النامية، وتأخذ الأشكال التالية:

أ) **العمالة الفائضة:** عندما يكون هناك عدد كبير من العمال في وظيفة معينة، بينما يمكن إنجاز العمل بعدد أقل منهم. مثال: وجود 5 موظفين في متجر صغير بينما يمكن لشخصين فقط تشغيله بكفاءة.

ب) **العمالة غير المستغلة:** عندما يعمل الأفراد في وظائف أقل من مستوى مهاراتهم وكفاءاتهم، مثل مهندس يعمل في وظيفة لا تتطلب شهادته.

ج) **الوظائف غير الضرورية**: عندما يكون هناك وظائف تم إنشاؤها فقط لملء الفراغ دون حاجة حقيقية لها، كما يحدث في بعض الدوائر الحكومية التي تضم موظفين دون مسؤوليات حقيقية.

5.4. البطالة الهيكلية: يحدث هذا النوع عند وجود تغييرات كبيرة في هيكل الاقتصاد الوطني، كالتحول مثلا من الزراعة إلى الصناعة وتغيرات في الطلب على سلع وخدمات معينة، حيث لا يكون هناك توافق بين عرض العمل والطلب على مهارات جديدة.

6.4.البطالة الاحتكاكية: يحدث هذا النوع من البطالة للأفراد في حالة التنقل من مهنة إلى أخرى، فكلما توفرت المعلومات عن الوظائف المتاحة قصرت مدة البطالة والعكس صحيح.

7.4. البطالة الموسمية: تحدث هذه الحالة من البطالة في الأنشطة الاقتصادية الموسمية كالسياحة مثلا أو الزراعة، ففي فصل الصيف يكثر الطلب على العمل في الفنادق والمطاعم وتنتعش فرص التجارة والخدمات، وتنتهي هذه الوظائف بانتهاء موسم السياحة.

5. آثار البطالة

ينجم عن البطالة العديد منم الآثار السلبية في جميع المجالات كالتالي:

1.5: الآثار الاقتصادية:

تؤدي البطالة إلى تفشي الفقر في المجتمع وتراجع مستوى الاستهلاك والادخار ما يؤدي إلى ضعف المنظومة المصرفية وبالتالي تراجع الاستثمار، ما يزيد معدلات البطالة أكثر وأكثر، بسبب الطاقات البشرية المعطلة. ويمكن التفصيل في آثار البطالة على الجانب الاقتصادي كالتالي:

- انخفاض الإنتاجية والنمو الاقتصادي: عندما يكون هناك عدد كبير من العاطلين عن العمل، ينخفض إجمالي الإنتاج في الاقتصاد، لأن جزءًا من القوة العاملة لا يساهم في الأنشطة الإنتاجية.و يؤدي ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث تقل القدرة على الإنتاج والابتكار.
- تراجع مستوى الدخل والاستهلاك، حيث يفقد العاطلون عن العمل مصدر دخلهم، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد والأسر. ونتيجة لذلك، يقل الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انكماش اقتصادي بسبب ضعف الاستهلاك.

- زيادة العبء على الميزانية العامة للدولة، حيث عندما ترتفع معدلات البطالة، تضطر الحكومات إلى زيادة الإنفاق على الإعانات الاجتماعية ودعم العاطلين عن العمل. مما يؤدي إلى زيادة العجز المالي، حيث تنخفض الإيرادات الضريبية بسبب قلة النشاط الاقتصادي.
- تراجع الاستثمار وهروب رأس المال، فارتفاع معدلات البطالة يعكس ضعف الاقتصاد والاستقرار المالي، مما يدفع المستثمرين إلى تقليل استثماراتهم أو البحث عن أسواق أكثر استقرارًا. كما أن المستثمرين الأجانب قد يتجنبون الاستثمار في الدول التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة بسبب انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع المخاطر الاقتصادية.
- ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة، فالبطالة تعني غياب الدخل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وعدم قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية. ومع مرور الوقت، تتوسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، مما قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تؤثر على الاقتصاد.
- زيادة معدل الجرائم وعدم الاستقرار الاجتماعي، فالبطالة قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة، مثل السرقة والاحتيال، بسبب الحاجة إلى تأمين مصدر دخل غير مشروع. ثم إن عدم الاستقرار الاجتماعي قد يؤثر سلبًا على بيئة الأعمال، مما يعيق النمو الاقتصادي ويزيد من التكاليف الأمنية.
- فقدان المهارات وانخفاض كفاءة القوى العاملة حيث يبقى الأفراد عاطلين عن العمل لفترات طويلة، يفقدون مهاراتهم وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل. ويؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاجية القوى العاملة، مما يجعل من الصعب على الاقتصاد التعافي حتى بعد تحسن الظروف الاقتصادية.
- انخفاض مستوى الابتكار والتقدم التكنولوجي، حيث إن العمال العاطلون عن العمل لا يساهمون في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى تباطؤ التطور التكنولوجي والابتكار. وبالتالي فالاقتصادات التي تعاني من البطالة المرتفعة تجد صعوبة في مواكبة الأسواق العالمية بسبب قلة الاستثمار في التقنيات الحديثة.
- زيادة الاعتماد على الاستيراد وتقليل الصادرات، إذ مع ضعف القوة الشرائية، يقل الطلب على المنتجات المحلية، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج الصناعي والزراعي. وفي المقابل، تعتمد الدولة بشكل أكبر على الاستيراد بدلًا من دعم المنتجات المحلية، مما يؤدي إلى اختلال الميزان التجاري وزيادة العجز المالي.
- تراجع مستوى التنمية البشرية، حيث إن البطالة تؤثر على مستوى التعليم والصحة، حيث يجد الأفراد صعوبة في تحمل تكاليف التعليم والرعاية الصحية.يؤدي ذلك إلى ضعف التنمية البشرية على المدى الطويل، مما يجعل من الصعب تحسين الاقتصاد في المستقبل.

2.5. الآثار الاجتماعية والنفسية:

تؤدي البطالة إلى ظهور الجريمة بمختلف أنواعها كالسرقة والقتل والاعتداءات، والإدمان على الكحول والمخدرات وزيادة معدلات الانتحار والعزوف عن الزواج وزيادة معدلات الطلاق والهجرة غير الشرعية ما يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي للبلاد، كما تؤثر البطالة أيضا على نفسية الأفراد من خلال الاكتئاب وفقدان الثقة في النفس والشعور بالفشل والاحباط. ويمكن التفصيل في هذا الامتداد لآثار البطالة على الصعيد الاجتماعي والنفسي كالتالي:

- تفكك الروابط الاجتماعية، حيث إن البطالة تؤدي إلى عزلة اجتماعية بسبب فقدان العلاقات المهنية وانخفاض المشاركة في الأنشطة المجتمعية. ومع مرور الوقت، قد يشعر العاطلون عن العمل أنهم غير منتجين أو غير مفيدين للمجتمع.
- ارتفاع معدلات الفقر والتشرد، ففقدان الوظيفة يعني فقدان مصدر الدخل، مما يزيد من معدلات الفقر ويجعل بعض العائلات غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. وقد تؤدي البطالة طويلة الأمد إلى التشرد بسبب العجز عن دفع الإيجار أو الرهون العقارية.
- تزايد معدلات الجريمة والانحراف، فالأشخاص العاطلون لفترات طويلة قد يلجؤون إلى الجريمة مثل السرقة أو الاحتيال أو حتى الانضمام إلى جماعات إجرامية لتغطية احتياجاتهم. كما ترتبط البطالة أيضًا بارتفاع معدلات تعاطي المخدرات والكحول كوسيلة للهروب من الواقع.
- ارتفاع نسب الطلاق والتفكك الأسري: فالضغوط المالية الناتجة عن البطالة تزيد من الخلافات الأسرية، وقد تؤدي إلى الطلاق أو الانفصال. كما أن الأطفال في العائلات التي تعاني من البطالة قد يتأثرون نفسيًا وأكاديميًا بسبب المشكلات الأسرية.
- ضعف المستوى التعليمي للأبناء، فالأسر التي تعاني من البطالة قد تجد صعوبة في تحمل تكاليف التعليم، مما قد يدفع الأطفال إلى ترك المدرسة والبحث عن عمل لدعم أسرهم. وقلة الموارد التعليمية تؤثر سلبًا على مستقبل الأجيال القادمة، مما يعزز دائرة الفقر والبطالة.
- الشعور بالاكتئاب والإحباط، فالعاطلون عن العمل يعانون من الإحساس بعدم القيمة وفقدان الأمل، مما قد يؤدي إلى الاكتئاب والقلق.
- انخفاض الثقة بالنفس، لأن الشعور بعدم القدرة على تحقيق الاستقلال المالي يجعل الأفراد يفقدون الثقة في قدراتهم، مما قد يمنعهم من البحث عن فرص جديدة.

- زيادة مستويات التوتر والقلق، فالخوف من المستقبل وعدم الاستقرار المالي يؤديان إلى توتر دائم قد يؤثر على الصحة الجسدية مثل ارتفاع ضغط الدم ومشاكل الجهاز الهضمي.
- ارتفاع معدلات الانتحار، في بعض الحالات الشديدة، يمكن أن تدفع البطالة طويلة الأمد بعض الأفراد إلى الانتحار، خاصة عندما لا يجدون أي دعم أو أمل في تحسين وضعهم.
- تراجع القدرة على اتخاذ القرارات، فالعاطلون عن العمل يفقدون أحيانًا القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة بسبب التردد والخوف من الفشل.

3.5: آثار امنية وسياسية، حيث تؤدي الآثار سابقة الذكر إلى اللجوء إلى العنف والفوضى للتعبير عن سخطهم إزاء المجتمع والحكومة، ما يؤدي تدريجيا إلى تدهور الوضع والاستقرار الأمني والسياسي. ويمكن التوضيح بشيئ من التفصيل في تداعيات البطالة سياسيا في النقاط التالية:

- تزايد السخط الاجتماعي، حيث يمكن أن تؤدي البطالة إلى شعور بالاستياء والغضب بين الأفراد. هذا السخط قد يؤدي إلى زيادة في الاحتجاجات والمظاهرات ضد الحكومة، مما يهدد الاستقرار السياسي.
- الاحتجاجات والمظاهرات في ظل البطالة العالية، فقد تصبح الاحتجاجات والمظاهرات وسيلة للتعبير عن الإحباط من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من الضغط على الحكومة.
- تدهور الثقة في الحكومة، فعندما تكون البطالة مرتفعة، قد يرى المواطنون الحكومة غير قادرة على توفير فرص العمل وتحقيق رفاههم الاقتصادي. هذا قد يؤدي إلى تراجع الثقة في الحكومات الحالية، بل وحتى في المؤسسات السياسية بشكل عام.
- الاحتقان السياسي وظهور الحركات المتطرفة، فالبطالة قد تؤدي إلى تعزيز الحركات السياسية المتطرفة أو المعادية للنظام القائم. عندما يشعر الأفراد بأنهم مهمشين اقتصاديًا، قد يلجؤون إلى دعم الحركات التي تعد بإحداث تغييرات جذرية.
- الهجرة السياسية، ففي بعض الحالات، قد تكون البطالة أحد العوامل التي تدفع الشباب إلى الهجرة للبحث عن فرص عمل في دول أخرى، مما يؤثر على التركيبة السكانية ويزيد من الضغط على الاقتصاد المحلي.

- تأثيرات على السياسات العامة، فقد تتبنى الحكومات سياسات تقشفية أو إصلاحات اقتصادية صعبة، مما يساهم في خلق بيئة سياسية غير مستقرة. كما قد تسعى الحكومات لتطبيق برامج دعم أو إعادة تأهيل مهني، مما قد لا يلقى قبولًا من جميع شرائح المجتمع.

6. حلول ومقترحات لعلاج مشكل البطالة

يقوم علاج البطالة على معرفة الاسباب المؤدية إليها ليسهل إيجاد حل نسبي لهذا المشكلة، حيث يصعب القضاء على الظاهرة نهائيا، وتحتاج الحكومات إلى تبني حلول اقتصادية فعالة ومستدامة تجمع بين السياسات قصيرة وطويلة الأجل لكن هناك بعض الآليات والحلول للتقليل من البطالة كالتالي:

1) **تحفيز النمو الاقتصادي**: ويتم من خلال:
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لخلق فرص عمل جديدة.
- دعم القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات لتحقيق نمو اقتصادي شامل.
- توفير بيئة قانونية وإدارية مشجعة للأعمال والمستثمرين.

2) **تعزيز ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة:** ويتم ذلك عن طريق:
- تقديم حوافز مالية، مثل القروض الميسرة والدعم اللوجستي، لتشجيع الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية لإنشاء الشركات الناشئة.
- دعم الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز ريادة الأعمال في الاقتصاد الرقمي.

3) **تطوير قطاع التعليم والتدريب المهني:** من خلال:
- ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل من خلال تطوير المناهج وتوفير التدريب المهني المتخصص.
- تعزيز التعليم التقني والمهني لتأهيل العمالة بمهارات تتناسب مع متطلبات سوق العمل.
- توفير برامج تأهيل وإعادة تدريب للعمال العاطلين عن العمل لدمجهم في قطاعات جديدة.

4) **تشجيع القطاع الخاص**: ويتم ذلك بـ:
- منح تسهيلات ضريبية للمؤسسات التي توفر وظائف جديدة.
- تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات لجذب الشركات والمستثمرين.
- تحفيز الشركات على توظيف الشباب من خلال دعم جزئي للأجور أو تقديم حوافز مالية.

5) **تعزيز السياسات المالية والنقدية:** من خلال:

- خفض الضرائب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع التوظيف.
- تقديم دعم مالي للشركات المتضررة لضمان استمرارها والحفاظ على الوظائف.
- خفض نسب الفائدة على القروض الاستثمارية لتمكين أصحاب المشاريع من التوسع.

6) **الاستثمار في القطاعات الواعدة:** من خلال:

- دعم الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة لخلق فرص عمل جديدة ومستدامة.
- تعزيز التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات كمصدر جديد لفرص العمل.
- دعم قطاع السياحة وتطوير المشاريع الثقافية والترفيهية لخلق وظائف جديدة.

7) **إصلاح سوق العمل:** من خلال:

- تقديم عقود عمل مرنة تحفز الشركات على التوظيف دون مخاوف مالية كبيرة.
- تحسين شروط العمل لضمان بيئة عمل جاذبة ومستقرة للموظفين.
- وضع سياسات لحماية العمالة المؤقتة وضمان حقوقهم.

8) **تعزيز برامج التشغيل الحكومية:** من خلال:

- إطلاق مشاريع بنية تحتية ضخمة توفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- توسيع برامج التوظيف الحكومية المؤقتة للعاطلين عن العمل لفترات طويلة.
- دعم برامج "العمل مقابل الأجر" في القطاعات التي تعاني من نقص العمالة.

9) **تحفيز الاستثمارات في المناطق الريفية والمهمشة:** من خلال:

- تقديم حوافز للمستثمرين لخلق مشاريع في المناطق الفقيرة والريفية.
- تحسين البنية التحتية في المناطق النائية لتسهيل الاستثمار وجذب الشركات.
- دعم المشاريع الزراعية والصناعات الغذائية لتحقيق تنمية مستدامة.

10) **إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي:** من خلال:

- تقديم دعم مالي مشروط للعاطلين عن العمل مقابل التدريب أو المشاركة في أنشطة إنتاجية.
- تطوير برامج تأمين ضد البطالة لمساعدة المتضررين خلال فترات البحث عن عمل.
- تحسين نظام التعويضات والمساعدات الحكومية لتشجيع البحث النشط عن العمل.

تجدر الاشارة إلى أنه تم التركيز على الجانب الاقتصادي فيمت يتعلق بالحلول والمقترحات التي يمكن أن تحد ولو نسبيا من ظاهرة البطالة، فيمكن لما سبق إضافة الحلول التالية لتدعيم تقليل البطالة كالتالي:

- التوفيق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم من خلال وضع خطة مناسبة في مناهج وتخصصات التعليم.
- التحفيز أكثر على العمل من خلال مراجعة قانون العمل وزيادة مستوى الأجور وتقليص سن التقاعد والحد من العمالة الوافدة.
- تقديم منح للعاطلين عن العمل من خلال هيئات واجهزة حكومية تؤمن وضعهم المالي.
- مراجعة الخطط والتنموية والسياسات الاقتصادية بما يتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها.
- التركيز على القطاعات الاقتصادية الأكثر خلقا لفرص العمل حسب المجتمع او الدولة والعمل على ترقيتها وتنميتها.
- تفعيل دور الزكاة في المجتمعات الاسلامية إذ اثبتت العديد من التجارب ناح صناديق الزكاة في التخفيف نسبيا من حدة البطالة.

التضخم

إن ظاهرة التضخم هي ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشبعة الجوانب، وقد عرفت هذه الظاهرة منذ القدم بظهور القيم والأسعار، ولا يوجد اتفاق معين من الاقتصاديين على تعريف التضخم حيث هناك من يركز على الأثر وهناك من يركز على السبب، وكل حسب انتماءه الفكري، ولا تعتبر ظاهرة التضخم ظاهرة حديثة النشأة، بل منذ العصور القديمة، فظاهرة ارتفاع الأسعار عانى منها الناس منذ القدم، حيث كانت قيمة العملة تتأثر بكمية المعدن الثمين، وقد أصبح التضخم اليوم يمس كل اقتصاديات العالم مهما كانت درجة قوة هذا الاقتصاد، وقد وصلت حدته في بعض الفترات التاريخية إلى مستويات قياسية ألحقت ضررا كبيرا بالاقتصاد كما حدث في ألمانيا خلال الفترة 1921-1923، ودول أمريكا اللاتينية مثلا خلال الفترة 1977-1987 حيث وصل التضخم إلى أكثر من 200% في الأرجنتين، و150% في البرازيل حلال تلك الفترة، ما يدل على أن التضخم يمس بدرجة أولى الدول النامية قليلة الإنتاجية وكثيرة الاستهلاك.

1- **تعريف التضخم:** هناك تعريفات عديدة للتضخم، حيث لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد للتضخم يلقى قبولا عاما في الفكر الاقتصادي، ويمكننا عرض أهم التعريفات حول التضخم كالتالي:

- تعريف فريدمان على انه الزيادة في الأسعار الناتجة عن الزيادة في كمية النقود بحيث يكون نمو كمية النقود يفوق النمو في قطاع الانتاج. وهنا نرى فريدمان يبرز سبب التضخم في المعروض النقدي، حيث إن زيادة عرض النقود بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى التضخم.
- بينما يعرفه كينز على أنه الزيادة في حجم الطلب الكلي على العرض الحقيقي حيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاعات مفاجئة ومستمرة في المستوى العام للأسعار.
- ويعرف صندوق النقد الدولي التضخم بأنه معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار، ويتم قياسه عادةً عبر مؤشرات مثل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) أو مؤشر أسعار المنتجين (PPI).
- أما عند الكلاسيك فيُنظر إلى التضخم على أنه نتيجة مباشرة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد، وفقًا للمعادلة النقدية $MV = PQ$ (حيث M هو المعروض النقدي، وV سرعة تداول النقود، وP المستوى العام للأسعار، وQ حجم الناتج الحقيقي).

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التضخم هو الارتفاع المتزايد والمتواصل في المستوى العام للأسعار ، لكن الاختلاف يكمن في تشخيص المنشأ، الذي قد يكون إما زيادة في كمية النقود أو زيادة في الطلب الكلي المتمثل في الانفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار.

2- **أسباب التضخم:** يحدث التضخم للأسباب التالية:

أ. **زيادة الطلب الكلي**: حيث أن الافراط في الطلب على السلع والخدمات وزيادته على العرض عند مستوى معين من الأسعار، هو ما يؤدي إلى التضخم، فحسب قانون الطلب والعرض كلما ارتفع الطلب على سلعة معينة مع ثبات مستوى العرض يزيد سعر هذه السلعة (أو من الممكن زيادة نسبية في العرض لكن تبقى أقل من الطلب)، وبالتالي زيادة الطلب على جميع أنواع السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار هذه السلع او الخدمات.

بعبارة أخرى فإن التدفق النقدي الذي أدى إلى زيادة الميل إلى الاستهلاك، وأن المعروض السلعي لا يتناسب مع هذه الزيادة، فيحدث اختلال بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومنه فإن استمرار الطلب على النقود مع ثبات مستوى الانتاج يحدث التضخم، أما بالنسبة للزيادة في الطلب فتعود أسبابه إلى:

- زيادة الإنفاق الحكومي عندما تزيد الحكومة من إنفاقها دون زيادة مقابلة في الإنتاج.
- ارتفاع الاستهلاك والاستثمار بسبب ارتفاع الدخل أو الثقة الاقتصادية.
- التوسع النقدي وزيادة عرض النقود في الاقتصاد، مما يعزز القدرة الشرائية.
- انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاقتراض والاستهلاك، مما يزيد الطلب.

ب. **انخفاض العرض الكلي:** قد يبقى مستوى الطلب ثابتا لكن العرض هو الذي ينخفض بسبب نقص الثروة الإنتاجية وكثرة النقد الزائد والمتداول، وقد ينخفض العرض أيضا للأسباب التالية والتي أيضا بدورها تؤدي إلى التضخم:

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل لجميع الطاقات الإنتاجية مما يعجز الجهاز الإنتاجي عن تثبيت الطلب المتزايد.
- النقص في العناصر الانتاجية كالعمال والموظفين أو المواد الأولية
- عدم كفاية الجهاز الانتاجي حسب ظروف كل بلد أو مجتمع معين.
- النقص في رؤوس الأموال العينية.

ت. **ضغط التكاليف:** حيث إن أصحاب الموارد الانتاجية يقومون بزيادة أسعار هذه الموارد أكثر من الزيادة في الكفاءة الانتاجية التي تتحملها المؤسسة التي سوف تحول هذه الزيادة إلى المستهلك، من خلال رفع السعر الذي كان سببه ارتفاع الأجور وارتفاع تكاليف الانتاج، وعادة ما يحدث في اقتصاديات البلدان النامية بسبب ارتفاع التكاليف الناجمة عن ارتفاع أجور العمال وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وارتفاع تكاليف المواد المستوردة، والهدر الزائد في استخدام الوقت والمواد والاستغلال اللاعقلاني لهما. وهذا بدوره يؤدي إلى السبب الثاني وهو انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات، بل ومن المحتمل أن يتبعه ارتفاع جديد في الطلب النقدي الكلي فترتفع الأسعار مرة أخرى مما يسبب ارتفاعا جديدا في التكاليف وهكذا تبقى العلمية متواصلة في حلقة مفرغة، تؤدي في النهاية إلى تضخم تراكمي. وعلى العموم فإن من اهم أسباب زيادة التكاليف هي:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية، مثل النفط والغاز، مما يزيد من تكلفة الإنتاج.
- زيادة الأجور، عندما ترتفع الرواتب دون زيادة مقابلة في الإنتاجية.
- زيادة الضرائب والرسوم الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف السلع والخدمات.
- انخفاض قيمة العملة المحلية يجعل الاستيراد أكثر تكلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

3. أشكال التضخم

للتضخم عدة أشكال وذبك حسب شكل النقود، وهذي الأشكال هي:

أ. **التضخم المعدني:** وفيه تزداد كمية النقود المتداولة بالنسبة للمبادلات، وكانت سياسة التجاريين في القرن الثامن عشر قد قامت على الزيادة من النقود المعدنية، فجرت عليهم ارتفاعا فاحشا في الأسعار، وقد حدث هذا في الحرب العالمية الثانية عندما أصبحت سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية دائنين لأغلب الدول المحاربة وتدفقت عليهما كميات الذهب من الخارج، والتضخم المعدني مقيد دائما بكمية المعادن النفيسة، ولا مجال اليوم للخوف من هذا التضخم بعد اندثار النظم المعدنية.

ب. **التضخم الورقي:** هو التوسع في إصدار النقود الورقية على نحو يجاوز حالة المبادلات، وقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر مخاطر التوسع في إصدار أوراق البنكنوت، وجرب أمانيا نفس الشيئ بعد الحرب العالمية الثانية حين صارت قيمة المارك الألماني صفرا، ومن ذلك التاريخ صار التضخم الورقي ظاهرة خطيرة تعرفها جميع البلدان.

ث. **التضخم الائتماني:** مع توسع الدولة والمنظمين في الالتجاء إلى البنوك أصبح التوسع في منح القروض خطرا على مستوى الأسعار وقيمة العملة، وكان ريكاردو قد ميز هذا الخطر منذ القدم، وقد صدر في انجلترا قانون روبرت بيل تحقيقا لدعوته إلى الحد من سلطة البنوك في إنشاء وسائل الشراء، وفي الحرب العالمية الأولى بدا للدول المحاربة أن تقترض من البنوك لتمويل أعمال الحرب وقد ازداد التجاء الحكومات إلى هذا النوع من التمويل حتى زادت كمية النقود الورقية فيما بين عامي 1913-1928 في جميع العالم إلى 110% بينما وبلغت الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية 130%، وفي بنوك الاصدار 350% وتكررت التجربة في الحرب العالمية الثانية فكان على انجلترا أن تمول الحرب عن طريق القروض المصرفية والقروض العامة، وساهمت البنوك الأجنبية مع البنوك الانجليزية في ذلك التمويل.

4. أنواع التضخم

للتخم أنواع عديدة نذكر أهمها في ما يلي:

1.4- **التضخم الزاحف:** هو عبارة عن ارتفاع تدريجي بطيء في مستويات الأسعار العامة، يكون هذا الارتفاع بمعدل معقول يعتبر دافعا للتحفيز على الاستثمار، عادة ما يوجد هذا النوع في الدول المتقدمة ، تتراوح معدلاته في حدود 3% ولا يتجاوز عموما 10 %. وأهم خصائص هذا النوع كالتالي:

- زيادة بطيئة في الأسعار، حيث تحدث على مدى سنوات دون تقلبات حادة.
- أثره معدل على الاقتصاد، حيث لا يسبب اضطرابات اقتصادية كبيرة، بل إنه من الممكن له أن يعزز الاستثمار والاستهلاك.
- قابل للتحكم فيه، فغالبًا ما يمكن للسياسات النقدية والمالية السيطرة عليه بسهولة.

كما تجدر الإشارة إلى أن التضخم الزاحف أو التدريجي قد يحدث للأسباب التالية:

- زيادة الطلب على السلع والخدمات بسبب تحسن الدخل.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج مثل الأجور والمواد الخام.
- السياسات النقدية التوسعية مثل زيادة المعروض النقدي تدريجيًا.
- التوقعات التضخمية حيث يتوقع المستهلكون والشركات ارتفاع الأسعار مستقبلاً.

وكما تم الاشارة سابقا، أن هذا النوع من التضخم له آثار اقتصادية إلا انها ليست بالقوية أو التي تسبب ضررا كبيرا على مؤشرات الاقتصاد القومي، فالتضخم الزاحف يتسبب فيما يلي:

- تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار والإنفاق.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة لكن بوتيرة غير مقلقة.
- تأثير إيجابي على الديون حيث تنخفض قيمتها الحقيقية بمرور الوقت.

2.4- **التضخم الجامح:** وهو عكس النوع الأول تماما، حيث يكون الارتفاع في الأسعار هنا كبيرا وسريعا يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة حيث ترتفع الأجور فتزيد تكلفة الإنتاج فترتفع الأسعار من جديد وهكذا. يحدث هذا النوع في حالة الأزمات والحروب ويتجاوز هذا النوع من التضخم معدل 50% شهريا، وبالتالي فهو أشد أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد القومي، حيث يترك آثارا ضارة وكبيرة تجعل من مهمة السلطات الحكومية في التحكم فيه صعبة للغاية.

وفي حال حدوث هذا النوع من التضخم، فإن النقود تفقد قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير انتاجية مبددة للثروة، مما يترتب عليه انخفاض في المدخرات القومية واضمحلالها، وبالتالي لجوء الحكومات إلى التخلص من هذه النقود عن طريق استبدالها بعملة جديدة كما حصل في العديد من الدول.

يمكن ابراز أهم خصائص التضخم الجامح في النقاط التالية:

- ارتفاع حاد ومفرط في الأسعار بحيث يمكن لها أن تتضاعف خلال أيام أو حتى ساعات.
- انهيار قيمة العملة، مما يؤدي إلى فقد الثقة في العملة المحلية، وبالتالي استبدالها بالدولار أو الذهب.
- فقدان المدخرات والقوة الشرائية حيث تصبح المدخرات بلا قيمة تقريبًا بسبب انخفاض قيمة العملة.
- تأثير سلبي على الاقتصاد القومي، إذ يؤدي إلى ركود اقتصادي وفوضى مالية.

3.4- **التضخم المستورد:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما تقوم الحكومة باستيراد سلع معينة من دول تعاني من التضخم، فتنقل العدى إلى البلد المستورد حيث يشهد بدوره ارتفاع أسعار السلع التي تم استيرادها. ويحدث هذا النوع للأسباب التالية:

- ارتفاع أسعار السلع المستوردة، بسبب زيادة أسعار المواد الخام مثل النفط والغاز. وارتفاع أسعار المنتجات المصنعة في الدول المصدرة.
- انخفاض قيمة العملة المحلية حيث يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد، مما يزيد من أسعار السلع والخدمات داخل الدولة.
- زيادة تكاليف النقل والشحن ، حيث إن ارتفاع أسعار الوقود ورسوم الشحن يؤدي إلى رفع تكلفة الاستيراد.
- السياسات الاقتصادية والتجارية للدول المصدرة، مثل فرض ضرائب أو رسوم جمركية إضافية على الصادرات، وتحديد حصص تصديرية تؤدي إلى تقليل المعروض وزيادة الأسعار.

4.4- **التضخم المكبوت:** يحدث هذا النوع في حالة زيادة الطلب على العرض خاصة عند إصدار كميات من النقود للتداول دون غطاء لها من الإنتاج او الذهب أو العملات الأجنبية. في هذه الحالة يفترض بالأسعار أن ترتفع إلا ان الحكومة تقوم بإجراءات اقتصادية تتمثل في تحديد الأسعار، ومنعها من تجاوز الحد الأقصى الذي تحدده هي، وبالتالي ارتفاع معدلات الأسعار دون ارتفاع التداول النقدي، وتهدف الحكومة من خلال هذه الاجراءات إلى التحكم في الاتجاهات التضخمية، ومنع الاسعار من الارتفاع مؤقتا، ومن بين هذه الاجراءات: تجميد الأسعار، الرقابة على الصرف، البيع بالبطاقات...الخ.

إلا أنه تجدر الاشارة إلى أن هذا النوع يعتبر بمثابة قنبلة موقوتة، حيث يمكن للأسعار أن ترتفع ارتفاعا كبيرا بجرد رفع القيود والاجراءات التي حددتها الحكومة لمنع التضخم، ورغم أنه إجراء شائع خاصة في البلدان ذات النظام الاشتراكي، إلا أن له بعض السلبيات التي نختصرها في ما يلي:

- ندرة السلع في السوق نتيجة تراجع الإنتاج والعرض.
- انتشار السوق السوداء حيث يتم بيع السلع بأسعار أعلى من الأسعار الرسمية.
- تفاقم الضغوط التضخمية التي قد تؤدي إلى انفجار تضخمي عند تحرير الأسعار.
- تثبيط الاستثمار في القطاعات المتأثرة بالتحكم في الأسعار، مما يقلل من الإنتاج والنمو الاقتصادي.

5. أثار التضخم

للتضخم تداعيات سلبية على الاقتصاد بشكل عام، وتتمثل هذه الآثار أساسا في:

1.5- أثر التضخم على توزيع الدخل:

يعبر الدخل النقدي عن مجموع الوحدات النقدية لعوائد عناصر الانتاج، التي يحصل عليها المشاركون في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية واحدة تحدد عادة بسنة، اما الدخل الحقيقي فيعبر عن مجموع السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بهذه المداخيل النقدية.

وبحدوث التضخم، فإن ارتفاع الدخل النقدي يتوالى بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما اقترب مستوى توظيف عناصر الانتاج إلى مستوى التوظيف الكامل، كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له، ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل، ويؤثر التضخم على أصحاب المداخيل كالتالي:

أ. **أصحاب الدخول الثابتة:** وتشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على مداخيلهم من ملكية الاراضي والعقارات والمعاشات والإعانات الاجتماعية، وبما أن مداخيلهم ثابتة نسبيا فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص القيمة الحقيقية للمداخيل (الدخل الحقيقي).

ب. **الأجراء:** تشكل هذه الفئة معظم الفئات العاملة التي تتلقى مرتبات وأجور نظير مساهمتهم في الانتاج، وتتميز الأجور بالقابلية للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار نظرا لوجود اتحادات عمالية تطالب برفع أجورهم النقدية، إلا ان معدل ارتفاع الأجور النقدية يكون عادة أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وبالتالي أصحاب المرتبات والأجور أقل عرضة لانخفاض القوة الشرائية عن أصحاب المداخيل الثابتة.

ج. **أرباب الأعمال:** تمثل هذه الفئة أصحاب المشاريع، ويحققون غالبا زيادات كبيرة في مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم، فارتفاع الأسعار يؤدي غلى زيادة الإيرادات، وبما ان تكاليف الانتاج لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار، فإن الأرباح المحققة تكون بزيادة محسوسة ومرتفع بشكل أسرع من زيادة التكاليف.

2.5: أثر التضخم على النشاط الاقتصادي

يؤدي ارتفاع الأسعار وسياسة إعادة توزيع المداخيل التي تحدث بسببه، إلى آثار اقتصادية سلبية على المدى الطويل، ونذكر أهم هذه الآثار كالتالي:

- انخفاض القدرة الشرائية للنقود، فمع ارتفاع الأسعار، تنخفض قيمة العملة، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأفراد، خاصة إذا لم تواكب الأجور هذا الارتفاع. وبالتالي سيضر ذلك بالمستهلكين ذوي الدخل الثابت، مثل المتقاعدين والأجراء، مما يؤدي إلى تراجع الثقة في العملة المحلية، تناقص معدل الادخار.
- عدم الاستقرار الاقتصادي، فالتضخم المرتفع وغير المتوقع يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأسواق، مما يجعل الشركات والمستهلكين غير قادرين على التخطيط للمستقبل بثقة، وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين يرون أن ارتفاع الاسعار أمر صحي للاقتصاد، حيث يعتبر بمثابة حافز للاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، إلا أن الواقع يشير إلى العكس تماما، حيث يعيق التضخم الاستثمار بسبب قلة المدخرات في المؤسسات المالية المسؤولة عن تمويل الاستثمار، وأيضا فإن قرار الاستثمار بحد ذاته يكون صعبا من طرف المستثمرين الذين لا يريدون المخاطرة بتوظيف أموالهم في بيئة يسودها التضخم.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج، فعندما ترتفع تكاليف المواد الخام والطاقة والأجور بسبب التضخم، تواجه الشركات صعوبة في الحفاظ على هوامش أرباحها، مما يؤدي إلى رفع الأسعار أو تقليل الإنتاج.
- زيادة معدلات الفائدة، حيث تلجأ البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، مما يزيد من تكلفة الاقتراض، ويؤثر سلبًا على الأعمال والاستثمارات العقارية والصناعية.
- العجز في الميزان التجاري، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار للسلع المنتجة محليا إلى تراجع القدرة التنافسية لصادرات الدولة، مما يتسبب في تراجع إيراداته من العملة الصعبة من جهة، ومن جهة أخرى زيادة تكلفة الاستيراد بعد تحول المستهلكين للسلع المستورة لأنها أقل ثمنا من السلع المحلية، مما يؤدي في الأخير إلى تراجع الصادرات وزيادة الواردات، وبالتالي حدوث العجز في الميزان التجاري.
- انتشار حالة عدم اليقين، لأن التضخم الجامح يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية، حيث يطالب العمال بزيادات في الأجور، وقد تلجأ الحكومات إلى فرض سياسات تقشفية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

6. علاج مشكل التضخم:

يمكن التحكم في معدلات التضخم والتقليل من حدته على الاقتصاد الوطني، من خلال أدوات السياستين النقدية والمالية كما هو مبين في الآتي:

أ- السياسة النقدية:

يتم التحكم في التضخم في إطار السياسة النقدية من خلال التحكم في عرض النقود وهي وظيفة البنك المركزي الذي يستعمل الأدوات التالية: سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الالزامي، سياسة السوق المفتوحة وغيرها، وعلى العموم فإن أغلب الاقتصادية تعتمد بعض الاجراءات ضمن السياسة النقدية للتقليص من حدة الضخم، ويتم تطبيق هذه الاجراءات على النحو التالي:

- رفع أسعار الفائدة، فعندما ترتفع أسعار الفائدة، يصبح الاقتراض أكثر تكلفة، مما يقلل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويؤدي إلى خفض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تقليل التضخم.
- تقليل عرض النقود، فيمكن للبنوك المركزية تقليل طباعة النقود أو امتصاص السيولة الزائدة عبر بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية.مما يساهم في التقليل من كمية الأموال المتداولة، وبالتالي كبح التضخم.
- التحكم في الائتمان المصرفي، مثل تقييد القروض أو رفع متطلبات الاحتياطي الإلزامي للبنوك، مما يقلل من قدرة البنوك على الإقراض، وبالتالي تقليل الطلب في السوق.

ب- السياسة المالية:

بما ان سبب التضخم هو فائض الطلب الكلي، فهنا تتدخل الحكومة لتصحيح الاختلالات وإعادة استقرار الأسعار من خلال آليا السياسة المالية المتمثلة في تقليص الانفاق الحكومي وزيادة معدلات الضرائب على كل من الأفراد والمؤسسات. ويمكن التفصيل أكثر في أدوات السياسة المالية لكبح التضخم كالتالي:

- تقليل العجز في الموازنة العامة، فإذا كانت الحكومة تنفق أكثر مما تحصّل، فإن ذلك يزيد من التضخم. وبالتالي اللجوء إلى تقليل العجز عن طريق خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب يساعد في تقليل الضغوط التضخمية، ويمكن تقليل الإنفاق الحكومي غير الضروري مثل دعم بعض القطاعات غير الفعالة.
- زيادة الضرائب على الدخل والسلع، حيث إن رفع الضرائب يقلل من الدخل المتاح للأفراد، مما يقلل من الاستهلاك ويخفض التضخم، ولكن يجب أن يتم بحذر حتى لا يؤدي إلى ركود اقتصادي.

- ضبط الدعم الحكومي من خلال تقليل دعم السلع بشكل تدريجي لمنع زيادة العجز الحكومي، مع توفير بدائل لحماية الفئات الضعيفة اقتصاديًا.

الفصل السابع

- النقود
- البنوك

النقود

قبل ظهور النقود، كان الناس يعتمدون على آلية التبادل أو ما يسمى بالمقايضة للحصول عل السلع والخدمات التي هم بحاجة إليها، فمن يملك القمح مثلا، يقايضه باللحم ومن يملك الغنم يقايضها بالمحاصيل الفلاحية وهكذا، إلا أن هذا الأسلوب كان به العديد من الصعوبات مثل عدم توافق رغبات الأفراد وصعوبة تحديد نسب تبادل السلع، وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة والتخزين، حتى أدت الحاجة إلى ظهور النقود بمختلف أنواعها وأشكالها كوسيط للتبادل.

1- **تعريف النقود:** للنقود تعريفات عديدة حسب الجهة أو الزاوية المنظور منها، ونذكر أهم هذه التعاريف كالتالي:

تعريف النقود عند الكلاسيك: النقود هي أي وسيلة تُستخدم كأداة للتبادل وتُقبل عمومًا في تسوية المدفوعات وشراء السلع والخدمات. يركز هذا التعريف على دور النقود كوسيلة للتبادل بديلة عن المقايضة.

تعريف النقود وفقًا لكينز : النقود هي أي شيء يُستخدم لتقليل عدم اليقين في المعاملات الاقتصادية ويُحتفظ بها كاحتياطي لمواجهة المستقبل. يركز كينز هنا على النقود كوسيلة للاحتفاظ بالقيمة، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية.

تعريف النقود وفق فريدمان: النقود هي أي شيء يستخدم كوسيلة للتبادل على نطاق واسع ويتم التحكم فيه من خلال السياسة النقدية. يربط فريدمان هذا التعريف النقود بسياسة التحكم في العرض النقدي وتأثيره على الاقتصاد.

التعريف القانوني للنقود: النقود هي أي عملة ورقية أو معدنية تصدرها الدولة، وتُعتبر وسيلة دفع قانونية في المعاملات".يعتمد هذا التعريف على التشريعات القانونية التي تحدد ما يمكن اعتباره نقودًا رسمية.

من خلال ما سبق يمكننا إعطاء تعريف اقتصادي شامل حيث تعرف النقود على أنها ذلك النوع من الثروة المقبول في المعاملات بين الأفراد والذي يتميز بسهولة نقله، ويعرفها الاقتصادي كينز على أنها كل شيئ يستخدم لتسوية المدفوعات باعتبارها ذات قبول عام، وسيط للتبادل ويستخدم لحفظ القوة الشرائية.

من خلال التعريف السابق يمكننا استخلاص جملة من خصائص النقود كالتالي:

- قابلية القبول العام، بحيث يجب أن تكون مقبولة على نطاق واسع كوسيلة للتبادل.
- سهولة الحمل والتداول، حيث يجب أن تكون خفيفة الوزن وسهلة النقل والتخزين.
- القابلية للقسمة، حيث يمكن تقسيمها إلى وحدات أصغر دون فقدان قيمتها.
- الاستقرار النسبي في القيمة، فلا يجب أن تتقلب قيمتها بشكل حاد.
- المتانة، إذ يجب أن تكون مقاومة للتلف بحيث يمكن استخدامها لفترة طويلة.
- قابلية التمييز، حيث يجب أن تكون كل وحدة من النقود قابلة للتعرف عليها بسهولة لتجنب التزوير.

2- **أنواع النقود:** تتمثل أهم أشكال النقود في ما يلي:

1.2- **النقود السلعية:** يعتبر هذا النوع من النقود عبارة عن سلعة معينة تستعمل كوسيط للتبادل بحيث تكون متوفرة وتحظى بالقبول العام، مثل القمح أو الفضة، أو الأرز كما استعملها الصينيون والغنم والإبل بالنسبة للعرب، وقد ظهر هذا النوع من النقود بعد الانتهاء من نظام المقايضة الذي كان يشوبه الكثير من العيوب والنقائص مثل صعوبة توافق الرغبات، وبالرغم من ظهور النقود السلعية واعتمادها كوسيط للتبادل، إلا انها لم تتمكن من القضاء على نقائص نظام المقايضة بشكل كلي، ومثال ذلك صعوبة تجزئة بعض السلع وصعوبة عدم إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة، وقد تسبب هذا النوع من النقود في تضييق نطاق المبادلات للأسباب التالية:

- قابلية السلع المستخدمة للتلف والنقص في قيمتها.
- عدم تمتع هذه السلع بالثبات النسبي.
- عدم قابلية هذه السلع للتجزئة.
- صعوبة حملها نظرا لكبر حجمها.

2.2- **النقود المعدنية:** بسبب سلبيات النقود السلعية مثل تلفها وصعوبة حملها، أدى ذلك إلى استعمال بعض الأنواع من المعادن النفيسة كنقود، حيث مرت هذه النقود بمجموعة من المراحل، حيث كانت المعادن توزن ويتم حساب مقدار الشوائب منها، ثم تطور الامر أين أصبح يجب تنقية وتطهير السبائك المعدنية من الشوائب ووضع ختم رسمي عليها، ثم مرحلة سك العملات وأصبحت النقود المسكوكة ملزمة للأفراد بقوة القانون للتعامل بها. وتتميز هذه النقود بالميزات التالية:

- تعلق المجتمعات بها بسبب ارتفاع قيمتها وبسبب ندرتها.

- سهولة نقلها نظرا لخفة وزنها.
- إمكانية الاحتفاظ بها لفترات زمنية طويلة نظرا لاستحالة تلفها أو تآكلها.
- عدم إمكانية تغيير لونها وصلابتها مما يصعب عملية تزييفها.

تولت الدولة حق ضرب النقود المعدنية، ما يضفي عليها طابع الضمان وهو مجسد من طرف الدولة بشكلها وقيمتها الاسمية المتعارف عليها وبالختم الرسمي الظاهر على احد وجهيها وهذا ما زاد في ثقة الأفراد في التعامل بها دون أي مخاوف أو مخاطر، واستمرار المعادن النفيسة بقيامها بدور النقود في غالبية المجتمعات لفترات طويلة جدا.

3.2- **النقود الورقية:** ظهر هذا النوع في بادئ الأمر على شكل شهادات إيداع يمنحها الصيارفة للأفراد مقابل إيداع اموالهم، إلى أن تطورت هذه الشهادات الورقية في المعاملات واصبحت نقودا ورقية رسمية تحظى بقبول كوسيط للتبادل. حيث يعود أصل هذه النقود إلى الإيصالات التي كان الصيارفة يقدمونها للتجار عندما يودعون لديهم ودائعهم من كميات الذهب، حيث كان الصيرفي يتعهد بأن يدفع للتجار أو لأمرهم قيمة الذهب، ومع مرور الوقت صار التجار يتداولون تلك الايصالات في معاملاتهم التجارية دون سحب الذهب المودع عند الصيارفة، ولما ادرك الصيارفة ذلك أصبحوا يصدرون كمية كبيرة من الشهادات تفوق قيمة الودائع، هذه العملية المربحة لهم والخطيرة على أصحاب الودائع أدت إلى إسناد مهمة الاصدار إلى بنك وحيد سمي ببنك الإصدار، مع إجباره على أن تكون التغطية الذهبية 100%.

تجدر الاشارة إلى ان فكرة تغطية النقود الورقية بالذهب قد ألغيت تماما عند الحرب العالمية الأولى وتم سحب الذهب من التداول، وهذا راجع لتطور متطلبات النشاط الاقتصادي وندرة الذهب.

وتتميز النقود الورقية بجملة من الخصائص كالتالي:

- وسيلة تبادل معترف بها وتُستخدم في شراء السلع والخدمات.
- سهلة الحمل والتداول حيث أنها أخف وأسهل في الاستخدام مقارنة بالعملات المعدنية الثقيلة.
- قابلة للتجزئة، إذ يمكن إصدارها بفئات مختلفة لتسهيل المعاملات.
- لا تمتلك قيمة جوهرية فقيمة الورقة نفسها لا تعادل القيمة التي تمثلها.
- تصدرها الحكومة أو البنك المركزي ولا يمكن لأي جهة أخرى إصدارها بشكل قانوني.

4.2- **النقود المصرفية:** تطورت النقود الورقية واصبحت البنوك تتعامل مع الأفراد من خلال إيداع أموالهم فيها ويتم التداول بها عن طريق الشيكات كوسيلة لتداول النقود الكتابية، وأصبحت النقود في

شكل ودائع في البنوك. أو بعبارة أخرى كانت البنوك تقوم بقبول ودائع الأفراد من تلك النقود الورقية، وتقدم تعهدا بالدفع في شكل قيود كتابية في سجلات البنك، تبين التزام البنك بدفع جزء من هذه النقود للمودع أو لآمره عند الطلب، ويتم تداول هذه النقود عن طريق الشيكات التي تعتبر مجرد وسيلة لتداول النقود الكتابية.

وتتميز النقود المصرفية بـ:

- عدم قابليتها للضياع أو السرقة كغيرها من انواع النقود الأخرى.
- إمكانية نقلها بقليل من النفقات مهما كبر المبلغ الذي يتم تحويله أو المسافة التي ستنقل إليها.
- قيام الشيك بوظيفة إيصال الدفع، عندما يقوم أحد الأشخاص بتظهيره لشخص آخر وفاء لدين أو كإقراض له.
- إمكانية استخدامها في سداد الديون في أقل وقت ممكن مهما كبرت قيمتها، وبهذا يمكن تجنب ضرورة حصر وحدات العملة الواجب دفعها من العملات الورقية أو المعدنية.

5.2- **النقود الالكترونية**: يعتبر هذا النوع الأحدث حاليا وتسمى بالنقود لافتراضية يتم التعامل بها الكترونيا عبر الانترنت باستخدام الحاسوب والنقال، ولها عدة اشكال كالبطاقات الالكترونية، واحدث عملة الكترونية تسمى البيتكوين BITCOIN.

ويقصد عموما بالنقود الالكترونية بأنها شكل رقمي من النقود يستخدم لإجراء المعاملات عبر الإنترنت أو الأجهزة الإلكترونية، دون الحاجة إلى التعامل بالنقود الورقية أو المعدنية. يمكن أن تكون على شكل أرصدة في الحسابات المصرفية، بطاقات الدفع، المحافظ الرقمية، أو العملات المشفرة.

ومن أهم خصائص هذا النوع من النقود ما يلي:

- غير ملموسة، حيث أنها لا توجد فيزيائيًا مثل النقود الورقية أو المعدنية.
- سهولة التحويل إذ يمكن إرسالها أو استلامها بسرعة عبر الإنترنت أو التطبيقات المصرفية.
- الأمان والتشفير، فهي تعتمد على تقنيات أمنية مثل التشفير وأنظمة التحقق.
- تقليل التكاليف بحيث تقلل الحاجة إلى طباعة الأوراق النقدية أو سك العملات المعدنية.
- متعددة الاستخدامات، إذ أنها تُستخدم في التجارة الإلكترونية، الدفع عبر الهاتف، الحوالات المالية، والاستثمارات الرقمية.

3- وظائف النقود:

يمكن تصنيف وظائف النقود إلى مجموعتين أساسيتين: الوظائف التقليدية ذات الطابع النقدي البحت، والوظائف المرتبطة أساسا بتوجيه النشاط الاقتصادي والتأثير على معدل نموه.

1.3- **الوظائف التقليدية للنقود:** سميت بالوظيفة التقليدية لارتباطها بالسبب الذي ظهرت من اجله النقود كوسيلة للتغلب على صعوبات المقايضة، كما انها متعلقة بطبيعة النقود لكونها ضرورية لسير واستمرار النشاط الاقتصادي.

أهم الوظائف التقليدية النقود تتمثل فيما يلي:

1) النقود تستخدم كوسيط للتبادل حيث يتم بيع سلعة معينة مقابل نقود ثم استخدام هذه النقود في شراء سلعة أخرى. كون هذه النقود تمثل قدرة شرائية وتحظى بالقبول العام، فهي تعتبر وسيلة لنقل ملكية السلع والخدمات، وتعتبر من الوظائف الأساسية لها وأهمها وأقدمها.

2) النقود تستخدم لقياس قيم الأشياء تماما مثل قياس المسافة بالمتر والوزن بالغرام، وبالتالي معرفة ثمن السلع نقدا. حيث تعتبر النقود مقياس للسلع والخدمات ونسبة كل سلعة إلى السلع الأخرى.

3) النقود كمخزون للقيم، بحيث تقوم النقود بتخزين قيمة الأشياء، أي احتفاظ الشخص بنقود في الواقع تعني احتفاظه بقدرة شرائية لسلعة معينة في المستقبل في حدود المبلغ المحتفظ به. وتسمى أيضا هذه الوظيفة بمستودع للقيم، فالأفراد بإمكانهم الاحتفاظ بثرواتهم ومدخراتهم بشكل وحدات نقدية لأنهم مطمئنون لهذه النقود لأنها سوف تحافظ على قيمة ثرواتهم، في نفس الوقت الذي يمكن أن يتم تحويلها إلى أشياء أخرى في أي وقت دون جهد كبير أو تكلفة إضافية.

إلا أنه في واقع الأمر لا يمكن للنقود أن تكون مستودعا مثاليا للقيمة، بسبب تغير المستوى العام للأسعار ما يؤثر على القدرة الشرائية للنقود وبالتالي التأثير على القيمة الحقيقية للمدخرات النقدية. كما أنه يوجد هناك عدة بدائل تستخدم كمخزن للقيمة، مثل الأسهم والسندات، العقارات وحسابات التوفير نظرا لحصول أصحابها على فوائد أو عوائد.

4) النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة، حيث تستخدم في إبراء الديون المستقبلية، فبتطور الأنشطة الاقتصادية وكبر حجم المؤسسات وزيادة معدلات الانتاج والانتاجية، اقتضت الضرورة تسويق المنتجات على أساس العقود تفاديا لتكديسها، وهو الواقع الذي يقوم عليه الاقتصاد الحديث.

2.3- الوظائف ذات طابع اقتصادي عام

لم يعد يقتصر دور النقود على الوظائف التقليدية فحسب، بل أصبحت وسيلة هامة للمحافظة على مستوى الاقتصاد والتحكم في الإنتاج، ومن بين هذه الوظائف نجد ما يلي:

1) النقود دافع للمضاربة، والمقصود بها هنا حسب جون كينز، أن يقوم الأفراد بالاحتفاظ بالسيولة للاستفادة من تقلبات النقود، حيث يتم التنازل عن الفوائد والعوائد، مقابل عوائد اكبر في المستقبل، اي عندما تكون ظروف النشاط الاقتصادي في وضع جيد وأفضل.

2) النقود أداة من أدوات السياسة النقدية، حيث تعمل الحكومة من خلال السياسة النقدية على التحكم في معدلات التضخم، فإذا زادت كمية النقود المتداولة في المجتمع دون زيادة كمية السلع والخدمات سيؤدي هذا لارتفاع الاسعار، وبالتالي التقليل من المعروض النقدي كأحد أهم ادوات السياسة النقدية في معالجة التضخم والأثير على مجرى النشاط الاقتصادي، ويصبح هدف السياسة النقدية هو التحكم في تحديد كمية النقود التي تحقق مستوى معين من التوازن الاقتصادي.

3) النقود أداة لضبط التوازن الاقتصادي، فالبنك المركزي المسؤول عن إصدار النقود، يعمل على التوسع النقدي متى كانت العملة متوفرة وسعر الفائدة منخفضا بهدف تمويل الاستثمارات، أو العكس بحيث إذا قل الإصدار بالنسبة لطلب الأموال يؤدي إلى انكماش الحياة الاقتصادية، وبالتالي تؤثر النقود على الأسعار والتوازن الاقتصادي وحركية الاستثمار.

4- السياسة النقدية:

تعتبر السياسة الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي النقدي، ونجد لها عدة تعريفات من أهمها ما يلي:

- تعريف صندوق النقد الدولي : السياسة النقدية هي الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، وخاصة البنوك المركزية، للتحكم في المعروض النقدي وأسعار الفائدة، بهدف تحقيق استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي".
- تعريف البنك المركزي الأوروبي: هي استراتيجية يتم تنفيذها للتحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد لتحقيق أهداف مثل استقرار الأسعار والنمو المستدام".
- تعريف جون مينارد كينز : السياسة النقدية هي أداة الحكومة أو البنك المركزي في التأثير على الطلب الكلي من خلال التحكم في المعروض النقدي وأسعار الفائدة".

- تعريف ميلتون فريدمان: السياسة النقدية هي التغيرات في كمية النقود التي تُدار لضبط مستويات الأسعار والنشاط الاقتصادي العام".
- إيرفينغ فيشر: "السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي عبر التحكم في المعروض النقدي لمنع التضخم أو الانكماش."

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن المقصود بالسياسة النقدية مجموعة الاجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير على الكتلة النقدية الموجودة في اقتصاد البلد لتحقيق أهداف معينة من خلال آليات وأدوات معينة.

5- أهداف السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية بشكل رئيسي إلى استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار صرف العملة في إطار الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، وتلبية حاجات الاقتصاد من خلال منح القروض صد تمويل المشاريع الاستثمارية، ومن بين أهم الأهداف الأساسية للسياسة النقدية ما يلي:

1.5- **التحكم في التضخم:** وهذا من خلال:

- الحفاظ على مستوى تضخم منخفض ومستقر يمنع فقدان القوة الشرائية للعملة.
- إذا كان التضخم مرتفعًا، تستخدم البنوك المركزية سياسة نقدية انكماشية (رفع الفائدة وتقليل المعروض النقدي).
- إذا كان التضخم منخفضًا أو يوجد انكماش، تُستخدم سياسة نقدية توسعية (خفض الفائدة وزيادة المعروض النقدي).

2.5- **تحقيق النمو الاقتصادي:** من خلال:

- تحفيز الاستثمار والإنتاج عن طريق خفض أسعار الفائدة.
- ضمان توفر السيولة في السوق لدعم الأعمال التجارية والشركات الناشئة.
- تحقيق توازن بين تحفيز النمو وتجنب التضخم المفرط.

3.5- **تقليل نسبة البطالة:** من خلال:

- تشجيع الشركات على التوسع والاستثمار، مما يزيد من فرص العمل.
- تقليل تكاليف الاقتراض يساعد الشركات على توظيف المزيد من العمال.

- عندما يكون الاقتصاد في ركود، تُستخدم السياسة النقدية التوسعية لخلق فرص عمل جديدة.

4.5- **استقرار العملة وسعر الصرف**: من خلال:

- منع التقلبات الحادة في قيمة العملة، مما يحمي التجارة والاستثمار الدولي.
- التحكم في سعر الصرف يساعد في تحقيق استقرار الأسواق المالية.
- في بعض الحالات، قد تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي للحفاظ على استقرار العملة.

5.5- **استقرار الأسواق المالية**: ويتم ذلك من خلال:

- منع الأزمات المالية الناتجة عن المضاربات أو الفقاعات الاقتصادية.
- التحكم في عرض النقود لمنع التقلبات الاقتصادية المفاجئة.
- دعم القطاع المصرفي من خلال سياسات تضمن سيولة كافية للبنوك.

6.5- **تحسين ميزان المدفوعات**: من خلال:

- الحفاظ على توازن بين الصادرات والواردات عبر إدارة سعر الصرف.
- تجنب العجز الكبير في ميزان المدفوعات الذي قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية.

6- أدوات السياسة النقدية:

هناك أدوات كمية وأخرى كيفية كالتالي:

1.6- الأدوات الكمية:

أ. سعر إعادة الخصم: تعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان، ويقصد به سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدى القصير، أو بعبارة أخرى هو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك، من أجل التحكم في نشاطها، ففي حالة الرغبة في التوسع الائتماني والتشجيع على منح القروض لتمويل الاستثمارات يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم، والعكس صحيح.

ب. سياسة السوق المفتوحة: المقصود بهذه السياسة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية، فمن أجل تمكين البنوك التجارية من رفع قدرتها الاحتياطية والنقدية

والتوسع في عمليات الاقراض، وهذا في حالة الركود الاقتصادي، يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية لتحقيق هذا الهدف، أما في حالة العكس حيث يكون هناك فائض في السيولة فإنه يتبع سياسة نقدية انكماشية، فيقوم ببيع الأوراق المالية من اجل تخفيض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي نقص المعروض النقدي.

ج. **نسبة الاحتياطي الاجباري:** إن جميع البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي بشكل إجباري، ويقوم البنك المركزي برفع تلك النسبة او خفضها على حسب الحالة الاقتصادية للدولة، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع تلك النسبة لامتصاص السيولة الزائدة، والعكس صحيح، غذ يقوم البنك بخفض هذه النسبة من أجل زيادة عرض النقود لتحفيز الائتمان وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار.

2.6- الأدوات الكيفية

أ. **تسقيف القروض:** هو إجراء تفرضه السلطات النقدية على البنوك التجارية، يتمثل في وضح حد أو سقف معين لقيمة القروض التي يتم منحها، وقد يتم هذا الإجراء بالنسبة لقطاعات محددة فقط عادة ما تكون السبب في حدوث التضخم، وبالتالي التحكم في عرض النقود وتفادي اي توسع نقدي غير مرغوب فيه.

ب. **تخصيص القروض:** والمقصود به هنا هو توجيه هذه القروض إلى القطاعات الاقتصادية التي تعتبرها الحكومة ذات أولوية وأكثر نفعا للاقتصاد القومي، في سبيل تحقيق الاستراتيجية الملائمة لها، وبالتالي يتم فلرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة، والقيام بالتمييز في أسعار الفائدة للتشجيع على الاستثمار في مجالات معينة ترغب الحكومة بتطويرها.

ج. **الإقناع الأدبي:** وهو إحدى الوسائل غير الرسمية التي يتبعها البنك المركزي، حيث يطلب من البنوك التجارية بشكل ودي انتهاج سياسة معينة في منح القروض دون اللجوء إلى إصدار تعليمات أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، ويعتمد البنك المركزي في هذا الاجراء على خبرته في هذا المجال، ومدى التعاون بينه وبين البنوك التجارية.

ثانيا: البنوك

تشكل البنوك عنصرا أساسيا في بناء الاقتصاد والأعمال ، وجزء هام من النظام المالي والسياسة المالية والنقدية في أي دولة في العالم، إذ تقوم على تقديم خدمات مختلفة تعتبر حيوية جدا لإنعاش الاقتصاد القومي، من خلال تمويل الاستثمارات والعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية. كما أنها مسؤولة عن توفير السيولة اللازمة للاستجابة لمتطلبات عملائها في الوقت المناسب. وتعتبر المهمة الأساسية للبنوك هي الوساطة المالية الائتمانية، بحيث إن وظيفة البنوك قائمة على استقبال نقود في شكل ودائع وإعادة منحها لأشخاص آخرين على شكل قروض، بالإضافة إلى مختلف الخدمات الأخرى التي تقدمها والتي ظهرات مع تطور النشاط المصرفي عبر التاريخ.

1- **تعريف البنك:**

1.1- **التعريف اللغوي:** لغويا يعرف البنك على أنه المصطبة التي كان يجلس عليها الصرافون وهم تجار النقود في الموانئ الإيطالية، اما اصطلاحا،

2.1- **التعريف الاقتصادي:** عرف البنك بأنه وسيط مالي يعمل على تجميع المدخرات من الأفراد والشركات وإعادة توجيهها في شكل قروض واستثمارات، مما يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية

3.1- **التعريف القانوني:** البنك هو مؤسسة مالية مرخصة من قبل السلطات المختصة للقيام بالأنشطة المصرفية مثل قبول الودائع ومنح القروض وتقديم الخدمات المالية الأخرى.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف البنك على انه مؤسسة مالية تتعامل في المجال النقدي من خلال تلقي ودائع المدخرين وتقديمها لأفراد آخرين على شكل قروض، أي أنه يقوم بعملية الوساطة بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين) وأصحاب العجز المالي (المستثمرون والمستهلكون).

2- **وظائف البنوك:** يقوم البنك بجملة من الوظائف تتمثل أهمها في التالي:

- تلقي الودائع من الأفراد والمؤسسات من خلال فتح حسابات بنكية مخصصة لهم. تكون هذه الودائع إما بمعدل فائدة معين أو دون ذلك حسب نوع الوديعة.
- منح القروض للأفراد والمؤسسات والمستثمرين والتجار والمستهلكين مقابل يعر فائدة معين.
- خصم الأوراق التجارية، حيث يمكن لحامل الورقة التجارية أو الكمبيالة أن يسحب نقوده قبل تاريخ استحقاقها مقابل عمولة وفائدة للبنك.

- إصدار الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات وطرحها للجمهور، وهذا في حال رغبة الشركات الدخول في البورصة، وفي المقابل يأخذ البنك عمولة من طرف هذه الشركة.
- بيع وشراء العملات الأجنبية بغرض تحقيق مكاسب من وراء ذلك حيث تكون أسعار الشراء أقل من أسعار البيع.
- التحويلات المالية للعملاء داخل وخارج البلد ودفع المرتبات الخاصة بالأجراء والمتقاعدين.

3- أنواع البنوك

هناك أنواع مختلفة للبنوك أهمها ما يلي:

- **البنوك التجارية:** وهي التي تهتم بتمويل العمليات التجارية وتمنح قروضا في العادة تكون قصيرة الأجل. وتُعتبر أكثر أنواع البنوك انتشارًا، وتقدم خدمات مصرفية متنوعة مثل قبول الودائع، منح القروض، تحويل الأموال، وتقديم التسهيلات الائتمانية. وتستهدف الأفراد والشركات، وتهدف إلى تحقيق الأرباح من خلال الفوائد والرسوم.
- **البنوك الاستثمارية:** هي بنوك مختصة بتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل. كما أنها متخصصة في تقديم الخدمات المالية للشركات الكبرى والمستثمرين، مثل إدارة الإصدارات الأولية للأسهم والسندات، وعمليات الاندماج والاستحواذ، وإدارة المحافظ الاستثمارية. وعادة لا تقبل الودائع من الأفراد، بل تركز على الاستثمارات الكبرى.
- **بنوك الادخار:** وهي خاصة باستقبال ودائع صغار المدخرين والعمل على استثمار مواردها في المناطق التي يقع بها هذا البنك. أي أنها تركز على تشجيع الادخار بين الأفراد، وتقدم فوائد منخفضة نسبيًا مقارنة بالبنوك التجارية. كما تهدف إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **البنوك المتخصصة:** وهي بنوك مختصة بالعمل على تمويل قطاعات معينة مثل الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، فنجد بنوك صناعية وبنوك زراعية....الخ. أي تشمل البنوك الزراعية، الصناعية، والتصدير والاستيراد، حيث تخدم قطاعات معينة من الاقتصاد. وعادة ما توفر قروضًا بفوائد تفضيلية لدعم القطاعات الحيوية للدولة.
- **البنوك الاسلامية:** وهي بنوك تتعامل وفق مبادئ الشريعة الاسلامية، من خلال عدم تعاملها بالفوائد الربوية. وتعتمد على صيغ تمويل مثل المرابحة، المضاربة، المشاركة، والاستصناع.

- **البنوك المركزية:** تمثل السلطة النقدية العليا في أي دولة، مثل البنك المركزي الجزائري، البنك الاحتياطي الفيدرالي (في الولايات المتحدة)، والبنك المركزي الأوروبي. وظائفها تشمل إصدار العملة، تنظيم المعروض النقدي، مراقبة التضخم، الإشراف على البنوك التجارية، وتحديد سعر الفائدة.
- **البنوك الالكترونية:** وهي بنوك افتراضية عبارة عن مواقع في شبكة الانترنت تعمل على تسهيل التعاملات بين البنك وزبائنه. تقدم جميع خدماتها عبر الإنترنت أو التطبيقات الذكية دون الحاجة لفروع فيزيائية. كما توفر تجربة مصرفية متطورة مع تكاليف تشغيل أقل مقارنة بالبنوك التقليدية.

4- تعريف البنك المركزي:

يعرف البنك المركزي على أنه مؤسسة نقدية حكومية لا تهدف للربح إنما هدفها الرئيسي إدارة النظام النقدي والمصرفي للدولة، وذلك في سبيل تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في البلد.

والبنك المركزي هو المؤسسة المالية العليا في الدولة والمسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية وإصدار العملة المحلية وتنظيم القطاع المصرفي. يُعتبر الجهة الرقابية التي تشرف على البنوك التجارية والمالية لضمان استقرار النظام النقدي والمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك المركزية في الأصل كانت بنوكا تجارية خاصة، ولكن لعوامل موضوعية عمدت الحكومات إلى اختيار أحد البنوك من ضمن البنوك العاملة وتكليفه دون سواه ببعض الوظائف التي من أهمها حق إصدار النقود. وبالتالي تحول البنك التجاري الخاص إلى بنك مركزي حكومي. ويعتبر بنك RIKS BANK أقدم بنك مركزي موجود بالعالم بدولة السويد، حيث تأسس عام 1656، لكن الظهور الحقيقي للبنك المركزي بشكله المعروف اليوم كان قد تأسس سنة 1694 بانجلترا حيث يعد الإصدار الأول الذي قام بمهام البنك المركزي.

5- وظائف البنك المركزي: يقوم البنك المركزي بعدة وظائف كالتالي:

- إصدار العملة الوطنية، حيث يحتكر البنك المركزي عملية إصدار النقود، مما يجعله الجهة الوحيدة المسؤولة عن التحكم في الكتلة النقدية المتداولة.
- تنفيذ السياسة النقدية، بحيث يحدد البنك المركزي السياسات النقدية، مثل التحكم في أسعار الفائدة ومعدل التضخم، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- التحكم في المعروض النقدي، من خلال استخدام أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة، ورفع أو خفض معدلات الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، للتأثير على كمية النقد المتداول.

- الإشراف على البنوك التجارية، حيث يضع القوانين واللوائح التي تنظم عمل البنوك ويضمن التزامها بالمعايير المالية لضمان استقرار النظام المصرفي.
- إدارة الاحتياطي النقدي، حيث يحتفظ البنك المركزي بالاحتياطي النقدي والذهب والعملات الأجنبية لتعزيز الاستقرار المالي للدولة.
- التحكم في سعر الصرف، من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على استقرار سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.
- دعم الحكومة ماليًا من خلال تمويل العجز الحكومي عند الضرورة، عن طريق شراء السندات الحكومية أو تقديم القروض قصيرة الأجل.
- ضمان الاستقرار المالي، حيث يعمل على منع الأزمات المالية والمصرفية، مثل الإفلاس الجماعي للبنوك، من خلال توفير السيولة عند الحاجة.

وتجدر الاشارة إلى أن البنك المركزي لا يتعامل مع الأفراد والمؤسسات مثل باقي البنوك التجارية، فهو لا يتعامل إلا مع البنوك باعتباره المشرف على النظام المصرفي في البلد، إذ يتمتع بكامل الصلاحيات لمراقبة عمل البنوك والتدخل في شؤونها في ضوء السياسة النقدية التي ينتهجها، وذلك من خلال ما يمتلكه من أدوات كمية وكيفية، ويعتبر البنك المركزي الملجأ الأخير للبنوك من أجل الحصول على الدعم المالي (قروض) في حال وجود عسر مالي.

6- أهمية البنوك:

تُعد البنوك من الركائز الأساسية لأي نظام اقتصادي، حيث تساهم في تسهيل العمليات المالية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي. تتجلى أهمية البنوك في عدة جوانب، منها:

1) تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار:

- تساعد البنوك في جمع مدخرات الأفراد والشركات وتحويلها إلى استثمارات منتجة من خلال تقديم القروض والتمويلات المختلفة.
- تسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال ضخ الأموال في قطاعات متعددة، مثل الصناعة والزراعة والخدمات.

2) **توفير الائتمان والتمويل:**

- تقدم البنوك القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات لتمويل مشاريعهم، مما يعزز النمو الاقتصادي.

- تدعم البنوك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد في تقليل البطالة وزيادة الإنتاجية.

3) **تسهيل المعاملات المالية:**

- توفر البنوك خدمات الدفع والتحويل المالي، مثل الشيكات، البطاقات المصرفية، والحوالات الإلكترونية، مما يسهل حركة الأموال محليًا ودوليًا.

- تتيح خدمات الدفع عبر الإنترنت، مما يعزز التجارة الإلكترونية ويساعد في تسريع العمليات المالية.

4) **الحفاظ على الاستقرار المالي:**

- تلعب البنوك دورًا مهمًا في الحفاظ على استقرار النظام المالي من خلال إدارة المخاطر وتقليل التقلبات الاقتصادية.

- تعمل البنوك المركزية على مراقبة البنوك التجارية وضمان التزامها باللوائح المالية لمنع الأزمات المصرفية.

5) **دعم النمو الاقتصادي والتوظيف:**

- من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، تساعد البنوك على خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية.

- تساهم في تمويل المشاريع الضخمة، مثل البنية التحتية والمشاريع التنموية، مما يعزز التنمية الاقتصادية.

6) **إدارة المخاطر المالية:**

- توفر البنوك خدمات التأمين والضمانات المالية، مما يساعد الأفراد والشركات على تقليل المخاطر المالية.

- تقدم أدوات التحوط، مثل المشتقات المالية، لحماية الشركات من تقلبات الأسواق.

7) **تسهيل التجارة الدولية:**

- توفر البنوك خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، والتحويلات المالية الدولية، مما يسهل عمليات الاستيراد والتصدير.

- تدعم الشركات في التعامل مع العملات الأجنبية وإدارة مخاطر سعر الصرف.

8) تحفيز الابتكار المالي:

- تساهم البنوك في تطوير أدوات مالية جديدة، مثل البنوك الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، مما يسهل الوصول إلى الخدمات المالية.

- تدعم تقنيات التكنولوجيا المالية (FinTech) التي تعزز الشمول المالي وتوفر حلولًا مبتكرة للمدفوعات والإقراض.

9) تعزيز الشمول المالي:

- توفر البنوك خدمات مالية للمجتمعات المحرومة، مما يساعد في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفجوة الاقتصادية.

- تقدم برامج تمويل مخصصة للفئات ذات الدخل المحدود، مثل التمويل الصغير والمتناهي الصغر.

المراجع

- أحمد بركات، **مدخل الاقتصاد**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2014.
- أحمد محمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد**، جامعة الاسكندرية، 2004.
- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1998.
- أشرف محمد دوابة، **الاقتصاد الاسلامي**، دار السلام للنشر، القاهرة، 2010.
- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- الطيب داودي، **مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي-الاشتراكي، والاسلامي**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010.
- بول جريجوري، روبرت ستيورات، **النظم الاقتصادية المقارنة**، ترجمة طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 1994.
- بول ساموبلسون، **المفاهيم الاقتصادية الأساسية**، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.
- زينب حسين عوض الله وآخرون، **أصول الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.
- سيف الاسلام حسين عبد الباري، **البطالة: الأسباب والمخاطر المترتبة عليها وكيف عالجها الاسلام**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012.
- طارق عبد الفتاح الشريعي، **مبادئ علم الاقتصاد**، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الاسكندرية 2006.
- عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1998.
- عقاب أبو ناصر، **نظرية التوزيع**، دار أجنادين، الرياض، السعودية، 2007.
- عيسى زاوي، **أثر الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008.

- غازي عناية، **الاقتصاد الاسلامي: الخصائص العامة**، دار زهران للنشر، عمان، 2010.
- فرحات غول، **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2015.
- فليح خلف، **النظم الاقتصادية**، دار جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2008.
- فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- محفوظ بن عصمان، **مدخل في الاقتصاد**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010.
- محمد صالح الحناوي، طارق مصطفى الشهاوي ، **مبادئ وأساسيات الاستثمار**، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، 2013.
- محمود الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة، عمان، 2010.
- محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الجزئي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2017.
- معتز عبد الله مسالمة، **المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**، مذكرة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2009.
- نجيب ابراهيم نعمة الله، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006.
- André Boyer et autres, Panorama de la gestion, les éditions d'organisation, Paris, 1997.
- Bradley R. Schiller , Essentials of economics , 8th , ed , New york ,2001.
- EgonNeuberger,Elliam Duffy, Camparative Economic Systems, Allyn and Bacon, Inc, Boston, USA, 1976.
- J. Lajugie, Les systèmes économiques, P.U.E, Colle, Que Sais-je ?, Paris, 1989, 12ème Ed.
- michel Firrary, management des ressources humaines : entre marché du travailet acteur stratégiques, Dunod, Paris, 2001